عدد 176 — 7 جمادى الآخرة 1446 (9 ديسمبر 2024)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2024–2025 : دورة أكتوبر 2024

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2024

صفحة

• محضر الجلسة رقم 192 ليوم الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1446هـ (19 نوفمبر 2024م)..... 14962

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع: "منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني".

صفحة

• محضر الجلسة رقم 193 ليوم الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1446هـ (26 نوفمبر 2024م)..... 14985

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 194 ليوم الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1446هـ (26 نوفمبر 2024م)..... 15007

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي (محال من مجلس النواب).

• محضر الجلسة رقم 195 ليوم الثلاثاء 30 جمادى الأولى 1446هـ (3 ديسمبر 2024م)..... 15025

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 192

التاريخ: الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1446هـ (19 نوفمبر 2024م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع: "منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني".

المستشار السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال أول جلسة شهرية يعقدها مجلسنا اليوم، في النصف الثاني من ولايته، يطيب لي أن أتقدم إليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، باسمي وباسم كافة السيدات والسادة أعضاء المجلس، بأحر التهاني بمناسبة الاستقبال الملكي السامي الذي حظيتم به بمعية أعضاء حكومتكم الموقرة في صيغتها الجديدة.

متمنيا لكم التوفيق والسداد، مؤكدين استعدادنا الدائم للتعاون، تحقيقا للمصلحة العليا لوطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والآن، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

بالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 13 نونبر 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 24 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 27 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

نشرع في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه " منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني".

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق، وعددها 11 سؤالا.

فتفضلوا للإجابة عن هذه الأسئلة السيد رئيس الحكومة.

شكرا.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن اليوم، نجدد اللقاء في هذه الجلسة، استنادا إلى أحكام الفصل 100 من الدستور، أغتنم الفرصة لأتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، على اختيارهم موضوع السياسة الوطنية للتصنيع محورا لهذه الجلسة الشهرية.

لابد في البداية، أن نستحضر معكم أن التصنيع حظي دائما بعناية سامية من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لكونه يشكل رافعة أساسية ودعامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، المستدامة، ومساهما مهما في الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة.

ونحن نخلد الذكرى 25 لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه المنعمين، لابد من الإشادة عاليا بالتقدم الهام الذي حققه القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة، الذي ارتكز على اعتماد الصناعة المغربية لمبدأ الانفتاح الاقتصادي، واستنادها على استراتيجيات طموحة وواضحة نابعة من رؤية مجالية شاملة.

وهنا نستحضر أن جلاله الملك نصره الله قاد وَوَجه منذ اعتلائه العرش مجموعة من الاستراتيجيات الناجحة عززت مكانة المغرب كوجهة صناعية تنافسية بامتياز، وأعادت تموقعه عالميا على غرار برنامج إقلاع في 2005، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في 2009، مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، وميثاق الاستثمار في 2022.

كما كانت هذه الاستراتيجيات الطموحة مدعومة بمشاريع استراتيجية كبرى للبنيات التحتية على غرار ميناء طنجة المتوسط، الذي أصبح يحتل المرتبة الأولى في حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا كأكبر ميناء للحاويات والرابع عالميا من حيث الكفاءة.

إضافة إلى شبكة مهمة من الطرق السيارة، التي انتقلت من 80 كيلومتر في 1999 إلى 1800 كيلومتر اليوم، كما تمكنت بلادنا من تعبئة أزيد من 13.600 هكتار من العقار الصناعي وخلق 150 منطقة صناعية.

وأستثمر هذه اللحظة الدستورية بالتنويه بالأدوار الإيجابية والمسؤولة الذي يقوم بها كافة المتدخلين في العملية التصنيعية، لاسيما النقابات ورجال الأعمال والغرف المهنية والجماعات الترابية لضمان مقومات نجاح الاستراتيجية الوطنية للتصنيع.

وبلا شك فإن مخرجات الحوار الاجتماعي، في شقه المتعلق بتحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة، سواء ما يتعلق بالأجور أو المعاش، من شأنه أن يخلق أثرا إيجابيا على الدينامية الصناعية ببلادنا.

ومن جهة أخرى، تواصل بلادنا الرهان على القطاع الصناعي من خلال سياسة متجددة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية المتسارعة للاقتصاد العالمي والسعي لتحقيق السيادة الوطنية في مجال التصنيع.

وهو ما نبه له جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة في مارس 2023، حيث أكد جلالته: "ولوج عهد صناعي جديد، يتخذ من مفهوم السيادة هدفا ووسيلة".

ولكسب هذا التحدي، أبرز جلالة الملك "أن بلادنا تحتاج، إلى صناعة تستوعب أنشطة وخبرات جديدة وتوفر المزيد من فرص الشغل". انتهى مضمون الرسالة الملكية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أولت الحكومة أهمية خاصة لتطوير الصناعة المغربية وتعزيز مكانتها الوطنية الدولية، كون القطاع أحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني، سواء من حيث خلق القيمة المضافة أو خلق فرص الشغل.

ففي إطار تطوير الاستثمار المحدث بفرص الشغل، خاصة بعد مرحلة ما بعد "كوفيد"، قامت الحكومة بلورة برنامج بنك المشاريع الهادف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الإنتاج المحلي في المجال الصناعي.

ومنذ انطلاق العملية الأولى لهذا البرنامج تم تحديد 1864 مشروعا استثماريا في مختلف جهات المملكة التي تمثل فرصا حقيقية للاستثمار ولاستبدال الواردات بالمنتجات المحلية، باستثمار اجمالي متوقع قدره 119 مليار ديال الدرهم، ستمكن هاذ المشاريع من خلق استثمارات، وخلق أكثر من 181.000 منصب شغل.

هذا، وتم إلى حدود الساعة التوقيع على 654 مشروعا باستثمارات تصل إلى 78 مليار ديال الدرهم، ستمكن من خلق أزيد من 89.000 منصب شغل.

كما تمت معالجة 2012 مشروعا صناعيا في مختلف القطاعات الصناعية من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، خلال هاذ الولاية الحكومية، باستثمار تيفوق 800 مليار ديال الدرهم، ستمكن من خلق فرص شغل مباشرة تفوق 275.000 منصبا.

وإيمانا منا بأهمية مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية، حرصت الحكومة على بلورة عرض عقاري يسمح بتحفيز الاستثمار وضمان توزيع مجالي أفضل لخلق الثروة وفرص الشغل القارة.

وفهذا الإطار، تم التوقيع على 30 اتفاقية متعلقة بالبنية التحتية الصناعية بقيمة استثمارية تتجاوز 7.8 مليار ديال الدرهم، ومنذ أكتوبر تم إطلاق تقريبا 32 مشروعا متعلقا بإنشاء وتوسيع مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية، حيث ستمكن هذه المشاريع من توفير عرض عقاري، صناعي، إضافي، يبلغ 3705 هكتار، أي ما يمثل 30% من المساحة الاجمالية الحالية، وذلك فقط خلال الثلاث السنوات الأولى من الولاية التشريعية.

كما تم بشكل رسمي الشروع في الإطلاق التدريجي للمنطقة الصناعية محمد السادس "طنجة – تيك" التي تمثل نموذجا مشرقا للشراكة والتعاون بين المغرب والصين، وقيمة مضافة للصناعة الوطنية، باعتبارها مدينة صناعية مستدامة ومتكاملة، ستساهم لا محالة في تسريع إقلاع الأنشطة الاقتصادية بطنجة.

وعلى صعيد آخر، وبإذن من جلالة الملك، حفظه الله، تم إحداث منطقتين صناعيتين للدفاع، بهدف استقطاب مشاريع استثمارية في الصناعات المتعلقة بالأسلحة والذخيرة ومعدات الدفاع والأمن، مما يمثل خطوة مهمة نحو بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية قوية تساهم تدريجيا في تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية الدفاعية لبلادنا.

كما تم تعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بتهيئة وتدبير وتثمين المناطق الصناعية، بغرض تحسين جودتها ومحاربة ظاهرة المضاربة العقارية، إضافة إلى وضع منصة إلكترونية أمام المستثمرين المغاربة والأجانب، للتعريف بمختلف العروض العقارية المخصصة للاستثمار الصناعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الحكومة منذ تنصيبها كانت على وعي تام بضرورة جعل القطاع الصناعي مجهود حكومة بأكملها، لذلك حرصنا على إخراج الميثاق الجديد للاستثمار بعد سنوات من التردد والتعثر، حيث أن من شأن هذا الميثاق أن يكون آلية أساسية لتعزيز التنافسية الصناعية، ذلك من خلال تطوير البنية القانونية والتنظيمية لتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب لتوجيه استثماراتهم نحو القطاعات ذات الأولوية، ومن ضمنها القطاع الصناعي.

ويشمل الميثاق الجديد الذي دخل حيز التنفيذ مع متم ديال سنة 2022 عدة إجراءات تحفيزية، كتهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وجعل القطاع الصناعي أكثر جاذبية، وذلك من خلال تقديم حوافز مالية وترابية، تسهم في تخفيض التكاليف على المستثمرين.

كما تسعى الحكومة من خلاله إلى خلق عدالة اجتماعية ومجالية في توزيع الاستثمارات، حتى تستفيد مختلف الأقاليم من المجهودات الاستثمارية التي تقوم بها الدولة، علما أن الميثاق الجديد الذي يعتبر ذو أهمية حاسمة بالنسبة للاقتصاد المغربي يولي أهمية كبيرة لتشجيع الابتكار والتكنولوجية المتقدمة في مناطق صناعات التحويلية، إذ يحفز الاستثمار في القطاعات التي تشكل المهن المستقبلية للمغرب مثل الصناعات الإلكترونية والسيارات، الطيران، وكيشجع كذلك على الاستثمارات في القطاعات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر والبيو تكنولوجي.

وقد مكنت الدينامية التي أحدثها الميثاق الجديد من تطوير أداء اللجنة الوطنية للاستثمارات، حيث تضاعفت إجمالي رساميل الاستغلال للمشاريع الصناعية (les CAPEX[1]) المصادق عليها 10 مرات خلال فترة من ماي 2023 إلى نوفمبر 2024، يعني140 مليار ديال الدرهم في الصيغة الجديدة مقارنة بنفس المدة الزمنية من أكتوبر إلى أبريل 2023، كانت هناك 13 مليار ديال الدرهم، اللي هي الصيغة القديمة قبل الميثاق.

وفي سياق توفير كل عوامل نجاح منظومة الاستثمار ببلادنا، بما فيها الاستثمار الصناعي، عملت الحكومة على تبسيط 22 قرارا إداريا كيهم الاستثمار، خصوصا من خلال، الرقمنة ديالها عبر المنصة الإلكترونية (Cri-invest)، وتقليص 45% من الوثائق المطلوبة، واللي كتعلق أساسا بمقبولية المشاريع وتعبئة العقار ورخص البناء، وكذا يعني تراخيص الاستغلال.

وقد أخذت الحكومة على عاتقها ضمن هاذ المنظور الإصلاحي تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار، يقوم على تعزيز دورها وتمكينها من تبسيط مساطر الاستثمار وإعداد الاتفاقيات المتعلقة بها وتعزيز تتبعها للمشاريع الاستثمارية.

وتحقيقا للتفاعل السريع والاستجابة الفورية لطلبات المستثمرين، تقرر تفويض البت في ملفات الاستثمار المتراوحة قيمتها بين 50 مليون و250 مليون ديال الدرهم إلى المستوى الجهوي، بعدما تم تمكين اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار من مختلف الآليات للتسريع بالمصادقة على ملفات ومشاريع الاستثمار في آجال معقولة.

وإيمانا منها بأهمية مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، بما فيها المقاولات الصناعية الصغرى، كتعمل الحكومة على استكمال الإطار القانوني الخاص بتفعيل نظام دعم الاستثمار الموجه لهاذ الفئة الحيوية من النسيج الاقتصادي، والتي تعد محركا أساسيا لدينامية الشغل.

كما ستواصل الحكومة مجهوداتها في هذا السياق للتعريف بالمؤهلات الاستثمارية للمغرب على الصعيد العالمي، خاصة بالعمل على تعزيز دور المغاربة المقيمين بالخارج، الذي نطمح إلى أن يشكلوا من خلال استثماراتهم وخبراتهم قاطرة لتنمية القطاع الصناعي ببلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن المنحى الإيجابي الذي يشهده قطاع التصنيع يفرض علينا مواكبة التطورات العالمية الذي يعرفها هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تعزيز عنصر الابتكار والبحث والتطوير الذي أصبح عاملا رئيسيا لخلق القيمة المضافة، حيث قمنا بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب بإحداث برنامج طموح ومتكامل لدعم الابتكار الصناعي لمساندة مشاريع الابتكار والبحث والتطوير لتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات وتحسين مستوى أدائها.

وقد تم التوقيع على الدفعة الأولى من العقود، تهم 108 مشروعا ابتكاريا بالتكلفة ديال 615 مليون ديال الدرهم، بلغت فيها مساهمة الدولة 264 مليون ديال الدرهم، همت مختلف القطاعات الصناعية والمجالية والتكنولوجية.

وعلاوة على ذلك، تواصل الحكومة دعم البنيات التحتية التكنولوجية المتمثلة أساسا في المراكز التقنية الصناعية وأقطاب التنافسية والابتكار، ووعيا منها بأهمية تسريع تحقيق رهان الإنتاج الخالي من الكربون لتعزيز تنافسية الإنتاج، أطلقت الحكومة المشروع الاستراتيجي والنوعي بإنجاز خط كهربائي من فئة الجهد العالي بين جنوب ووسط المملكة على طول 1400 كيلومتر بقدرة 3 ديال جيغاواط.

[1] Capital expenditure.

كما حرصت الحكومة على دعم المقاولات الصناعية من خلال المحافظة على استقرار أسعار الكهرباء، رغم ارتفاع التكلفة ديال الإنتاج ديالها على مستويات غير مسبوقة عكس ما تم العمل به في مجموعة من الدول، هذا الإجراء اللي تحملت فيه الدولة تكلفة مالية كبيرة، مكنت المقاولة الصناعية من المحافظة على تنافسيتها.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل الاتفاقية المتعلقة بتمكين الصناعات من الولوج إلى استعمال الطاقات المتجددة ذات التوتر المتوسط بأسعار تنافسية.

وفي نفس السياق، تسعى بلادنا للاستفادة من مكتسباتها وإمكانياتها الطبيعية لتطوير منظومة صناعية منخفضة الكربون ذات قدرة تنافسية عالية، حيث اتخذت خيارا واضحا للانخراط في التحول الطاقي لتقليص الاعتماد على الطاقات التقليدية وتعزيز الطاقات المتجددة، من خلال استراتيجية كتستهدف وصول الطاقات المتجددة إلى 52% من إجمالي القدرة المركبة بحلول 2030.

وأمام هاذ التفوق المغربي في مجال الطاقات النظيفة، كتواصل المملكة تطوير قطاع الهيدروجين، بأمر من صاحب الجلالة أطلقت الحكومة عرض المغرب، الشيء الذي مكن من كسب ثقة عدد كبير من الفاعلين الدوليين، حيث تلقت الوكالة الوطنية للطاقة المستدامة (MASEN[2]) أكثر من 40 طلبا للاستفادة من الفرصة الاستثمارية التي بات يوفرها المغرب في هذا المجال الاستراتيجي.

ومن شأن الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" أن تشكل عنصرا فاعلا وحاسما في تطوير الاستثمار الصناعي، سواء من خلال أهدافها الرامية إلى رقمنة الإدارة وتسهيل الخدمات أمام الفاعلين، أو عبر تنمية الاقتصاد الرقمي وخلق فرص الشغل.

ولتنزيل هاذ الاستراتيجية، رصدت الحكومة ميزانية كتوصل لـ 11 مليار ديال الدرهم بين 26-24، غايتنا في ذلك خلق 240 ألف منصب شغل مباشر في أفق 2030، ومساهمة الاقتصاد الرقمي بأزيد من 100 مليار ديال الدرهم في الناتج الداخلي الخام.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بفضل التوجهات الملكية السامية، وما تنعم به المملكة من استقرار سياسي وماكرو اقتصادي، استطاعت الصناعة المغربية التموقع في صدارة مهن وتخصصات على درجة عالية من الدقة وأن تواكب مهن المستقبل، مما جعلها محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والإنتاج والتصدير.

فعلى مستوى قطاع السيارات، بفضل المجهودات الحكومية أصبحت بلادنا مركزا مهما لصناعة السيارات في إفريقيا، محتلة بذلك الرتبة الأولى على مستوى القارة بطاقة إنتاجية سنوية تقارب 700.000 يعني مركبة.

كما تمكنت بلادنا من تصدير السيارات لأكثر من 70 وجهة عبر العالم، بمعدل إدماج محلي تيعادل 69%، بفضل نسيج صناعي قوي يتكون من أكثر من 250 موردا لأجزاء السيارات، علما أن الحكومة ملتزمة برفع معدل الإدماج المحلي ليصل إلى نسبة 80%.

وقد مكنت هاذ القفزة النوعية في القطاع من بلوغ صادرات السيارات 148 مليار ديال الدرهم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 28% مقارنة مع سنة 2022، و82% زيادة مقارنة مع 2019، مما يؤكد التطور الملموس والمتواصل اللي كيشهدو هاذ القطاع.

وتواصل صادرات صناعة السيارات مسارها التصاعدي بتحقيق عائدات كتجاوز 115 مليار ديال الدرهم إلى حدود نهاية شهر أكتوبر، أي بزيادة ديال 7% مقارنة بنفس الفترة ديال سنة 2023 اللي هي بنفسها كانت بـ 28% ديال الزيادة.

ومن جهة أخرى، في إطار التحول اللي كيشهدو العالم نحو التنقل الكهربائي، عملت الحكومة على مواكبة هاذ التغيرات لجعل المغرب رائدا في تصنيع السيارات الكهربائية، حيث يتم حاليا ببلادنا تصنيع 3 ديال الأنواع من هاذ السيارات.

وفي هاذ السياق، عملت الحكومة على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع مجموعات رائدة في مجال التنقل الكهربائي لتطوير سلسلة قيمة البطاريات الكهربائية التي ستمكن المغرب من التموقع ضمن الخريطة العالمية في هاذ الميدان.

وبالموازاة مع ذلك في إطار مواكبة التطور الهام الذي يشهده قطاع الطيران على المستوى العالمي، بذلت الحكومة جهودا كبيرة لدعم وتطوير هاذ القطاع، وهو ما مكن بلادنا من تعزيز موقعها كفاعل مهم في هاذ السلاسل ديال القيم، حيث تمكن هاذ القطاع الاستراتيجي من جذب أكثر من 150 مقاولة على غرار ((Boeing، Airbus)) وغيرها من الشركات العالمية الرائدة اللي اختارت المغرب لتوسيع استثماراتها، آخرها شركة (Safran) التي عززت نشاطها بالمغرب بعد ما وقعت، بمناسبة الزيارة الأخيرة للرئيس الفرنسي إلى المغرب، أمام أنظار صاحب الجلالة، على شراكة جديدة كتشمل تطوير شبكة الصيانة وإصلاح المحركات.

وبفضل هذه المجهودات، حقق قطاع الطيران نموا مهما، حيث بلغ رقم المعاملة ديال الصادرات ديالو، إيلا اخذيت من يناير حتى لسبتمبر ديال سنة 2024 حوالي 20 مليار ديال الدرهم، وهو ما يشكل ارتفاعا بـ 20% مقارنة بنفس الفترة مع سنة 2023.

وهذا شكلت التجربة الناجحة لبلادنا في صناعة السيارات وأجزاء الطائرات دافعا حقيقيا للدخول إلى مجال صناعة القطارات، باعتبارها

[2] **M**oroccan **A**gency for **S**olar **En**ergy.

العمود الفقري للحركية في بلادنا ورافعة أساسية للدينامية الاجتماعية والاقتصادية اللي كتعيشها المملكة.

وفي هاذ الإطار، نهجت الحكومة سياسة لتعزيز تصنيع القطاع، حيث عملت على وضع خارطة طريق تتوخى الرفع التدريجي لنسبة الاندماج الصناعي المحلي للسكك الحديدية.

فضلا عن ذلك، سجل كذلك القطاع ديال الصناعة الكهربائية والإلكترونية أداء متميزا يعني خلال السنوات الأخيرة، وعرف حجم صادرات القطاع ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ سنة 2023 مستوى قياسي يبلغ، يقدر بـ 19 مليار ديال الدرهم، أي بارتفاع بنسبة 21% مقارنة مع سنة 2022، وتقريبا 99% مقارنة مع سنة 2019.

وفي الوقت الذي يواجه القطاع ديال النسيج والجلد تحديات هامة على المستوى العالمي، استطاع هذا القطاع والحمد لله ببلادنا أن يتكيف مع مختلف التحولات، حيث بات يتوفر على أكثر من 1500 شركة، مساهما في ذلك بنسبة 23% من المناصب ديال الشغل الصناعية، حيث كيتوفر تقريبا على 243.000 منصب شغل.

وتجدر الإشارة أن النمو المهم للقطاع مرتبط أساسا بنجاحه في كسب ثقة سلسلة القيمة العالمية، حيث أضحى يشكل منصة صناعية للعلامات التجارية الدولية في مجال الألبسة والجلد.

فقد حققت صادرات القطاع خلال 2023 أزيد من 46 مليار ديال الدرهم، ما يعادل زيادة بـ 5% من حجم الصادرات الوطنية مقارنة بـ 2022 و25% إيلا قارناها في 2019، وتناخذو 2019 لأنه (c'est une année de référence) اللي كانت قبل من الكوفيد.

على مستوى الصناعات الغذائية، لاسيما في ارتباطها بالسيادة الغذائية، كما وجه بذلك جلالة الملك، تتواصل الحكومة دعم ومواكبة هذا القطاع، اللي تيضم 2000 مقاولة وتيفوق فيه الناس اللي مشغلين 200.000 شخصا، محققا سنة 2023 رقم معاملة اللي تيفوت 185 مليار ديال الدرهم، تقريبا 19 مليار ديال الدولار.

وهذا لا يخفى عليكم أن التحولات العميقة والصعبة التي تتعيشها المنظومة الغذائية العالمية، وما رافقها من صدمات على مستوى سلاسل الإنتاج، تتفرض علينا أكثر من أي وقت مضى اتخاذ كل التدابير والإجراءات القادرة على إشباع الحاجيات الوطنية في مجال الغذاء وبأسعار معقولة.

هذا الأمر تيفرض الحاجة الملحة إلى اعتماد نموذج تصنيعي مستدام تيحمي البلاد من الأزمات الغذائية المستوردة أو المرتبطة بالتقلبات المناخية التي أصبحت معطا مهيكلا.

كما تعمل الحكومة، في إطار استراتيجية الجيل الأخضر، على مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة بتطوير الأقطاب الفلاحية (les Agropoles)، حيث سجلت أقطاب مكناس، بركان، واللوكوس، سوس، وبني ملال نتائج جد مهمة، بمعدل ديال التسويق ديال 70%، أي ما يعادل تقريبا 213 هكتار، كتحتضن 387 مشروعا من مجالات التحويل الغذائي والتلفيف والدعم اللوجيستيكي.

وارتباطا بالصناعات الصيدلانية، وفي إطار تنفيذ رؤية جلالة الملك الرامية إلى جعل المملكة قطبا بيو تكنولوجيا رائدا على المستوى الإفريقي والعالمي، وتتعرفو بأن تم إحداث وحدة لتصنيع وتعبئة اللقاح، كتحتوي على ثلاث خطوط صناعية كتبلغ القدرة ديالها المشتركة للإنتاج 116 مليون وحدة.

حضرات السيدات والسادة،

يحق لنا خلال هاذ المرحلة التي تعرف تحولات تاريخية في منظومتنا الاجتماعية والاقتصادية، أن نفتخر بما تحققه الصناعة الوطنية من مساهمة متصاعدة في النسيج الإنتاجي، وفي تحسين الأداء الاقتصادي، من خلال جعل القطاع الصناعي رافعة أساسية للاقتصاد في ظل الإكراهات والتحديات الهيكلية.

هاذ الافتخار يعكسه اليوم تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية، اللي شهدت ارتفاعا ديال 2.7% سنة 2023، واستمر الأداء ديالها في الارتفاع سنة 2024 بـ 2.9%، ويحتل فرع صناعة وسائل النقل الذي يضم بشكل خاص صناعة السيارات، ارتفاعا في قيمته المضافة، مسجلا نموا بـ 15% عام 2023، وهاذ السنة ديال 2024 وصل تقريبا إلى 23%، فالوقت اللي شهدت فيه الصناعات الكيمائية ارتفاعا ملحوظا في القيمة المضافة ديالها، 10% في الربع الأول ديال 2024 و23% في الربع الثاني ديال هاذ السنة.

أما بالنسبة لفرع صناعات المعدات الكهربائية (la valeur ajoutée)، القيمة المضافة ارتفعت بـ 11.7% في 2023، بالنسبة 2022، القيمة المضافة ديال البلاستيك طلعات تقريبا بـ 6% فهاذ الربع الثاني من 2024، ونفس الأمر بالنسبة للصناعة الصيدلانية اللي عرفت قيمتها المضافة نموا ملحوظا سنة 2023، نسبته 12% مقارنة بعام 2022، وهاذ الشي كله، راه زائد، زائد، زائد، كيعطي واحد النتيجة اللي هي جد إيجابية واحد الصورة اللي يعني كبيرة بالنسبة لبلادنا.

النجاحات ديال المملكة في مجالات التصنيع والتصدير، كتعكسو كذلك المؤشرات ديال التصنيع اللي عرفاتو نمو لافت تجلى في تحقيق رقم المعاملات ديال هاذ الشركات اللي كتصنع كلها ملي كتجمعها، هي 800 مليار ديال الدرهم سنة 2022، يعني 80 مليار ديال الدولار تقريبا، أي بزيادة نسبتها 22.7% مقارنة مع سنة 2021.

كما باتت القطاعات الصناعية قاطرة لصادرات المملكة، حيث عرفت تركيبات الصادرات تحولا جذريا بفضل المنحى التصاعدي اللي عرفتو الصادرات، واللي سجلت خلال 2023 مستوى كيقارب 377 مليار ديال الدرهم، أي ضعف الصادرات الصناعية اللي كانت مسجلة سنة 2015، اللي كانت كتقدر بـ 184 مليار، 2015 كنا فـ 184 مليار،

الآن احنا فـ 377 مليار اللي هي الصادرات فقط الصناعية.

قد مثلت الصادرات الصناعية السنة الماضية، ما يمثل تقريبا 87% من الصادرات ديال السلع، وذلك بفضل الأداء المتميز للقطاعات الصناعية، كما واصلت مسارها التصاعدي سنة 2024 حيث حققت الصادرات الصناعية إلى غاية نهاية شهر سبتمبر، قيمة صادرات إجمالية كتقدر بـ 291 مليار ديال الدرهم، (donc la tendance) باقة الحمد لله غادية إلى الأمام وإلى الفوق.

السيدات والسادة المستشارون،

إن الحكومة تعول على تطوير أداء القطاع الصناعي، باعتباره رافعة أساسية لإنعاش التشغيل المنتج والمستدام وكونه يشكل أولوية حكومية، لاسيما أن المؤشرات الأخيرة للقطاع هي جد مشجعة، ذلك أن القطاع الصناعي مكن منذ بداية الولاية الحكومية، وإلى متم يوليوز الماضي، من خلق أزيد من 125 ألف منصب شغل، في إطار دعم تطوير القطاع الصناعي، كتلتزم الحكومة بتنزيل عرض جيد للتكوين المهني يتماشى مع حاجيات المقاولات، وذلك عبر استكمال إنجاز مدن المهن.

وتجدر الإشارة، أنها بدات (la formation) بدات، تعطات الانطلاقة، فـ 7 ديال المدن ديال المهن والكفاءات بكل من جهة سوس – ماسة، الشرق، العيون – الساقية الحمراء، الرباط- سلا - القنيطرة، طنجة- تطوان- الحسيمة، بني ملال- خنيفرة، إضافة إلى جهة الدار البيضاء- سطات مؤخرا.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

في الختام، لا يفوتني التنويه بمختلف الفاعلين في قطاع التصنيع، سواء المحليين منهم أو الأجانب، وأثمن الأدوار التي لعبوها، تماشيا مع المجهودات الحكومية، للصمود أمام تداعيات الأزمات المركبة التي واجهناها جميعا.

كما أدعو جميع الفاعلين العموميين والاقتصاديين للمزيد من التعبئة وتضافر الجهود، لتطوير الصناعة المغربية وتعزيز مكانتها الوطنية والدولية.

وأدعو المؤسسات البنكية إلى مواصلة دعم المبادرات الصناعية من خلال مواكبة المستثمرين المغاربة والأجانب في إنجاز مشاريعهم.

كما أهيب بمختلف المتدخلين لتعزيز انخراطهم في هذه الدينامية التي يقودها بحكمة جلالة الملك، دام له النصر والتمكين، لإبراز مقومات بلادنا كمنصة صناعية تمكنت من اكتساب تنافسية عالمية.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

والآن، ننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد المستشارين.

السي العلوي تفضل في حدود 14 دقيقة.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بشرف بالغ، يسعدني أن أعقب على جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لمقاربة موضوع يشغل حيزا هاما ضمن اهتمامات بلادنا، ألا وهو الصناعة الوطنية، باعتبارها رافدا مهما للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

الجواب ديالكم، الحمد لله بأرقام اللي كانت مهمة، والأرقام شاهدة على الحمد لله الأمور كيفاش كتمشى.

وتأتي مناقشة هذا الموضوع، تزامنا مع تخليد الأمة المغربية لذكرى عيد المسيرة الخضراء المظفرة وعيد الاستقلال المجيد، التي نستحضر فيهما اليوم، بكل افتخار واعتزاز، ما حققته بلادنا من منجزات ومكتسبات عظيمة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث أطره خطاب ملكي سامي قوي، تزامن مع توالي الانتصارات الدبلوماسية المغربية التي يقودها جلالة الملك، والتي مكنت بلادنا من حصد الاعترافات الدولية المتوالية بمغربية الصحراء، كان آخرها الاعتراف الفرنسي بالسيادة المغربية الكاملة على صحرائه، موقف جدده رئيس الجمهورية الفرنسية خلال زيارة الدولة التاريخية التي قام بها مؤخرا للمملكة.

لقد اتسم الخطاب الملكي بالحزم والوضوح في التعاطي مع قضايا الوطن الاستراتيجية، رسم معالم خارطة طريق لمواصلة التعبئة لما حققه المغرب في قضية الصحراء المغربية والانخراط الفوري في مبادرة الأطلسي.

خطاب ملكي سامي طالب فيه بإقرار دبلوماسية موازية فاعلة وناجعة.

خطاب ملكي يسعى إلى تحديث وتأهيل الإطار المؤسسي، الخاص

بأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، للمساهمة في مسار التنمية الذي تعرفه بلادنا والاستفادة من فرص الاستثمار والإعلان عن إحداث "المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج"، باعتباره الذراع التنفيذي للسياسة العمومية المرتبطة بمغاربة العالم، وهو ما يتطلب منا جميعا الانخراط في هذه المحصلة الدبلوماسية والمساهمة في حصد المزيد من التأييد لقضيتنا الوطنية العادلة من باب مزاولتنا لمهامنا الدستورية، وتحديدا الدبلوماسية البرلمانية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

سياق أيضا طبعه التعديل الحكومي وهي مناسبة نهنئكم، السيد الرئيس، على تجديد الثقة الملكية في الحكومة.

ثقة غالية نعتز بها داخل التجمع الوطني للأحرار، ثقة ملكية عززت شرعيتكم الانتخابية، تنضاف إليها شرعية المنجز الحكومي الذي يبقى بالنسبة إلينا ثوريا وغير مسبوق، فاتحا لكم طريق شرعية الاستمرارية في 2026، إن شاء الله، لمواصلة إنجاح المرحلة القادمة وإتمام ما تبقى من برامج ومشاريع، وفق مقاربة إصلاحية تروم تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية مستدامة، بعدما كانت مجرد شعار يُستغل للاستهلاك السياسي.

لقد تميز هذا التعديل بدلالات سياسية عميقة، حيث تم إشراك كفاءات من مغاربة العالم في الحكومة، وهي إشارة قوية لهاته الفئة التي تمثل مختلف القارات، والتي ستساهم في مسار التنمية الوطنية الذي يقوده صاحب الجلالة نصره الله.

تعديل أشرك أطر شابة تدرجت في الأحزاب المكونة لهذا التحالف الحكومي.

واسمحوا لي أن أستغل هذه المناسبة لتهنئة السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها، والأكيد أن ما تقلدوه من مهام وما راكموه من تجارب سيشكل إضافة نوعية لعمل الحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نهنئ الحكومة على هذه الرؤية وهذا التصور الذي سيعمل بكل تأكيد على الرفع من وتيرة العمل الحكومي، وسيسرع تنزيل مختلف السياسات العمومية المتبعة، وعلى رأسها قطاع الصناعة والتجارة الذي جعلتموه أحد أولى أولوياتكم في هاته المرحلة، باعتباره قطاعا مدرا للثروة ومشغلا، وهما أحد الرهانات الكبرى.

وتعرفون جيدا الاكراهات والتحديات التي تعيشها وعلى رأسها صناعتنا الوطنية، مسجلين حرصكم الشديد على إعطاء انطلاقة جديدة لها، عبر إرساء منظومات صناعية جديدة تراعي الخصوصية المجالية، تسعى إلى تحقيق التوازن فيها بين الجهات، تنضاف إلى النجاحات التي عرفها قطاع السيارات والطيران، الذي يسير بخطى حثيثة لتحقيق الريادة الإقليمية والدولية ولله الحمد.

ولتحقيق هاته الغاية، عملتم على تنزيل ميثاق جديد ومحفز للاستثمار، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتشكيل لجان جهوية موحدة للاستثمار، إضافة إلى تحفيز رواد الأعمال على دخول غمار الاستثمار الصناعي، وتبني خارطة طريق تروم تحسين مناخ الأعمال في أفق 2026.

تنزيل مقتضيات القانون الإطار للإصلاح الجبائي، خاصة فيما يرتبط بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

التجمع الوطني للأحرار ساهم في تحقيق تراكم إيجابي في هذا القطاع، وساهم بشكل كبير في تحقيق هاته النجاحات التي تعرفها المنظومات الصناعية الوطنية على مدى عشريتين متميزتين من عهد جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ورعاه، الذي أسبغ عنايته السامية على هذا القطاع الاستراتيجي، وفق رؤية مدروسة ومضبوطة، ما كان لها أن تنجح لولا:

- الرعاية الملكية للقطاع الصناعي عبر إشرافها على بلورة سياسات واستراتيجيات صناعية مترابطة؛

- الترسانة القانونية القائمة على تحديث وتجويد النصوص القانونية لتحفيز الاستثمارات الصناعية، ودعم المقاولات الصناعية المغربية؛

- جاذبية وقوة البنية التحتية الصناعية؛

- قوة المنصات اللوجيستيكية التي مكنت المغرب من التموقع القوي داخل الممرات التجارية الدولية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يحق لنا أن نفتخر جميعا بحجم الإنجازات التي تم تحقيقها في قطاع الصناعة، حيث شكل دعما قويا للاقتصاد الوطني، بعد تحقيق نجاحات غير مسبوقة في الصناعات التالية:

- صناعة السيارات: التي جعلت من المملكة من أكبر المنتجين والمصدرين للسيارات في القارة الافريقية، بل أصبحت السيارات هي المنتج التصديري الأول للمغرب؛

- صناعة الطيران: التي أصبحت من القطاعات الواعدة في المغرب، بل تمكنت من جذب شركات كبرى تقدم منتجات ذات جودة عالية موجهة للتصدير؛

- الصناعة الكيماوية والفوسفاط: التي يعد المغرب اليوم من أكبر مصدري الأسمدة الفوسفاطية في العالم، وفق برنامج استثماري ضخم

يصل إلى 13 مليار دولار، حيث تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني ومن خلاله الناتج الداخلي الوطني؛

- مواصلة دعم صناعة النسيج: التي توفر فرص عمل هامة حيث تلعب دورا مهما في تحريك الدورة الاقتصادية.

لذلك، فإن تسريع تطوير المنظومة الصناعية ببلادنا يتطلب تنويع الاستثمار في القطاعات الصناعية، ونقترح في هذا الإطار تنويعها منها:

- ✓ تشجيع صناعة التكنولوجيا والرقمنة التي تفرض على بلادنا تعزيز صناعة البرمجيات وتصنيع الإلكترونيات وخدمات التكنولوجيا المالية؛
- ✓ تشجيع صناعة الطاقات المتجددة، خصوصا وأن بلادنا لديها موارد طبيعية للطاقة المتجددة، حيث أحرزت المملكة تقدما كبيرا في إحداث العديد من المنشآت الفنية، لذلك فإن تعزيز الاستثمار في هذه الصناعة سيقلل من الاعتماد على واردات الطاقة؛
- ✓ إرساء منظومة صناعية للسفن ودعمها من أجل إنجاح الاقتصاد الأزرق ومبادرة الأطلسي، والتجربة الناجحة كانت في برنامج "إبحار"؛
- ✓ فتح الباب لتشجيع الصناعة الدوائية، من أجل مواكبة المشروع الملكي لتنزيل الحماية الاجتماعية، وهو ما يستعجلنا ويستعجلكم لتطوير صناعة دوائية مغربية لضمان السيادة الوطنية الصحية، مع دعم تصدير هاته المنتجات نحو الأسواق الإفريقية والعمل على تخفيض أثمنتها، حماية للقدرة الشرائية للمواطنين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن هذه الحكومة أبت وبكل شجاعة سياسية إلا أن تواصل تقوية المجهود الاستثماري في القطاع العام، حيث خصصت له السنة المقبلة مبلغ 340 مليار درهم، رقم كبير جدا وغير مسبوق، يعكس الرغبة السياسة للحكومة في تعزيز السيادة الوطنية على المجالات ذات التوجهات الاقتصادية والاجتماعية في إطار "صنع في المغرب"، و"صنع مع المغرب" كإجراء يعزز للشراكات الاقتصادية مع أصدقائنا وشركائنا أينما وجدوا.

وهذا يشرفنا جميعا وسيجعل اصطفاف الدول الكبرى يتواصل وفي ذلك إنصافا لقضايا المملكة، وسيعزز جاذبية صناعتنا الوطنية التي نريدها أن تتنوع وتتعدد وتتوزع.

ولتطوير هذه المنظومة الصناعية المغربية، فإننا نقترح داخل فريقنا:

- ✓ مواصلة تجويد النصوص القانونية لإرساء حكامة فعالة بالقطاع الصناعي، مع الإسراع في إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، الذي تأخرنا فيه كثيرا، شاكرا لكم تفاعلكم معنا في هذا الموضوع، بعدما وعدتمونا الإتيان به في أقرب وقت ممكن؛
- ✓ تأهيل الرأسمال البشري عبر التكوين المستمر، مع تشجيع البحث العلمي والابتكار الصناعي في قطاع الصناعة؛
- ✓ تعميم الأحياء الصناعية على كافة الجهات؛
- ✓ إحداث مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا؛
- ✓ دعم الاقتصاد غير المهيكل ومحاصرته من أجل إدخاله في المنظومة الاقتصادية الوطنية؛
- ✓ دعم وتيرة تسريع مخطط التسريع الصناعي؛
- ✓ تمكين المقاولات التكنولوجية لكي ترقى إلى مستوى فاعل رئيسي في القطاع الصناعي؛
- ✓ ضرورة النهوض بالاستثمار في إطار تعاقد وطني بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع البنكي لخلق مناصب الشغل؛
- ✓ توفير العقار للصناعة عبر إشراك الأراضي السلالية؛
- ✓ تكثيف برامج التكوين المهني قصد تمكين الشباب من تملك المهارات في سوق العمل الصناعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تعتز بلادنا بما أنجزته بعدما أرست منظومة صناعية مغربية قوية ومستدامة، ساهمت في جلب الاستثمارات الصناعية الضخمة، رغم توالي سنوات الجفاف، مخلفات جائحة كورونا، زلزال الحوز، فيضانات الجنوب الشرقي، وهو ما يعني أن منظومتنا الصناعية، اكتسبت، ولله الحمد، مناعة كبيرة، ونعلم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أنكم بصدد إعطاء عناية خاصة للصناعات الغذائية، وهو المشروع الذي اشتغلتم عليه كثيرا عندما كنتم وزيرا للفلاحة، توجتموه بالتوقيع على اتفاقيات تاريخية مع وزير الصناعة والتجارة، مؤكدين أن الصناعة الغذائية، بخصوصية جهوية قطاع مشغل بامتياز، خصوصا بالنسبة للعالم القروي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وإذ نثمن عاليا في فريق التجمع الوطني للأحرار كل هذه الإنجازات الحكومية في قطاع الصناعة الوطنية، فإننا نشاركم هذا الاهتمام الكبير التي توليه الحكومة للصناعات الوطنية، استجابة للتعليمات الملكية السامية الواردة في هذا الشأن، ونثمن ما قمتم به من مجهودات جبارة لتحقيق هذا المبتغى.

وكلنا يقين في أنكم ستساهمون في تحقيق تحول نوعي ومضاعفة حجم عائدات قطاع الصناعة، من خلال العمل على تثمين علامة "صنع في المغرب" و"صنع مع المغرب"، باعتبارها رمزا للتميز الصناعي

وآلية لإبراز مكانة المغرب كوجهة رئيسية للاستثمار المنتج.

وفقكم الله لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أدام الله عزه ونصره.

شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس المحترم، السي عبد الكريم، في حدود 9 دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة، خلال هذه الجلسة الدستورية الهامة المخصصة لموضوع ذي راهنية كبرى، ويتعلق بـ "منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني"، حيث نقف اليوم عند مناقشة قطاع يعول عليه كثيرا لحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات المناخية التي تعصف بفلاحتنا ومن الاضطرابات الخارجية التي تؤثر على سياحتنا، لذلك تراهن بلادنا كثيرا على هذا القطاع ليلعب دور التوازن حين اختلال باقي القطاعات الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، نثمن المنجزات والحصيلة التي وردت في عرضكم القيم، السيد رئيس الحكومة، والتي تمت تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي جعل توجيهاته السامية من هذا القطاع محركا أساسيا ومحوريا للتنمية الاقتصادية ببلادنا، لاسيما على مستوى مخطط التسريع الصناعي الذي يسعى إلى خلق منظومات صناعية فعالة وإبراز مهن عالمية تجعل من بلادنا منطقة لجذب الاستثمارات الكبرى في مجالات صناعية متعددة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نقول بكل موضوعية إن حكومتكم بصمت على إصلاحات مهمة داخل هذا القطاع، سواء على المستوى التشريعي أو المستوى التنظيمي، مما جعله يحقق إنجازات تحسب للحكومة الحالية التي حققتها في سياق اقتصادي دولي مضطرب، يرخي بظلاله على واقع بلادنا التي اختارت الانفتاح على السوق العالمية، بما لذلك من تكلفة.

ولكنه بالرغم من ذلك، فإن هذه الحكومة عملت على تحسين المنتوج الصناعي المغربي والتوسع المهم على مستوى الأسواق الأجنبية، من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وما واكبه من مشاريع لبنية تحتية متطورة لمواكبة هذا الانفتاح، الأمر الذي جعل معظم الصادرات الصناعية لبلادنا تعرف استمرارا في الارتفاع هذه السنة، لاسيما صناعة الطيران وصناعة السيارات والصناعة الكهربائية وصناعة الطاقات المتجددة، كأحد الصناعات الواعدة ببلادنا، لاسيما على مستوى طاقة الرياح والشمس والطاقة الهيدروجينية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالقدر الذي نثمن فيه عاليا جهود حكومتكم في مجال تعزيز وتقوية الصناعة الوطنية، عبر إجراءات ملموسة، بالقدر نفسه نوجه عنايتكم لبعض الإشكالات التي لا تزال تعيق تطور القطاع، ونحن على يقين تام بأنكم ستتفاعلون معها بقدر عال من المسؤولية والنجاعة، وعلى رأسها:

- أولا، ضرورة بذل مجهود أكبر لتيسير صعوبة وعقبة توفير العقار الموجه للصناعة؛

- ثانيا، لابد من بذل مجهود كبير على مستوى العدالة المجالية في المجال الصناعي، بحيث، كما تعلمون 80% من الصناعة مركزة ما بين مدينة الجديدة وطنجة، لذلك لابد من خلق مناطق صناعية معززة ببنية تحتية موازية بباقي الجهات والأقاليم لاسيما الهشة والنائية؛

- ثالثا، لابد من جعل الصناعة رافعة أساسية لتشغيل الشباب العاطل عن العمل، لاسيما الذي لا يحمل شهادات أو تكوين مهني أو حرفي، بحيث اليوم نعيش مفارقة كبيرة، إذ في الوقت الذي يروج فيه البعض ارتفاعات مهولة في بطالة الشباب، لاسيما بعد الصور المؤسفة لمحاولات هجرة الشباب بشمال المملكة، نؤكد بالمقابل افتقاد أسواق الشغل ببلادنا لعشرات الآلاف من اليد العاملة المؤهلة والتقنية المتخصصة في أمور بسيطة أحيانا كتقنيات الفلاحة الصناعية والغذائية.

لذلك، نثمن عاليا توجهكم في الحكومة الجاعل من التشغيل أولوية الأولويات فيما تبقى من عمر الحكومة الحالية، وتخصيص 14 مليار درهم إضافية لهذا الغرض في ميزانية 2025.

وعليه، ندعو الحكومة إلى التوجه مباشرة إلى هذه الفئة من الشباب العاطل الذين لا يحملون أي شهادة أو تكوين، ومن ثم ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، لدعم أكبر لقطاع التكوين المهني المعول عليه في تأطير وتكوين هذه الفئة بالتدرج وتأهيلها لتندمج في فرص الشغل الجديدة التي ستخلقها الحكومة خلال السنتين المتبقيتين من عمرها؛

- رابعا، لابد من مجهود أكبر للحكومة على مستوى تكلفة استيراد المواد الأولية، والعمل على سن شراكات دولية عبر اتفاقيات بأقل تكلفة، لاسيما في الصناعات السيادية كالغذاء والدواء؛

- خامسا، لابد من تبسيط مساطر ولوج المقاولات الصناعية

الصغرى والمتوسطة للتمويل، سواء العمومي أو الخاص كالبنوك، هذه الأخيرة التي لاتزال تصعب مساطرها أمام المقاولات، رغم التوجيهات الملكية الواضحة في هذا الباب، حيث سبق لجلالة الملك حفظه الله في خطاب افتتاح البرلمان سنة 2019 أن أكد بأن القطاع البنكي لا يزال يعطي انطباعا سلبيا لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون، ويتجلى هذا المعطى بحسب خطاب جلالة الملك نصره الله في صعوبة ولوج المقاولين الشباب للقروض وضعف مواكبة الخريجين وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة، مؤكدا حفظه الله إدراكه جيدا أنه من الصعب تغيير بعض العقليات البنكية؛

- سادسا، بالموازاة مع السياسة الناجحة للحكومة في دعم المقاولات والصناعات الكبرى، حان الوقت لإعطاء أهمية كبيرة جدا للمقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، والتي تمثل أزيد من 97% من النسيج المقاولاتي الوطني، ويجب أن تتغير النظرة نحوها من مقاولات هامشية إلى مقاولات شريكة للدولة، لاسيما وأن نجاح نموذجنا التنموي الجديد لن يتحقق إلا بنجاح هذه المقاولات؛

- سابعا، لابد من تدخل الحكومة بالمزيد من التدابير لخفض تكاليف اللوجيستيك والطاقة، باعتبارهما عنصرين أساسيين في كلفة الإنتاج؛

- ثامنا، لابد من تدخل أقوى للحد من فوضى القطاع غير المهيكل الذي ينافس المقاولات المغربية بشكل غير شريف، حيث يفوت على خزينة الدولة مداخيل هامة ويساهم في تراجع النمو الاقتصادي إن لم نقل إفلاس المقاولات نهائيا؛

- تاسعا، لابد من مواجهة شديدة لجرائم تزوير العلامات الصناعية التي تتم بعدد من المقاولات العشوائية والمخازن والضيعات السرية، والتي توزع داخل الأسواق الوطنية بشكل مريب وتتسبب في المآسي الاجتماعية والصحية وتوزع في ظروف غير آمنة؛

- عاشرا، لابد من دعم الصناعة الوطنية على مستوى التحديات الرقمية لتواكب التطور الكبير في وسائل التصنيع الحديثة، التي تجعل مقاولاتنا قادرة على المنافسة.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى إجراءات صارمة على مستوى استيراد وسائل التصنيع القديمة والمتهالكة، والتي عوض أن تشكل رافعة في تسريع الإنتاج الصناعي، تشكل عبأ وتحول وحداتنا الصناعية إلى مزبلة للمكننة المتخلفة عن تطور العصر؛

- النقطة الحادية عشرة والأخيرة، لابد من مجهود إضافي على مستوى دعم وتشجيع التصنيع الأخضر والحد من استعمال الكربون، إذ رغم جهود الحكومة على مستوى تفعيل الطاقات النظيفة، لايزال الواقع يتميز بالكثير من عوامل التلوث والمس بالبيئة.

تلكم بعض الملاحظات التي لن تحجب أبدا المجهود الجبار الذي بذلته الحكومة في هذا القطاع، والتي نتمنى لها المزيد من التوفيق، لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي زيدوح، في حدود 8 دقائق.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

إخواني أخواتي أعضاء مجلس المستشارين،

أتشرف بتناول الكلمة لمناقشة مضمون ما تفضلتم به، السيد رئيس الحكومة، من معطيات وأرقام بخصوص حصيلة ومستقبل منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل، وكمفتاح للنهوض بالنمو والتعزيز والابتكار واستحداث فرص العمل والحد من الهشاشة وبناء مجتمع أكثر مساواة.

واسمحوا لي في البداية، السيد رئيس الحكومة، أن أدشن تفاعلي مع جوابكم بتثمين الحصيلة المميزة المشفوعة بالأرقام وبالاستجابة الحقيقية لمؤشرات الاقتصاد الوطني، وعلى رأس قائمة هذه المؤشرات هو مؤشر الثقة، الثقة في آليات صنع القرار الصناعي الذي أصبح مبدأ أساسيا في حكومتكم.

أجل، السيد رئيس الحكومة، إن زمن الصدق وتعزيز الثقة والمغاربة المستثمرون يثقون في القطاع الصناعي ببلادنا ويثقون في الآفاق السياسية والاقتصادية المطمئنة.

المغرب ولله الحمد اجتمع فيه ما تفرق في غيره، يكفي أنه بوابة على إفريقيا وبعض الأميال من أوربا، يكفي أنه يتمتع باستقرار سياسي أنعم الله علينا بفضل الحكمة وتبصر لجلالة الملك وبفضل كذلك تضافر جهود كل القوى الحية والأحزاب الوطنية الصادقة الغيورة والتي لا تزايد ولا تغالي في حبها للوطن.

حضرات السيدات والسادة،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن تعاقب التجارب السياسية الحكومية مكنت المغرب اليوم من إدراك الإصلاحات التي تعرفها البلاد في مختلف المجالات، ومنها القطاع

الصناعي.

نعم، تضاعفت الوظائف في قطاع الصناعة 3 مرات، ارتفع عدد الشركات الصناعية بثلاث أضعاف، وارتفعت الصادرات الصناعية بـ 6 مرات حيث انتقل من 61 مليار درهم في سنة 1999 إلى 377 مليار درهم في سنة 2023.

المغرب أصبح أول منتج للسيارات السياحية على صعيد القارة الإفريقية، والمصدر الأول للسيارات الحضرية إلى الاتحاد الأوربي، وكذلك تموقع المغرب ضمن الخريطة العالمية للدول الكبرى فيما يتعلق بالسيارات الكهربائية وصناعة البطاريات.

ارتفاع متزايد لحجم الصادرات الصناعية المرتبطة بقطاع السيارات، تعزيز موقع بلادنا كفاعل رئيسي في باقي المجالات على غرار الصناعة الغذائية، الصناعة الكيماوية والصناعة الدوائية والصيدلانية وصناعة النسيج والجلد.

وهذه الاستراتيجيات تمت مواكبتها بشبكة قوية من البنية التحتية الصناعية واللوجيستيكية، على غرار ميناء طنجة المتوسط وميناء الداخلة والناظور، وشبكة الطرق وخطوط القطار فائق السرعة، إضافة إلى تعبئة أزيد من 13.000 هكتار للعقار الصناعي وخلق حوالي 150 منطقة صناعية.

حضرات السيدات والسادة،

إن الفريق الاستقلالي، كشريك أساسي في الأغلبية الحكومية، إذ يسجل باعتزاز ما تحقق من إنجازات، بفضل الاستراتيجيات الصناعية، بدءا من مخطط الإقلاع في 2004 ومرورا بالميثاق في 2009 ووصولا إلى التسريع الصناعي في 2014 ومخطط الإنعاش الصناعي في 2021، ولكن، اسمحوا لي، السيد الرئيس الحكومة، ان أبسط بعض الملاحظات الأساسية، ينبغي الوقوف عليها وأخذها بعين الاعتبار في إعداد استراتيجية مستقبلية.

إن السيادة الصناعية تمر أساسا من سيادة اتخاذ القرار، ومن أجل سيادة صناعية حقيقية لا على الدولة أن تقدم في قدرتها على إنتاج الأجزاء المكونة في صنع السيارات على سبيل المثال داخل المغرب بتقليص التبعية، تحديد السياسة التجارية مع توسيع اتفاقيات للتبادل الحر سوف يمكن المغرب الحفاظ على السيادة الصناعية حاضرا ومستقبلا، إذا كان هدفنا أن نلعب دورا رائدا في الصناعة لابد على أي مستثمر، خارجيا أو داخليا، أن يشعر بأن مشروعه يمكن تنفيذه في وقت قياسي طبقا للمعايير الدولية، وأن نكون منافسا للدول المماثلة.

كما ان النظام البنكي، السيد رئيس الحكومة، أساسي في السيادة الصناعية في تسريع الدراسات الملفات وتخفيف الشروط التعجيزية، فإن تمويل الصناعة لا يمثل اليوم إلا 90% من مجموعة التمويلات التي تقوم بها المؤسسات البنكية، ما يجعل عوامل الإنتاج الصناعي غير ميسرة بشكل كافي.

تبسيط كذلك المساطر الإدارية والولوج المسهل للعقار أصبح أمرا محتوما لنجاح أي مشروع اقتصادي.

متابعة كل من يساهم في عرقلة خروج المشاريع الاقتصادية من أجل منفعة ما، وهذا أمر يسيء لسمعة بلادنا التي أصبح لها مكانة عالمية بفضل انخراط وتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفيما يخص السياسة اللوجيستيكية، السيد رئيس الحكومة، لابد أن تتحسن برفع من مستوى الخدمات وتقوية التنافسية، تعميم المنطقة الصناعية المميزة، هذا عمل ورؤية إيجابية، لابد أن تتعمم لأنه تساهم في تبسيط المساطر الإدارية.

المواد الأولية للصناعة، وتتعرفوا، السيد رئيس الحكومة، من يتحكم في المواد الأولية هو من يتحكم في الصناعة، وهذا أمر لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار حماية لسيادتنا الصناعية، كما أن تنويع الصناعة أمر أساسي مثل اللوازم المنزلية وقطع الغيار والدراجات والتجهيزات الطبية إلى غير ذلك، سيخلق مناصب الشغل مع التنويع الصناعي.

كما أن الصعود المهم الذي تعرفه بعض القطاعات الجديدة خاصة قطاع السيارات، الذي أصبح على رأس صادرات المغرب والطيران كذلك، هذا الصعود يبقى رهينا بالنسبة للاندماجية التي لازالت لم ترق إلى الطموحات المنتظرة.

نعم السيارات أصبحت 69% من الاندماجية أما الطيران فهي 38%.

أما قطاع النسيج الذي يعتمد بكيفية شبه كليا على المناولة، وهو ما يؤثر سلبا على القيمة المضافة وعلى الميزان التجاري، أما الرفع من مساهمة الاستثمار الخاص ولازالت الدولة، السيد رئيس الحكومة، هي المستثمر الأساسي بـ 70% على غرار بعض الدول المتقدمة مثل تركيا والدول الآسيوية.

لذلك، لابد أن نجعل من الثقة أسلوب أساسي في التعامل مع الضمانات المشجعة، والنزاهة في التنافسية، لإعطاء شحنة في التطوير الصناعي وتقوية استثمار القطاع الخاص.

أما القطاع غير المهيكل، السيد رئيس الحكومة، يبرز كأحد أكبر التحديات التي تواجهها التنمية الصناعية، لكونه يساهم في المنافسة غير الشريفة ويحد من النمو الاقتصادي، وهذا لازال موجودا في النهار الوضاح.

السيد رئيس الحكومة،

سأقول لكم في الأخير، باسم الفريق الاستقلالي، أن ما تحقق في القطاع الصناعي هو أحد أوجه اعتزازنا وافتخارنا في هذا التحالف الحكومي.

وفقنا الله لما فيه الخير للبلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للفريق الحركي.

فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين.

تفضل السي يونس، في حدود 7 دقائق.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون الموقرون،

بداية، ما كيختلفوش جوج ديال الناس اليوم، على أن القطاع الصناعي فبلادنا خلق واحد الدينامية، واحد التطور فهاذ 20 سنة ولا 25 سنة الأخيرة، بفضل واحد الرؤية ملكية، استباقية ومتنورة، اللي حطات واحد خارطة الطريق اللي على أساسها الحكومات المتعاقبة على تسيير الشأن العام فبلادنا سنت مجموعة من المواثيق والقوانين من قبيل: "ميثاق التسريع الصناعي، ميثاق الإقلاع الصناعي والجيل الجديد من مخطط التسريع الصناعي 2014-2020.

وخلقت مجموعة من الصناديق والمؤسسات اللي تكفلت بضخ استثمارات مالية مهمة فمجموعة من القطاعات من قبيل قطاع صناعة السيارات وقطاع صناعة أجزاء الطائرات، واللي الحمد لله بالفضل ديالها اليوم إيلا ضفنا عليهم قطاع تصدير الفوسفاط والنسيج، قدرنا إلى حد ما أننا نحافظو على توازن الميزان التجاري في ظل مغرب 2024، لازال يستورد الكثير من ذاك الشي اللي كيستهلكو، وإيلا زدنا أضفنا عليه الواردات اللي ولينا كنستوردوها من المنتوجات الفلاحية اللي كنا إلى حد الماضي القريب، عندنا منها واحد الاكتفاء ذاتي.

السيد رئيس الحكومة،

احنا فالفريق الحركي، وانطلاقا من دورنا فالمعارضة الوطنية، المسؤولة، اللي عندنا واحد القدرة نقدية واحد القوة اقتراحية، غادي نحاول نتفاعل معكم فهاذ الموضوع الاستراتيجي، من خلال واحد 8 ولا 9 ديال النقاط تقنية وموضوعاتية:

أولا، السيد رئيس الحكومة، تحدثتو على التنزيل الأمثل للميثاق الجديد للاستثمار، واحنا كذلك كنتمناو أننا نشوفو ونزيدو نشوفو النتائج ديالو على قطاع الصناعة وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وكنتمناو صراحة أنه تعاد فيه النظر بما يكفل أن يكون واحد التوزيع مجالي أكثر عدالة، واحد التوزيع عمودي اللي يمكن المقاولات المتوسطة والصغيرة أنها تولج لهاذ الامتيازات، اليوم فاش كنتحدثو على واحد 50 مليون درهم قيمة الاستثمار، راه ماشي كاع المقاولات تقدر توصل ليها، وماشي كاع المقاولات اللي بعيدة على المراكز الصناعية الكبرى تقدر توصل ليها.

فاش كنهضرو على ميثاق الاستثمار، لابد نشيرو إلى القانون الجديد لتجويد أداء المراكز الجهوية للاستثمار، بالرغم من التحفظ ديالنا على عدم تفاعل الحكومة بشكل جد إيجابي مع التعديلات والمقترحة اللي جبناها واللي كنا كنتمناو أنها تجود هاذ المشروع، إلا أننا كنتمناو أن هاذ المراكز تدير الأدوار اللي كننتظرو منها، باش يكون عندنا واحد التوزيع، واحد العدالة مجالية فالاستثمار.

تحدثتو، السيد رئيس الحكومة، على المنظومة المالية وهي بلا شك تتشكل واحد العائق إيلا هضرنا اليوم إحصائيات تتحدث على أن القطاع المالي ما كيمول إلا واحد 9% من النشاط الصناعي في بلادنا، لأن تنفهمو أن القطاع الصناعي هو دائما واحد القطاع اللي مبني على واحد الأفكار مبني على واحد السلاسل إنتاجية اللي ديما مرتبط بالسوق بالأسواق الأجنبية ومجموعة من المخاطر، ولكن تنتمناو أن الدولة تلعب الدور ديالها كضامن لهاذ المؤسسات باش تقدر تتفاعل إيجابا مع هاذ الأفكار وهاذ المشاريع.

إشكالية العقار: تابعنا جميع مخرجات الإحصاء العام للسكنى واللي اعطانا واحد الخريطة وواحد التغيرات في الخريطة الديمغرافية لبلادنا، تنتمناو أننا نشوفو واحد تحيين برامج إنشاء مراكز صناعية جديدة اللي تتوازي هاذ التغيير هذا، كنتمناو أن تكون عندنا واحد الجرأة باش نعيدو النظر في توزيع العقار في المراكز القديمة، الناس اللي استافدو من هاذ العقارات وما قدروش أنهم لسبب أو لآخر يخرجو المشاريع ديالهم لابد أنها تعيد واحد تكون واحد إعادة برمجة، ولما لا إعادة تفويت المشاريع أخرى قابلة للتنفيذ.

الفاتورة الطاقية في بلادنا: كولشي تيعرف أن الفاتورة الطاقية في بلادنا تعتبر من بين أعلى الفواتير في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بالنظر لأن أغلب الموارد الطاقية ديالنا تنستوردوها من المواد أحفورية اللي ديما تتكون تابعة للأسواق الأجنبية، كنتمناو أننا نزيدو نستثمرو في الطاقات المتجددة، ونشجعو على القطاع الخاص أنه يستثمر في هاذ القطاع.

القطاع غير المهيكل: تحدثو عليه مجموعة من الزملاء، تنتمناو أننا ما نبقاوش نشوفو فيه على أساس أنه ذاك الوحش اللي تيمثل واحد 30% من القطاع اللي ما تيخلص الالتزامات ديالو وما كيساهمش في ميزانية الدولة، وأننا نشوفو على أنه واحد المنظومة اللي تقدر الدولة تستثمر فيها وتخلق فيها واحد القيمة مضافة زايدة للاقتصاد والصناعة المغربية.

منظومة التكوين والتكوين المستمر: اللي هي تتبقى واحد الإشكال كبير اللي اليوم احنا مدعوين أننا ندخلو في واحد الإطار من الحكامة وواحد المقاربة تشاركية مع القطاع الخاص باش نقدرو نجودوها.

الفاعلين الصناعيين كاملين تيعرفو.. الأغلب ديالهم تيعرفو أن قاطرة النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي في العالم للأسف ما تيواكبهاش التطور ديال التكوين في بلادنا.

البحث العلمي: غنتساءل معكم وغادي نختم هاذ النقطة هاذي، كيفاش بواحد 0.8% من قيمة الناتج الخام الوطني نقدرو يكون عندنا واحد البحث وواحد المنتوج فكري اللي يقدم واحد الإجابات وواحد الحلول لإشكالية الصناعة في بلادنا.

نتنمناو، السيد رئيس الحكومة، أن الحكومة ديالكم تملك الجرأة السياسية الكافية لإعادة النظر في الاتفاقيات اللي تتربطنا مع المنظمات ومع الدول بمنطق رابح - رابح، بمنطق أن ما يكونش الاقتصاد الوطني هو الخاسر الأكبر فيها.

السيد رئيس الحكومة،

نتمناو، إن شاء الله، أنكم تتفاعلو إيجابا مع المقترحات ومع النقط اللي جينا بها.

وفقكم الله، ووفقنا معكم لما فيه خير البلاد وصالح المواطنين، تحت الرعاية السامية لصالح الجلالة نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

فليتفضل السي حرمة، في حدود 6 دقايق.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة العامة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، وهي مداخلة كسابقاتها والتي تدخلنا فيها في الجلسات الشهرية خلال هذه الولاية التشريعية، تنهض على قاعدة دعم الحكومة، وهو دعم لم ولن تغيره المواقع، لأنه ينطلق من مواقف مبدئية ومن قناعة بأن ما تحقق وسيتحقق للشغيلة على عهد هذه الحكومة أمور جد إيجابية.

السيد الرئيس،

يهمنا اليوم، ونحن نناقش موضوعا يكتسي أهمية بالغة هو موضوع الصناعة، أن نؤكد على أن أولى الأولويات بالنسبة لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، هي حماية الأجراء والنهوض بأوضاعهم المعيشية وحماية قدرتهم الشرائية وتوفير كافة الضمانات التي تقيهم من تقلبات الدهر.

لن نمل في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من التأكيد على أنه من واجب الحكومة، قانونيا وسياسيا وأخلاقيا، أن تحمي الحريات النقابية، التي تداس وتحارب في العديد من الوحدات الصناعية صباحا ومساء، فمع كامل الأسف هناك من يحترم القانون وهناك من ينتهكه دون حسيب ولا رقيب، لذلك ما فتئنا نطالب بتقوية جهاز مفتشي الشغل لينهض بمهامه على الوجه الأمثل.

وعلاوة على ذلك، لقد بات من المستعجل حل الإشكاليات التي يطرحها القطاع غير المهيكل، واسمحوا لي هنا، السيد رئيس الحكومة، أن أؤكد على أن هذه الحكومة، وبفضل الإرادة السياسية والنية الحسنة والجدية، تمكنت من مباشرة إصلاحات كانت في الماضي تبدو مستحيلة، لذلك فإن معالجة أوضاع العاملين في القطاع غير المهيكل لن تستعصي عليها، وسوف نقولها وبكل وضوح أن الدولة الاجتماعية يجب أن تستوعب جميع أبنائها ويجب عليها أيضا أن تحمي الفئات الهشة والمعرضة للمخاطر، ولعلنا نذكر جميعا واقعة طنجة التي توفي فيها غرقا مجموعة من العمال، رحمهم الله، الذين كانوا يشتغلون في وحدة صناعية غير مهيكلة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

نثمن عاليا ونقدر جميع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية القدرة الشرائية، كما نحيي شجاعتها في الإعلان عن محدودية بعض التدابير والتراجع عنها في إطار التقييم الدائم لكل تلك التدابير، غير أن ما نود إعادة طرحه هنا، آملين أن يتم التعامل معه بالحزم اللازم، هو الإشكاليات والمضاربات والاحتكار و"الجشع التضخمي" وغياب وضعف مقومات الوطنية الاقتصادية لدى بعض الفاعلين الاقتصاديين، وهي عوامل مسؤولة بشكل مباشر عن ارتفاع الأسعار، لذلك بات من الضروري الإسراع بإصلاح تشريعي لتقوية البعد الزجري لمواجهة تجار الأزمات.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لا يساورنا شك في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في أن هذه النهضة الصناعية التي أرسى دعائمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي لا يمكن أن نجد عناء في الوقوف على أوجهها ومظاهرها الكبرى، سوف تستمر وتتواصل، لا سيما أننا بصدد احتضان العديد

من التظاهرات الدولية الهامة.

من المؤكد كذلك أن الحكومة على وعي تام بعودة قضايا السيادة، ومن أهمها السيادة الصناعية، لذلك نعتقد أن البرامج والمشاريع التي يتم وضعها وتنفيذها يجب أن تستحضر هذه الجوانب الهامة، ولاسيما في ظل الاضطرابات الجيوسياسية والحروب والأزمات التي يعرفها العالم، والتي تبدو أنها مستمرة وستتواصل، مع ما لها من تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي وبالتبع على الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لقد شكل إخراج الميثاق الوطني للاستثمار خطوة كبرى وإصلاحا تشريعيا طال انتظاره، كما أننا تابعنا سير إخراج المراسيم التطبيقية التي نص عليها، لذلك فإن الآليات القانونية والتنظيمية لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تحقيق العدالة المجالية بالنسبة للاستثمارات التي يقوم بها باتت متوفرة، ونتمنى صادقين أن يكون لها انعكاس فعلي على خريطة الاستثمارات الخاصة، وذلك كي تشمل التنمية المرجوة جميع جهات وأقاليم البلاد، وحتى نتمكن من محاصرة البطالة التي بات انتشارها مخيفا ويشكل تهديدا مستترا للسلم الاجتماعي الذي نعمل جميعا من أجل ضمان استدامته.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا.

الآن الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، فليتفضل أحد المستشارين.

تفضل السيد الرئيس أيذي، في حدود 6 دقائق.

<u>المستشار السيد يوسف أيذي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين لمناقشة موضوع الجلسة الشهرية المتعلق بـ "المنظومة الصناعية كرافعة للاقتصاد الوطني".

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يأتي سياق موضوع اليوم في ظرفية دولية بالغة التعقيد، يشهد فيها النظام العالمي ببعيده السياسي والاقتصادي تحولات جذرية غير مسبوقة، نتيجة استمرارية الحروب في شرق أوروبا وفي منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية في عدة مناطق التي تزيد من توسع رقعة النزاعات ذات الطابع المسلح، والأزمة الطاقية العالمية، وتداعيات التضخم.

كلها عوامل تفرض علينا إعادة النظر في نموذجنا الصناعي وخياراتنا الاستراتيجية المرتبطة به، في ظل ثنائية الممكن والمتاح ووفق منطق التوزيع العادل للمجال الصناعي.

وفي خضم هذه التحولات العميقة، ونحن نتحدث عن المنظومة الصناعية كأحد أهم الأسس لتعزيز اقتصادنا الوطني، يتعين علينا أن نطرح سؤالاً جوهرياً، أين نحن من السيادة الصناعية الحقيقية؟

إن الحديث عن السيادة الصناعية لا يمكن أن يظل حبيس الشعارات والخطابات حمالة الأوجه، فبعد عقدين من الاستراتيجيات الصناعية المتعاقبة، لا زلنا نعاني من تبعية مقلقة في القطاعات الاستراتيجية، ولعل نظرة متأنية على واقع قطاعاتنا الصناعية الرئيسية تكشف عمق هذه الإشكالية:

أولا، فيما يتعلق بقطاع السيارات، ورغم تصدرنا للقارة الإفريقية بقدرة إنتاجية تتجاوز 700 ألف سيارة سنوياً، إلا أن هذا النجاح الكمي يخفي هشاشة بنيوية، فنسبة الإدماج المحلي في المكونات التكنولوجية العالية الدقة لا تزال متواضعة، حيث نجد أنفسنا عاجزين عن إنتاج المكونات الحيوية كالمحركات والأنظمة الإلكترونية المتقدمة، كما أن يافطة "تم تجميعه بالمغرب" لا تزال داخل المخيال العام لأغلب المغاربة، حيث يفضلون السيارات المستوردة على التي يتم إنتاجها في بلدهم، الأمر الذي وجب معه تعزيز ثقة المواطنين في المنتوج المحلي، سواء كان ذاتي التصنيع أو تم تجميعه على التراب الوطني.

ثانيا، بخصوص قطاع الطيران، فرغم نجاحنا في استقطاب أكثر من 140 شركة عالمية، إلا أن معظم نشاطنا الصناعي يقتصر على تصنيع مكونات بسيطة نسبياً. نحن نفتقر إلى القدرات في مجالات التصميم والهندسة المتقدمة، مما يجعلنا في موقع المنفذ وليس المبتكر في سلسلة القيمة العالمية.

ويزاد الوضع قلقا، السيد الرئيس، عند الحديث عن قطاع الصناعات الغذائية، نظرا لما يمثله من تحديات تتجاوز مجرد تأثيره على الميزان التجاري.

فبلدنا، ورغم وفرة موارده الفلاحية وقدرته على إنتاج مجموعة واسعة من المحاصيل، لا يزال يعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية المصنعة، ما يعكس ضعف قدرتنا في الصناعة التحويلية، وبالتالي فتصدير المواد الخام واستيرادها بعد التصنيع يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد، حيث تُفقد قيمة مضافة كبيرة في عملية التصنيع التي تُساهم في خلق فرص عمل قارة، وهو ما يؤدي من جهة أخرى إلى استنزاف مالي متواصل وعبء على الميزانية العامة.

ولا يتوقف التأثير عند الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى تهديد الأمن الغذائي الوطني، حيث أن الاعتماد على الاستيراد في تلبية احتياجاتنا الغذائية يجعلنا عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، سواء من حيث الأسعار أو توفر المنتجات، هذه التقلبات، إلى جانب التجاذبات السياسية والاقتصادية العالمية، قد تُضعف قدرتنا على تأمين احتياجاتنا الأساسية في فترات الأزمات، وهو ما قد يُعرض بلادنا لضغوط كبيرة وقد يفاقم من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولعل الدرس الأقسى جاء من قطاع الصناعة الدوائية، فرغم امتلاكنا لثاني أكبر صناعة دوائية في إفريقيا، فقد كشفت جائحة "كوفيد19-" عن هشاشة سيادتنا الدوائية، وعجزنا في بداية الأزمة عن إنتاج أبسط المستلزمات الطبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في سياق مناقشة الأبعاد الإستراتيجية لمنظومتنا الصناعية، أستحضر "مبادرة الأطلسي" التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لتفتح آفاقاً جديدة أمام صناعتنا الوطنية، خصوصا فيما يتعلق بالبنية التحتية والصناعة الحديدية والطاقية والبحرية، لكن الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية تتطلب تغييراً جذرياً في مقاربة الحكومة لها، سواء حكومة اليوم أو حكومة الغد، على اعتبار أن تنفيذ هذه المبادرة التي من شأنها أن تغير كافة الموازين وتعيد تشكيل منطقة الساحل، سواء سياسيا أو اقتصاديا، لم يعد مقبولاً معها أن نكتفي بدور "المصنع المنخفض التكلفة" للدول الأخرى.

وعليه، نحن بحاجة إلى استراتيجية صناعية جريئة تحكم (المقصود تضع) التحكم في التكنولوجيا والابتكار وتجعلهما في صلب أولوياتهما.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي العلوي في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يَخْفَى عليكُم أن تَطَوُّر الصناعة الوطنية قد جاءَ نَتِيجة لِعَوَامل أساسية أَهَمُّها:

- ✓ الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه بِلادُنا ولله الحمد؛
- ✓ جاذبية مناخ الاستثمار بعد الإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها بِلاَدُنا، الأمر الذي أدَّى إلى تَحَسُّن تصنيف المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال؛
- ✓ النظام المالي الذي يَتَّسِمُ بِالجِدِّيَة النقدية؛
- ✓ البنية التحتية الجَيِّدَة التي قُمْنا بِتَطْوِيرِهَا؛
- ✓ اتفَاقِيات التَّبَادُل الحر المُتَعَددة، التي جعلت مِنَّا بوابة على العالم.
- ✓ كما أن هذه الدينامية المتطورة سَتَتَواصَلُ مع المشاريع الكبرى، على غِرَار ميناء الناظور غرب المتوسط، والميناء الجديد الداخلة الأطلسي في غُضُون العامين المقبلين، وكذا مُضاعفة قُدرات المطارات وتَوْسِعة شَبكة الطُّرُق السَيَّارة من 1800 إلى 3000 كلم، وتمديد شبكة القطارات عالية السرعة؛
- ✓ وكذا التطور الذي تشهده المنظومة الصناعية ببلادنا.

وخير مثال يُمكن الاسْتِشْهَادُ به في هذا المجال هو قِطاع صِناعة السيارات - كما جاء في الكلمة ديالكم - الذي يَعيشُ قِصَّةَ نَجاحٍ مُتميزة، فَبَعد أن أصبح المنتج الأول للسيارات في أفريقيا، أَثْبَتَ المغرب والقطاع الخاص المغربي قُدْرَتَهُمَا على الجمع بين القدرة التنافسية والابتكار وبِنسبة اندماج مَحلي تبلغ 69%، وصادرات تصل إلى 150 مليار درهم.

كما يُعَدُّ قطاع صناعة الطيران أيضًا مِثَالًا لهذا النجاح، واليوم لا تُوجَدُ هناك طائرة تُحَلِّقُ في السماء ليست فيها أَجزاء صُنِعَتْ في المَغْرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

على الرغم من تَقدم العديد من فُروع الصناعة الوطنية، إِلَّا أَنَّهَا لا تَزال تُواجه العديد من التَّحديات التي تَحُدُّ من إمكاناتها الكاملة والتي يَجِبُ مُعَالَجَتُها، وكما هو مَعْهُودٌ فِيهِ دَائِمًا، سَيؤدي القطاع الخاص، دَوْرَهُ في الجُهود الَّتِي يَتعين بَذْلُهَا لمواجهة هذه التَّحَدِّيات.

واليوم، فإن موضوع السيادة الصناعية يُعتبر الرهان الأساسي الذي يَتَعين العمل على التَّغلب عليه، وفي هذا الصدد، لا بد أن نَسْتَحْضِرَ الرسالة السامية التي وجَّهَهَا صَاحب الجلالة حفظه الله إلى الدورة الأولى من اليوم الوطني للصناعة في مارس 2023، حيث أكد جَلَالَتُهُ على ضرورة تَعزيز الإنتاج المحلي بِشكل تَنَافُسي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يَكْمُنُ التحدي الأول في العمل على تَحسين مُعدل الاندماج المحلي في جميع الصناعات، من خلال تطوير جميع المنظومات الاقتصادية (les écosystèmes)، على غِرَار ما تحقق في صناعة السيارات، وهو ما يَسْتَوجِبُ تعزيز الإنتاج المحلي عَبر مُواصلة تشجيع علامة "صُنع في

المغرب"، وتفعيل الأفضلية الوطنية لِلمُنْتَجَات المحلية في الصفقات العمومية.

وهنا يجب التأكيد على ضرورة رفع جودة التكوين من أجل ملاءمة مُوَاصَفَات وطَبِيعَة تَكْوِين الخِرّجِين مع متطلبات سوق الشغل.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ندعو إلى القيام بمراجعة شاملة لمنظومة التكوين المهني، وَهُو شَرْط أساسي لتمكين صِنَاعتنا من الموارد البشرية المُؤَهلة لمواصلة تَطَوُّرِها.

علاوة على ذلك، من المُرَجَّح أن يُعَزِّزَ التواجد القاري للمغرب، وخاصة المبادرة الأطلسية التي أطلقها جلالة الملك والتي تَهُمُّ أكثر من 450 مليون نسمة، وتَفعيل مِنْطَقَة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF[3])، من تَقْوِية فُرَص نُمُو صِناعَتِنا.

وحيث أن النقل البحري يُعتبر أحد التحديات الرئيسية التي أطلقها الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، فإننا ندعو إلى التسريع بتهيئة الظروف اللازمة لِتَجهيز أُسْطُول بَحري تِجاري وطني يُلَبِّي المَعَايير الدولية.

وفي الأخير، لابد من التأكيد ضرورة ميثاق استثمار خاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والتي تمثل 95% من نسيجنا الاقتصادي، للمساهمة في تطور المنظومة الصناعية على صعيد كافة جهات المملكة.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نُعبر لكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن إرادتنا القوية على المُساهمة في مَسار تَحقيق السِّيادة الصناعية التي نُريدها لبلادنا، والمشاركة الفعالة في تَحقيق الطموحات الصناعية والتطور التنموي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين.

السادة والسيدات الوزيرات والوزراء،

لا يمكننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل إلا أن نسجل بإيجاب ما حققته بلادنا في مجال التصنيع الوطني.

فأن يصبح المغرب منصة وسوقا جذابا للاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي عالميا، وأن نحقق مراتب متقدمة في مؤشرات التصنيع، هي بالفعل قفزة نوعية في منظومة الاقتصاد الوطني الذي أصبحت فيه للصناعة مكانة مهمة، خاصة في صناعات هامة كصناعة السيارات وبعض أجزاء الطائرات، وصناعة الأدوية، بل باتت الصناعة دعامة للرفع من نسبة النمو، وتحقيق للتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بالنظر لمساهمتها في:

• خلق الثروة؛

• الرفع من معدل النمو؛

• توفير فرص الشغل التي لا يزال عددها ونوعيتها أقل بكثير من احتياجات المغرب والإمكانات الحقيقية التي يزخر بها شبابنا.

لكن، اسمحوا لي السيد الرئيس، ونحن نطمح لبناء الدولة الاجتماعية:

ألا تسائلنا حقيقة تأثير هذا التطور الصناعي على كافة الأجراء وعموم المغاربة؟

ألا تسائلنا آثار التطور الصناعي على واقع العمال والعاملات وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية؟

خاصة حقهم في الأجر الاجتماعي الذي لا يساهم فقط في الرقي الاجتماعي، بل يلعب أيضا دورا أساسيا في تنمية البلاد ككل بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعلمون أن الاشتراكات الاجتماعية للعمال يتم توظيفها عبر مؤسسات وطنية في استثمارات عمومية، وبالتالي تعد الطبقة العاملة ركيزة أساسية في الادخار الوطني.

لذا، لا يجب أن ينظر إليه – أي الأجر الاجتماعي- على أنه مجرد تكلفة اجتماعية.

فأي طعم وأي لون لهذا التصنيع وهذه الاستثمارات إن لم يكن مبتغاها هو الانسان؟

وأي معنى حقيقي للدولة الاجتماعية إن لم يتم حماية العاملات والعمال من جشع الرأسمال؟

ومتى سيتم تبني سياسات عمومية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة الأجراء على قدم المساواة؟

السيد الرئيس،

طموحنا وتطلعنا هو تحقيق السيادة الصناعية تماشيا مع الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك من خلال تسريع التحول البنيوي نحو صناعات جديدة، وجعل الإنتاج المحلي أكثر قدرة على المنافسة لتقليل

[3] **Z**one de **L**ibre **E**change **C**ontinentale **Af**ricaine.

الاعتماد على الاستيراد خاصة في المواد الاستهلاكية الأساسية من التبعية للخارج.

نتطلع إلى تحقيق السيادة الطاقية من خلال الانتقال الطاقي نحو الطاقات المتجدد.

وهنا نسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل، الأهمية الكبرى التي توليها بلادنا للتحول البيئي والعمل على إنجاح مشروع الانتقال الطاقي وتطوير الطاقات المتجددة، فأملنا ليس فقط تلبية احتياجاتنا المتزايدة من الطاقة بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة، بل أيضا أن تكون بلادنا مصدرا للطاقات النظيفة.

ثم الرفع من إمكانيات المغرب التصديرية صناعيا وجلب العملة الصعبة، من خلال:

- ✓ الرفع من سلاسل الإنتاج المحلية؛
- ✓ ترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة، وبذل جهود أكبر في توفير البنية التحتية الصناعية وعصرنتها؛
- ✓ صيانة العلامة المغربية بالجودة المطلوبة وبالمعايير العالمية للرفع من منسوب ثقة المغاربة في المواد المصنعة ببلادهم، وتقوية الرأسمال الوطني الصناعي؛
- ✓ النهوض بهيكلة وتنظيم قطاع الصناعة التقليدية ودعمه لتجاوز القصور المسجل على مستوى التسويق وتثمين المؤهلات الصناعية المحلية؛
- ✓ الاهتمام أكثر بالبحث العلمي والرفع من الميزانية المخصصة له، إذ لا سيادة صناعية دون بحث علمي وابتكار؛
- ✓ رفع التهميش عن المناطق النائية اعتبارا لخصوصيات كل جهة ومواردها ومؤهلاتها؛
- ✓ دعم ومواكبة المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والتي بدأت تعرف للأسف تصاعدا في نسب الإفلاس حسب تقارير هيئات دستورية؛
- ✓ الحد من انتشار القطاع غير المهيكل الذي بات يتغول في النسيج الاقتصادي الوطني متهربا من الواجبات الجبائية والاجتماعية؛
- ✓ إرساء سياسة جديدة للتشغيل لا يتم فيها تغليب العملية الإنتاجية على حساب المنتج الحقيقي للثروة وهم العاملات والعمال؛
- ✓ إرساء علاقات شغل مهنية واجتماعية جديدة، تفرض احترام القوانين كضامن للحقوق الأساسية وإعطاء الأولوية للعمل اللائق، ووضع جزاءات صارمة على كل من يخل بشروط العمل اللائق كما عرفته منظمة العمل الدولية: أجور عادلة، توفير الحماية الاجتماعية لكافة العاملات والعمال، وحمايتهم من أوجه الهشاشة الشغلية من أجل فرض التصريح الكامل بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السي نورالدين.

بالنسبة لكلمة المجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي توصلت بها الرئاسة مكتوبة وستدرج في محضر الجلسة.

الآن ننتقل الى كلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيدات أو السادة أحد المستشارين فليتفضل.. السي لحسن في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن عرض الحكومة حول المخططات والمبادرات الصناعية التي تم وضعها لا تحقق في الواقع النتائج المرجوة والضرورية لتحقيق تحسن في هذا القطاع الحيوي.

الحكومة تتحدث عن المنظومات الصناعية ومخطط تسريع التنمية الصناعية الذي يهدف إلى تحفيز الشراكات بين الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، لكن مع كامل الأسف، إن المقاولات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل 95% من النسيج الصناعي، لا تجد الدعم الفعلي في هذه الشراكات.

فماذا استفادت هذه المقاولات من التحالفات التي تم الحديث عنها؟

نرى أن الدعم الموجه لهذه المقاولات لا يتجاوز في أغلب الأحيان الخطط الشكلية ولا يواكب التحديات الحقيقية التي تواجهها في الميدان مثل الإجراءات البيروقراطية وتعقيد الوصول إلى التمويل.

كما أن نسبة الاندماج المحلي، بالرغم من أنها تبدو مرتفعة في بعض القطاعات كقطاع السيارات، تبقى محدودة في قطاعات حيوية أخرى، مثل الطاقات المتجددة والصناعات الكيميائية، حيث يظل الاعتماد على الواردات هو السمة البارزة.

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بدعم الابتكار والبحث العلمي في القطاع الصناعي،

فصحيح أن هناك بعض العقود الموقعة لدعم المشاريع الابتكارية، لكن السؤال الأهم هو: هل هذه المشاريع الابتكارية تجد أرضا خصبة للتنفيذ؟

فالتحدي هنا ليس في توقيع العقود فقط، بل في توفير الدعم الفعلي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الموارد المالية والبنية التحتية اللازمة للتطوير التكنولوجي، ويمكن التساؤل أين دور الحكومة في تفعيل الشراكات بين القطاع العام والخاص في هذا المجال؟

السيد رئيس الحكومة،

البرنامج الوطني "صنع بالمغرب" يعد من البرامج الطموحة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاج المحلي، ولكن إذا نظرنا إلى النتائج على الأرض، نجد أن المشاريع التي تم الإعلان عنها، رغم عددها الكبير، لم تُترجم إلى فرص شغل حقيقية ودائمة.

نحن بحاجة إلى رؤية واضحة حول نوعية فرص الشغل التي يتم خلقها.

هل هي فرص مؤقتة؟ وهل توفر العيش الكريم؟

الحكومة تركز على الأرقام دون أن تقدم تفسيرا حول الآثار الحقيقية لهذه المشاريع على الاقتصاد المحلي والوطني والمواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

بالنسبة للاندماج المحلي في القطاعات الخضراء، نلاحظ أن المشاريع في هذه المجالات تظل محدودة من حيث الانخراط الفعلي للشركات المحلية، في المقابل سيطرت الاستثمارات الأجنبية على هذه القطاعات، نحن في حاجة إلى سياسة دعم حقيقية لهذه القطاعات لضمان انخراط حقيقي للمقاولات الوطنية.

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بتحقيق العدالة المجالية في توزيع المشاريع الصناعية، فقد أظهرت التقارير أن هناك تركيزا كبيرا للمشاريع في المناطق الكبرى على حساب المناطق النائية.

كيف يمكن تحقيق تنمية متوازنة إذا كانت المشاريع الاقتصادية لا تصل إلى الأقاليم الأقل حظًا؟ يجب أن لا تبقى الفوارق الجهوية تنمو بشكل مستمر نحتاج إلى سياسة استثمارية شاملة تدعم اللامركزية.

السيد رئيس الحكومة،

عندما تتحدث الحكومة عن محاربة المضاربات العقارية في المناطق الصناعية، فإن هذا الكلام لا يتماشى مع الواقع، العديد من الأراضي الصناعية التي كانت مخصصة للمشاريع أصبحت عرضة للمضاربات العقارية، ويُستغل بعضها لأغراض أخرى لا علاقة لها بالصناعة.

الحكومة، للأسف، لم تُظهر أي إرادة حقيقية لمواجهة هذه الظاهرة.

من الواضح، أن الحكومة تروج لمشاريع ضخمة ولكن التنفيذ الفعلي يبقى قاصرا عن تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والتوازن المجالي والتنافسية الحقيقية للصناعة الوطنية.

إننا بحاجة إلى سياسة صناعية جادة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

شكرا.

ننتقل الآن للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي.

فليتفضل أحد السادة المستشارين.

تفضلي لبنى في حدود 3 دقائق، السيدة المستشارة.. لو كان ممكننا، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية وهي جلسة تأتي بين مشروع قانون المالية 2025 والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حماية النسيج المقاولاتي الوطني وتقوية تنافسيته باعتباره رافعة أساسية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة، لاسيما وأن 95% من المقاولات هي مقاولات صغيرة ومتوسطة وجلها ذات طابع عائلي وتعاني من الهشاشة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

صرحتم أنكم قد خصصتم 11 مليار درهم لتشغيل 240.000 منصب شغل ما بين 2024-2026.

ولكن، السيد الوزير، حافظوا لنا على المناصب ديال الشغل اللي كاينة حاليا، هي عندنا واحد المصنع فالجهة الشرقية اللي استثمر فيه مولاه بمليارات الدراهم، ولكن كيشغل لنا 400 منصب شغل ثابت و8000 منصب شغل غير مباشر، هذا مهدد بالإغلاق بسبب أنه كيعاني من التنافسية غير المشروعة بسبب المادة اللي كيصنعها، كيتم استوردها من دولة أخرى بأبخس الأثمان.

السيد الوزير المحترم،

لقد اتجهت بلادنا في الآونة الأخيرة نحو التصنيع، وهذا الأساس تم إطلاق مجموعة من البرامج والمخططات لتحقيق الإقلاع الصناعي، والتي كان آخرها مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، والذي

ينبغي اليوم عرض مخرجاته وتقييمها بكل موضوعية، خصوصا من حيث مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام وإحداث مناصب الشغل.

السيد رئيس الحكومة،

تواجد بلادنا في محيط صناعي تنافسي يقتضي إخراج استراتيجية صناعية جديدة قادرة على ضمان تنافسية المقاولة المغربية ومواجهة الأزمات والتحديات من قبيل استمرارية تداعيات جائحة كورونا، الوضع الجيو استراتيجي، حرب أوكرانيا والشرق الأوسط، تقلب أسعار المواد الأولية، اتفاقيات التبادل التجاري الحر وأثرها على الميزان التجاري، ضعف انخراط القطاع البنكي في النشاط الصناعي رغم استفادته من الدعم ديال الدولة، ضعف ملاءمة التكوين بسوق الشغل، وغيرها من الإكراهات، كذلك غياب العدالة المجالية.

كنتمناو أن الترام يوصل للرشيدية، وأن خط فاس - وجدة ما يبقاش يمشي بالفحم الحجري، كاين هناك أيضا عدم توفير خدمات القرب داخل أغلب المناطق الصناعية.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا الموضوع لا يقبل المزايدة، ولكن نسجل بكل أسف أن هذه الحكومة اتجهت إلى دعم المقاولات الكبيرة على حساب المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة.

كما أن رهن قطاع الصناعة بين قطاعين حكوميين، هما قطاعات الصناعة والتجارة وقطاع التشغيل والإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات، سيؤدي لا محالة إلى ضعف التقائية السياسات العمومية ذات الصلة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن نسبة إفلاس المقاولات في ارتفاع، مرجح أنه يوصل لـ 16.100 مقاولة مغلقة فـ 2024.

للأسف ما...

<u>السيد الرئيس:</u>

انتهى الوقت المخصص لكم السيدة المستشارة.

مرة أخرى السيدة المستشارة.

والآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.

فليتفضل مشكورا.

<u>السيد رئيس الحكومة:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، عندي يعني ثلاثة، أربعة، ديال المسائل اللي نجيب فيها فهاذ التعقيب.

أولا، أن الحكومة تقود عهد صناعي جديد، عبر إقرار صناعة أكثر مرونة وقادرة على التأقلم.

الحكومة خدامة بجد، حتى نجعل من المغرب مركزا صناعيا تنافسيا على الصعيد الإقليمي والدولي.

الحكومة جعلت من السياسة التصنيعية الوطنية محفزا للموارد البشرية.

خصنا نعرفو، أن استراتيجية التصنيع ليس اختيارا بل قرارا، هي ماشي سياسة فعلا قطاعية، ولكن سياسة كذلك ديال دولة، هي سياسة ماشي فقط سياسة حكومية، هي استراتيجية وطنية اللي كتجاوز الزمن الحكومي.

فهاذ المجهودات كلها اللي تعملات واللي كتمتد على مدى 25 سنة، بفضل الرؤية ديال سيدنا الله ينصرو، وكتأكدها مجموعة من الأرقام على غرار ارتفاع الصادرات ديال الصناعة من 61 مليار ديال الدرهم فـ 1999، إلى 129 مليار فـ 2010، إلى 376 مليار ديال الدرهم سنة 2023.

ارتفاع عدد المقاولات الصناعية من 4500 فـ 1999، إلى تقريبا 13.000 في 2023، وكذلك رقم المعاملات اللي هو مهم وكبير، 80 مليار ديال الدولار بالنسبة للشركات المصنعة.

واليوم، بلادنا كتعرف تحولات وتحولات كبيرة اللي فيها بعض الإكراهات، من الإكراهات اللي كاينين، كاين الجفاف اللي كيبان التأثير ديالها، أولا على القيمة المضافة ومناصب الشغل في القطاع الفلاحي.

ما ننساوش الورش اللي كتشتغل عليه الحكومة المتعلق بالإصلاح الشامل للمؤسسات العمومية بهدف ترشيد الاستثمار العمومي وتحفيز القطاع الخاص باش يكون عندو هامش كبير فالمجال الصناعي والاستثماري.

هاذ الشي كيخلينا احنا نكونو واعيين أنه نحققو تحمل شمولي في منظومة خلق الثروة وفرص الشغل، بالاعتماد أكثر على القطاعات الأخرى، وأهمها القطاع الصناعي.

هذا اختيار حكومي، واحنا غاديين فيه وغاديين فيه بسرعة، والحمد لله أننا فالشهور الأولى ديال هاذ الولاية ديال الحكومة ديالنا، قدرنا نخرجو الميثاق الجديد ديال الاستثمار، ما ننساوش أن أول القوانين اللي خرجاتهم الحكومة هو قانون المناطق الصناعية، اللي كنراهنو عليها باش تحقق واحد الحكامة فالعقار الصناعي، باش ما تبقاش المضاربة يعني والتلاعب، راه درنا واحد (la loi)، كنت قبل إيلا واحد السيد اخذا الأرض خصك تمشي معه للمحاكم ودعيه وتبقى

تسنى، اليوم بفضل هاذ القانون يعني أنه يمكن ليك بين مسألة إدارية ترجع الأرض ديالك عن طريق (la CRI[4]) يعني (au niveau régional) هذا شيء جد إيجابي.

القطاعات المستقبلية بحال السيارات والطائرات والطاقات المتجددة والمشاريع ديال الصناعة الكيماوية اللي كيساهم فيها بشكل كبير المكتب الشريف للفوسفاط، كاين كذلك الصناعة التحويلية الكلاسيكية اللي لقات راسها فالميثاق وتفاعلت بشكل كبير مع المستجدات ديالهم.

هاذ الشي خلا المشاريع الصناعية اللي كتعرض أمام اللجنة الوطنية للاستثمار كتضاعف، لا من حيث الحجم ولا من الناحية ديال المناصب ديال الشغل، إيلا خذينا المدة ديال 9 شهور اللي قبل من (la charte d'investissement) كما قلت قبيلة، ودرنا المقارنة أي يعني سنة ونص قبل من الميثاق، وسنة ونص بعد الميثاق، (le CAPEX)، الرأسمال ديال الاستغلال ديال المشاريع داز من 13 مليار ديال الدرهم إلى 140 مليار ديال الدرهم، إذن 10 ديال المرات ديال الاستثمار، ومناصب الشغل كانت في 5400 ديال منصب الشغل ودازت لـ 81 ألف منصب ديال الشغل اللي جاو فهاذ القرارات ديال الاستثمارات اللي غادي يكونو، أي أكثر من 15 مرة.

وفالأيام المقبلة إن شاء الله، غادي نعقدو الاجتماع السادس ديال اللجنة الوطنية يعني فالصيغة الجديدة، واللي غادي يناقش تقريبا 50 مشروعا، أنا راه سقسيت السيد الوزير والسادة الوزراء، على أشنو هوما الاستثمارات اللي كاينين قبل ما ندوزو، قالوا لي ذاك الشي اللي غادي يتقدم تقريبا فيه 150 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار غادي يتقدم فاجتماع واحد، يعني وما بين 70 ألف و80 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وبالنسبة للاستثمارات ديال الأجانب، فالحصة ديال المشاريع الصناعية اللي فيها (les IDE[5]) وصلات 39%، شيء يعني جد إيجابي، والمداخيل ديال الاستثمارات الأجنبية حتى لأبريل 2024 كانت قياسية، يعني فالتاريخ ديال المغرب، أحسن 4 شهور بالنسبة للمداخيل ديال (les IDE) ديال الأجانب بالنسبة لبلادنا.

وعلى ذكر الاستثمارات الأجنبية، احنا اليوم، عوالين فهاذ الدينامية باش تكون عندنا رؤية واضحة بالنسبة لمغاربة العالم باش يستثمرو فبلادهم، هاذ الشي كيتماشى مع التوجيهات ديال سيدنا الله ينصر، واللي الحكومة دائما كتفاعل معها، وغادي يكون عندنا تصور واضح، لأننا كنعرفو الارتباط ديال المواطنين بالوطن ديالهم، وكيفما اليوم كيشكلو مساهم رئيسي فالموارد الخارجية ديال بلادنا، ضروري كما جاء في خطاب صاحب الجلالة، ما نلقاو الصيغة باش هاذ الإمكانيات البشرية والمادية اللي عندهم تلقى راسها فالدينامية الاستثمارية اللي كتخلق فبلادنا.

وطبعا فالاستثمار، ما كنتكلموش غير على المشاريع الكبيرة، واحنا عارفين القيمة الكبيرة ديال المقاولة يعني الصغيرة والمتوسطة، مع السادة الوزراء احنا كنشتغلو على المرسوم اللي غادي يخرج فالمستقبل باش العروض اللي تقدم لهاذ المقاولات تكون فالمستوى، لأننا كنعرفو الأهمية ديالها خاصة بالنسبة للتشغيل، (donc les TPME[6]) إن شاء الله، نخرجو ليها الحق ديالها فـ(la charte d'investissement) .

نتمنى من السادة الوزراء المعنيين، يعني كلهم موجودين معنا هنا فالقاعة، بأنه قبل يعني فالشهر ديال (janvier) إن شاء الله، ناخذو العهد معكم هنا فهاذ القبة أن نخرجو هاذ(décret) le ديال (les TPME) باش يستافدو من هاذ الاستثمارات اللي كاينين، مع العلم أنه اعطيناهم كانت حتى غير لـ 50 مليون ديال الدرهم من فوق اللي يمكن تكون يعني (au niveau territorial)، اليوم طلعناها حتى 250 باش نخليو الإمكانيات باش الناس تقدر تشتغل يعني عمليا فالميدان ديالها، وبلا ما تطلع للرباط، بلا ما تجي تاخذ (les autorisations) ديالها فالرباط.

المعدل ديال الناتج الخام غير الفلاحي ديال هاذ 3 دالسنوات، هو تقريبا 4.6%، إيلا اخذيتي (hors agriculture) لأنه كتعرفو الإشكالية ديال الفلاحة اللي كانت، وإيلا بغينا نقارنوه، نقارنوه بين 2014 و2021، فهو كان تقريبا بين 3.3%، إذن ربحنا واحد 1.6 نقطة.

احنا كنعتبرو اليوم بأنه عندنا جميع المؤهلات لتحقيق إقلاع صناعي جديد مبني أساسا على المهن المستقبلية، والتنافس فالعالم ولى مبني على بزاف ديال المعايير منها اليد العاملة، (la logistique) الانفتاح الاقتصادي (la décarbonation)، الذكاء الاصطناعي، وهاذ الشي كله احنا كنشتغلو عليه داخل الحكومة، سواء في الاستراتيجيات ديال الانتقال الطاقي أو الرقمي، وغيرها من البرامج، وحددنا التشغيل كأولوية كبرى وكتشوفو أنه من الضروري لتطوير مناصب شغل اللي تكون عندنا قارة لازم من قطاع صناعي قوي تنافسي، مهيكل ومستدام.

احنا اليوم في الحكومة واعيين بالدور ديال الصناعة والقيمة ديالها فالمنظومة ديال الاقتصاد الوطني، لأنه مع توالي سنوات الجفاف وعدم الانتظام ديال التساقطات المطرية والتأثير ديالها على القطاع الفلاحي، من الضروري أنه نزيدو نطورو الأداء ديال القطاع الصناعي بدون أن نفرط في القطاع الفلاحي، لأنه دائما كنواكبوه في انتظار إن شاء الله سنوات أحسن وأحسن، ما كنقولوش الصناعة هي اللي كاينة، الصناعة كاينة وخصنا نزيدو بها بسرعة، ولكن فلاحتنا لازم ما نحافظو عليها، ونطلبو من الله أن يمن علينا بأمطار الخير.

واليوم التصنيع بالنسبة لنا هو سياسة حكومية متكاملة في

[4] **C**entre **R**égional d'**I**nvestissement.

[5] **I**nvestissements **D**irects **E**trangers.

[6] **T**rès **P**etites et **M**oyennes **E**ntreprises.

إطار الالتقائية، والقطاع الفلاحي شي حد تكلم قبيلة على الصناعة الفلاحية، الصناعية الفلاحية ملي كناخذو الصيد البحري وكناخذو الصناعة الفلاحية، يعني والفلاحة، تقريبا راه 63 مليار ديال الدرهم ديال الصادرات، مقابل 59 مليار ديال الدرهم ديال الواردات، راه هي كاين فائض، رغم قلة والشح ديال المياه والمشاكل ديال اللي عرفنا ديال الجفاف هاذي 5 سنين، فعندنا اليوم (une balance commerciale) اللي هي (positive) وهذا لا بد ما نذكروه.

اليوم، التصنيع بالنسبة لنا هو سياسة حكومية متكاملة في إطار الالتقائية، بغينا بنية الاستثمار تكون واضحة، وتكون أكثر شفافية بالنسبة للآليات الأساسية لتطوير الاستثمارات الكبيرة، وخاصة الاستثمارات الصناعية، سواء بالنسبة للمهن الجديدة اللي خصها تطور ومن خلال توفير نوع من العدالة الاجتماعية.

ولازم ما نعقب، نقول بأنه الإخوان اللي كيقولو ما كنصاوبوش يعني (les moteurs) لأنه كنصنعوهم، الآن فالناحية ديال القنيطرة 80.000 (moteurs) وبأنه هاذ 80.000 (moteurs) في الأيام والشهور المقبلة ولا السنوات المقبلة إن شاء الله غادي دوز لـ 350.000 (moteurs).

أما (les cartes et les composants électroniques)، فاحنا كنصدرو للعالم كله، حتى (Tesla) كنصدرو لها وتقريبا 20 مليار ديال الدرهم، 2 المليار ديال الدولار ديال التصدير اللي كاين فهاذ المنتوجات.

أما النقطة ديال الإخوان اللي كيقولو بأنه التشغيل و (la CNSS[7]) وهذا (l'informel)، فلابد ما نتكلمو على المسائل كذلك.. هذا هو الدور ديالنا احنا كحكومة أنه نبينو هاذ البلاد أش تتعطي كمنتوج وأشنو هو المجهود اللي كتقوم به وأشنو هي النتائج الكبرى اللي كتجي بها.

فـ (la CNSS) راه دازو من 3 دالمليون و490 ألف يعني واحد اللي مشغل اللي (abonnés) في (la CNSS) في 2021 إلى تقريبا 4 دالمليون ديال أسميتو.. ربحنا 500.000 عضو يعني جديد اللي التحقت بـ (la CNSS).

اليوم، التصنيع بالنسبة لنا هو سياسة حكومية متكاملة في إطار الالتقائية وبغينا بنية الاستثمار تكون واضحة، تكون أكثر شفافية، هاذ الشي كله قلتو، سواء بالنسبة للمهن الجديدة اللي خصها تتطور أو من خلال توفير نوع من العدالة الاجتماعية، كررت هاذ (la paragraphe, il est important).

وهاذ المجهودات فتكاملها كتماشى مع الرؤية ديالنا يعني فالحكومة باش يبقى غير المحور ديال طنجة – الدار البيضاء هو المساهم الأول، لا، خص يعني لابد ما ننوعو مع العلم أنه وأنا قلت لكم كاين تقريبا شي 3500 هكتار اللي كتوجد فجميع أنحاء المملكة، باش يكونو فيها استثمارات ويكونو فـ (des plateformes) و(je pense que) كاينين (des plateformes) المستثمرين كيدخلو لهم كيعرفو الأثمنة وكيعرفو الأراضي فين موجودة والبقع فين يمكن يستثمرو، إذن كاينة الشفافية.

والدار البيضاء أنا عارف بأن الجهة ديال الدار البيضاء- سطات مع وزارة الداخلية مشتغلين على واحد المشروع كبير ديال الآلاف ديال الهكتارات، باش يعني ياخذو، عندنا 7 مليون ديال الساكنة اللي كاينة فهاذ الجهة، والمدينة فيها 3 دالمليون و200 ألف ديال الساكنة، حتى هي خصها يعني المصانع ديالها، وخصها الناس فين تشتغل وكاين مشاريع يمكن لي نقول لكم بالآلاف ديال الهكتارات اللي يمكن إن شاء الله يتوجدو يعني في وقت لاحق.

واحنا كحكومة، كتعرفو بأن تنواجهو الصعوبات اللي كتعيق أو لا كتثقل المسار ديال التصنيع، ولذلك تنحاولو نديفيسيو هاذوك (les boulons) فين ما تنلقاوهم تنزيدهم شوية باش يتحلو، اللي تخلي المقاولين والمستثمرين فالقطاع الصناعي يعني، وعندهم إرادة باش يشتغلو باش نسهلو لهم المأمورية.

وفهاذ الإطار، خدمنا على تبسيط الإجراءات الإدارية والرقمنة ديال يعني هاذ المسطرة. لابد غنتكلم كذلك على.. ملي تنتكلمو مثلا على المجال، تتعرفو بأن صناعة السيارات كنا تنتكلمو على طنجة، اليوم كنتكلمو على طنجة والقنيطرة وعلى الرباط، وإيلا مشيتو شوية، كاين (les câbles) راهما فمكناس، كل واحد يعني كاين واحد العدد ديال المجالات اللي هي تفتحات من بعد ما أسميتو.. واليوم كاينة (la zone de Tanger Tech) اللي هي منطقة محمد السادس اللي هي يعني تعطاتها الانطلاقة، وعندها آفاقا كبيرة.

وكذلك، تنشوفو بأنه المناطق يعني الفلاحية، بحال بركان ومكناس وبني ملال والقيمة ديالها فالتطوير ديال الصناعة التقليدية.

احنا عارفين القيمة ديال هاذ المناطق فالولوج للعقار الصناعي، وبالتالي تسهيل الاستثمار وخلق فرص الشغل وتحقيق التنمية المجالية والجهوية، وكنشوفو بأنه احنا قادرين على من خلال هاذ المناطق أنها تكون عندنا بيئة ملائمة لتطوير الصناعات والصناعات المتخصصة.

وبعض المرات تتشكل باش تكون واحد البيئة مناسبة باش يكون واحد (l'ecosystème) لتطوير نسيج المقاولات الوطنية الصغيرة، وضمان الاندماج ديالها في سلسلة الإنتاج حول مستثمرين كبار اللي تيجيبو رأس المال والخبرة ديالهم.

حضرات السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

احنا بغينا نحققو عدالة مجالية في الاستثمارات الصناعية، هاذ الشي تنشوفوه من خلال الميناء ديال الناظور المتوسط اللي وصل للمرحلة النهائية، إضافة للميناء اللي غادي يكون فالداخلة، اللي الأشغال ديالو غادية للأمام وتوسيع وتطوير ميناء أكادير وكذلك

[7] Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

ميناءات أخرى، هاذ الموانئ إلى جانب البنيات التحتية الأخرى، كلها عندها - بطبيعة الحال - دور أساسي في بناء المنظومة المتكاملة ديال الصناعة المغربية.

لأن طبعا، احنا مواصلين سياسة تطوير البنيات الأساسية، اللي جاب سيدنا، الله ينصرو، وخدامين على جميع المستويات، لا بالنسبة للطرق ولا المطارات ولا بالنسبة للتجهيزات المائية، وحتى التجهيزات اللي غادي تكون ديال الرياضة لاستقبال كأس إفريقيا وكأس العالم، ولأن هاذي دينامية وهذا بناء ورؤية ملكية، ما يمكن إلا كل واحد مغربي ومغربية وإلا يساهم فيها.

هاذ الشي تيبين من خلال واحد المؤشر اللي هو صناعي مثلا، ملي تنشوفو المبيعات ديال الإسمنت، اللي عرفات حتى لنهاية أكتوبر تقريبا ارتفاع بنسبة 8%، وملي كتاخذ الشهر ديال أكتوبر ديال 2024 وتقارنو مع الشهر ديال أكتوبر ديال 2023 فيعني النمو هو 20% ديال (les ventes)، ديال (ciment) وهذا جد إيجابي تيبين بأن كاين واحد الحركية، وكاين واحد الدينامية، وكاين واحد البناء وكاين واحد العمل، وبأنه أنا تيظهر لي بأن المقاولين ولا العمال راه مشغولين في (les chantiers) ومشغولين فالعمل ديالهم، وهذا شيء جد إيجابي.

ولابد ما نذكر، السيدة الوزيرة ديال الصيد البحري معنا، كذلك الأهمية ديال القطاع ديال الصيد البحري، الصناعة البحرية، بحيث أنه تنشغلو تقريبا 120.000 واحد اللي تيخدمو في (les industries de pêche) هاذوك (les usines de conserves, la congélation et transformation) ، هذا قطاع له حتى هو كذلك مستقبل ويصدر ويساهم، فهاذيك (la balance) اللي تكلمت عليها يعني (commerciale) اللي كاينة.

فاحنا تنعرفو بأنه ما يزعج البعض هو هاذ الصحوة الصناعية التي يعيشها المغرب، بتوجيهات سامية من جلالة الملك، جعلت بلادنا بوابة للصناعة العالمية، وما يتعرض له بلادنا من حملات يائسة وبئيسة هي ضريبة متوقعة، لما تحققه بلادنا من نجاحات على مستوى استقطاب الصناعات، جعلها استثناء بشمال إفريقيا.

التصنيع الناجح ليس فقط إصلاحا في النصوص والمؤسسات، هو صناعة في تغيير العقليات وإنهاء الإرث الماضي، الاستراتيجية الصناعية النافعة للوطن ليست حكرا على الحكومة، بل هي مسؤولية الجميع، حكومة وبرلمان، وقضاة وإدارة وأمن ومواطن وقوانين ومؤسسات.

وأهم من يعتقد أن القفزة الصناعية يمكن أن تتحقق دون تضافر الجهود ديال الجميع، المستقبل ديال الصناعة الوطنية سيكون مرتبط بمجالات صناعات المستقبل مثل الطاقات.. مثل الطاقات المتجددة، صناعة السيارات الكهربائية، الهيدروجين (vert)، فضلا عن صناعة الأسمدة الفوسفاطية التي أصبح لها دورا عالميا في إنتاج الغذاء.

قبيلة تنتكلم أنا والسيد الوزير عن النسيج، النسيج إيلا عقلتو فـ 2021، الكوفيد، هاذيك الصناعة كانت في أوروبا، فأمريكا، الناس ما تيمشوش (les magasins) ما تيشريوش (le secteur) كان فواحد (la difficulté) .

اليوم ملي كتاخذ (le service) ديالها حيث فيها (la partie service) وفيها(la partie industrie)، تقريبا شي 61 مليار ديال الدرهم اللي كنصدرو كعملة صعبة، واللي ولات.. لأن هذاك البرد ديال الهوا اللي جانا فالكوفيد جاب معه إيجابيات، أنه بلادنا ولات بلد مصنع، قريب من (les marchés) ديال الاستهلاك، واللي خلا أنه يعني مئات الآلاف كتشتغل والتصدير له قيمة، ولا كيجي تقريبا من بعد الفوسفاط والمنتجات الغذائية، كيجي (tout de suite le textile).

ولا صناعة بدون استقرار، والحمد لله أن قوة بلادنا تكمن في استقرارها الأمني والاجتماعي والسياسي، مما يجعلها قبلة مناسبة وآمنة للرأس المال الأجنبي والوطني.

الصناعة الوطنية هي خيار ديال الدولة، السياسة التصنيعية أولوية وطنية، التوجه الصناعي خيار سيادي، التصنيع مرتكز من مرتكزات الاستقرار الاجتماعي، لابد من تحصين المكتسبات في مجال التصنيع، سواء على المستوى القانوني والتنظيمي، على المستوى المؤسساتي، مستوى التدابير والقرارات، التصنيع هو الحاضر، ولكن كذلك المستقبل وهدف جديد لمغرب يتغير، لضمان اقتصاد قوي لابد من بيئة مواتية للتصنيع، لضمان نجاح السياسة التصنيعية، لابد من توفير قوة عاملة كبيرة مؤهلة ومدربة بأسعار تنافسية.

ما قمنا به في إطار الحوار الاجتماعي، الحوارات اللي كانو، النقاش، 20% ديال (l'augmentation des salaires) يعني فهاذ (mandat) ديال.. ما كنتكلمش على الإدارة، كنتكلم على القطاع الخاص، التجاوب الإيجابي للنقابات، ولا ديال (la CGEM[8]) خلانا أنه اليوم يعني الحمد لله احنا فواحد المنحى اللي هو جد إيجابي، فالتفاهم، فالنقاش، فالحوار باش نسهلو المأمورية ديال الاستثمار، وإن شاء الله يجي قانون الإضراب حتى هو باش يسهل لينا الأمور ديالنا إن شاء الله.

لأنه عندنا إمكانيات، الباب مفتوحة، المغرب عندو واحد (la position géostratégique)، اللي هي مهمة، الأمن، الاستقرار، اللي كيجيبو لنا سيدنا الله ينصرو، كيخلي أنه المئات الآن ديال المستثمرين اللي كيهتمو لبلادنا.

واحنا كحكومة، كبلد، خاصنا نوجدو لهم الأرض، خاصنا نوجدو لهم الشفافية، خاصنا نوجدو لهم التسهيلات فالاستثمارات، خاصنا نعاونوهم، خاصنا نواكبوهم، خاصنا نعطيوهم الإمكانيات، وهاذ الشي إيلا شفتو لمدة 3 سنين ولا 3 سنين ونص، احنا حاجة بحاجة، ما غيمكنشاي ذاك الشي غنوصلو ليه كله فواحد المرحلة وحدة، احنا غاديين وكنحسنو إن شاء الله المردودية ديال المغرب باش يقدر يستقبل

[8] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

في أحسن الظروف المستثمرين المغاربة والأجانب.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (سلمت مكتوبة لرئاسة الجلسة):

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

إن المنجزات التي حققها المغرب مؤخرا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ساهمت بشكل كبير في تعزيز إشعاعه الإقليمي والدولي، وللحفاظ على هذه المكانة، وتعزيز موقعه الاستراتيجي ومكانته كقطب إقليمي للاندماج، وجب التركيز على تطوير الصناعة الوطنية باعتبارها آلية من آليات رفع وتنمية الاقتصاد الوطني، والرفع من الثروة الإجمالية لبلادنا، مادية كانت أو غير مادية، خاصة في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم.

السيد رئيس الحكومة،

مجموعة من الدراسات أفادت بأن المغرب يتوفر على خزان هام مدر للثروة ضمن رأسماله غير المادي، والتي تسمح له بالانخراط الكلي في مسار الصعود المدمج والمستدام، كما أن تثمين هذا الخزان من شأنه أن يساهم في تسريع وتيرة خلق الثروات وتحسين توزيعها لفائدة جميع المواطنين.

لكن، هناك مجموعة من التحديات التي تواجهنا اليوم، جميعا حكومة وبرلمانا، والتي لن يسعنا الوقت لذكرها كاملة، حيث سنقتصر فقط على الجانب المتعلق بنقل الكفاءات في الوسط المهني باعتباره تراثا لا ماديا، وآلية من الآليات المثلى لاستمرارية تطور الصناعة ببلادنا، وضمان نجاعة أدائها، وتعزيز تنافسيتها، وهو الشيء الذي يجب التركيز عليه للحفاظ على المعارف، لاسيما المعارف غير الموثقة بشكل كافٍ أو المستمدة فقط من الخبرة المكتسبة، كما أن هذه العملية ستتيح استثمارا أمثل لزمن العمل، وستثمن الرأسمال البشري وتعزز تماسكه، خاصة أمام ضعف ثقافة تقاسم المعارف ونقلها داخل مجموعة من الأوساط المهنية.

السيد رئيس الحكومة،

إن تطوير قطاع الصناعة اليوم أصبح ضرورة ملحة، نظرا للدور الذي أصبح يلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني، والدليل على ذلك، التقارير الصادرة مؤخرا عن المندوبية السامية للتخطيط والتي أفادت أن قطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، أحدث 58 ألف منصب شغل (بزيادة 4+ في المائة) خلال الفصل الثاني من سنة 2024، منها 38.000 منصب شغل بالوسط الحضري و20.000 بالوسط القروي، أمام فقدان قطاع "الفلاحة والغابة والصيد البحري" لـ : 152.000 منصب شغل، وهو ما يمثل انخفاضا بـ 5 في المائة من حجم الشغل بهذا القطاع، وهو شيء عادي أمام التغيرات المناخية، و توالي سنوات الجفاف بالمغرب.

دون أن ننسى الطفرة التي أحدثها إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، والتي عرفت تطورا كبيرا، خلال السنوات الاخيرة، نتيجة الزيادة في إنتاج أنشطة صناعة السيارات وصنع الأجهزة الكهربائية وصنع منتجات أخرى غير معدنية، وكل هذا بفضل السياسة الرشيدة لمولانا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا العمل المتواصل واسرار الحكومة على بلورة هذه السياسة على الأرض الواقع.

لكن، السيد رئيس الحكومة، يجب علينا أن ننتبه إلى التراجع الذي عرفه قطاع صناعة الملابس، وأنشطة الصناعة الكيماوية.

وأخيرا وليس آخرا، السيد رئيس الحكومة، نود أن نسلط الضوء على فئة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، يوجدون خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل، والتي قدرتهم تقارير رسمية في 1.5 مليون فرد تقريبا، والتي نتمنى أن يتم أخذهم بعين الاعتبار خلال اعداد وتنزيل السياسات العمومية.

محضر الجلسة رقم 193

التاريخ: الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1446هـ (26 نوفمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وثمان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذا اليوم، أطلب من السيد الأمين إطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أودع المستشاران السيدان المصطفى الدحماني ومحمد بن فقيه عضوي فريق التجمع الوطني للأحرار لدى مكتب المجلس مقترحي قانونين:

1. يقضي المقترح الأول منهما بتغيير الفصل 34 من القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية؛

2. بينما ينسخ المقترح الثاني الفصل 41 من نفس القانون.

كما أودع المستشار البرلماني خالد السطي لدى المكتب أيضا مقترح قانون يقضي بتغيير الظهير الشريف رقم 01.59.413 الصادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القوانين، القانون الجنائي كما تم تعديله.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 20 نونبر 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- 129 سؤال شفهي؛

- 04 أسئلة كتابية؛

- 15 جواب كتابي.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس بطلب السيد وزير النقل واللوجيستيك بتأجيل الأسئلة الموجهة إليه خلال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 26 نونبر 2024، إلى جلسة لاحقة لظروف صحية طارئة.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.23 المتعلق بالصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

السيدات والسادة المستشارين،

كما تعلمون تعذر على السيد وزير النقل واللوجيستيك حضور أشغال هذه الجلسة، كما جاء في الرسالة التي توصلنا بها من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، والتي تلاها على مسامعنا السيد الأمين المحترم.

عندو ظروف صحية طارئة، وقد توصلت الرئاسة بطلبات من الفرق والمجموعات المعنية يلتمسون من خلالها تأجيل أسئلتهم إلى جلسة لاحقة.

وعليه، وطبقا لمقتضيات المادة 292 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تؤجل الأسئلة الموجهة للسيد وزير النقل واللوجيستيك إلى الجلسة الموالية.

وبهذه المناسبة أيضا، نتمنى للسيدة الوزيرة أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة السادة أعضاء المجلس النجاح والتوفيق في المهام الجديدة التي نالت الثقة ديال صاحب الجلالة نصره الله.

والآن، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة حول "الذكاء الاصطناعي"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

السؤال الأول ديال فريق التجمع الوطني للأحرار، هاذ السؤال سيتولى إلقاؤه السيد المصطفى الدحماني.

الكلمة له، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

سعيد بأن أكون أول من يلقي عليكم سؤالا شفويا في هاذ المسار الجديد لشخصكم بعد الثقة الملكية الكريمة في شخصكم متمنيا لكم التوفيق والسداد في المهام المنوطة بكم.

السؤال يتعلق بالذكاء الاصطناعي، فلم نعد في الحقيقة محتاجين إلى إبراز ما حققته تقنيات الذكاء الاصطناعي من تطورات في الطب، الأرصاد الجوية والصناعة والعمل الفكري والعلوم، وغيرها من مظاهر الحياة اليومية التي يكتسحها الذكاء الاصطناعي بسرعة.

وهو التوسع الذي يحمل في طياته العديد من المخاطر التي يتعين على المشرع استباقها بحلول تشريعية ومؤسساتية تسمح بمواكبة استعمالات الذكاء الاصطناعي وتوجيهه لخدمة الانسانية بشكل نبيل.

لقد تتبعنا جميعا كيف حاولت المنظمات الدولية وضع قواعد لتنظيم الذكاء الاصطناعي، ويمكن أن نذكر هنا اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس الماضي، توصية تهدف إلى وضع قواعد دولية تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، لعب فيه المغرب دورا محوريا.

كما تتبعنا كيف وضع البرلمان الأوروبي مقررا في يونيو الماضي لنفس الغرض، وكيف تحركت الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين، لوضع قواعد لهذا الوضع التكنولوجي الجديد، ونحن اليوم نطرح هذا السؤال لفتح النقاش الوطني حول الموضوع، ونعلم أن أمامنا وزيرة خبيرة في هذا المجال.

ونسعى من خلال هذا التساؤل إلى البحث عن الصيغ المثلى للإجابة عن القضايا المطروحة، وخاصة مدى كفاية التشريعات الوطنية الحالية لتغطية مستجدات الذكاء الاصطناعي، سواء من حيث المسؤولية القانونية عن الأعمال التي يمكن للذكاء الاصطناعي القيام بها من قبيل السيارة الذاتية القيادة والأخطاء الطبية الناتجة عن استعمال الذكاء الاصطناعي، وإصدار الأحكام القضائية في رحاب العدالة، وكذا الإشكاليات المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية، ومدى كفاية الإطار القانوني 08.09، واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ومدى كفاية النصوص التشريعية الحامية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية وحماية الإبداع لتأطير المستجدات التي يحملها الذكاء الاصطناعي.

والتساؤل الثاني الذي يثير هذا الموضوع لدينا، هو دور بلادنا في صياغة المعايير الأخلاقية والقواعد القانونية الدولية التي يحتاجها العالم لتأطير هذه التكنولوجيات الجديدة، وهي تكنولوجيات عابرة للحدود ولن تستطيع أية دولة ضبطها وتقنينها بمعزل عن باقي الدول.

فالإشكالات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي هي إشكالات عالمية، تحتاج جوابا عالميا، وبلادنا بما تحظى به من مصداقية دولية مؤهلة لتنشيط حوار سياسي وعلمي دولي من أجل إطار تعاقدي عالمي عادل يضمن استفادة متكافئة لدول العالم الفقيرة والغنية والمتوسطة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويسهم في ضبط المخاطر الناشئة والمحتملة وتأطيرها تأطيرا قانونيا واضحا.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "الذكاء الاصطناعي".

الكلمة للأستاذة الرئيسة نائلة التازي من الفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم السيدة الوزيرة عن استراتيجية وزارتكم لتطوير استعمالات الذكاء الاصطناعي في المغرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤالين.

السيدة أمل الفلاح، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نوجه الشكر إلى السادة المستشارين المحترمين على اهتمامهم بموضوع الذكاء الاصطناعي.

وحتى أنا فرحانة بزاف باش يكون أول سؤالين توضعوا لي فهاذ المجال هذا بالضبط.

كما لا يخفى عليكم يحظى الذكاء الاصطناعي بأولوية كبرى في ورش التحول الرقمي بالنظر إلى ما يتيحه من إمكانات في مجال ترشيد كلفة

الإنتاج وما يقدمه من حلول تستجيب لحاجيات المواطنات والمواطنين.

ويعد المغرب من أوائل الدول التي انظمت وشاركت في تنفيذ التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي وضعتها اليونيسكو، والتي تهدف إلى إدراك الفوائد التي يجلبها الذكاء الاصطناعي للمجتمع وتقليل المخاطر التي قد يعكسها وضمان تعزيز حقوق الإنسان والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال معالجة القضايا المتعلقة بالشفافية والمسؤولية والخصوصية.

فقد أعلن المغرب رسميا بتاريخ 24 مارس 2022، عن تبني هذه التوصية التي تم اعتمادها على هامش الدورة 41 للمؤتمر العام لليونيسكو المنعقد في نوفمبر 2021 بباريس.

وتفعيلا لهذه التوصية، فقد تم تشكيل لجنة لقيادة هذا الورش تحت إشراف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وتتولى هذه اللجنة تقييم مستوى استعداد المغرب فيما يتعلق بتبني هذه التوصيات، بحيث سيتم استثمار نتائج هذا التقييم في تطوير خارطة طريق ستنفذ في القريب العاجل.

وفي إطار مواصلة الإجراءات المتعلقة بتفعيل توصيات منظمة اليونيسكو، وتتويجا لبرنامج التعاون بين الوزارة ومنظمة اليونيسكو في تنفيذ مشروع تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي لتعزيز تكافؤ الفرص في العالم الرقمي، تم عقد سلسلة من اللقاءات والمشاورات والنقاشات التأطيرية وورشات العمل، من أهمها:

- تنظيم مؤتمر حول استعمال وتطوير الذكاء الاصطناعي؛

- إطلاق تقرير اليونيسكو حول مستوى جاهزية المغرب.

وفيما يخص تعزيز انخراط المملكة المغربية في مجال تدعيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، قامت الوزارة بالمساهمة في مجموعة من المبادرات الدولية، حيث تمت المساهمة في أعمال تعاون مع وزارة الشؤون الخارجية حول الملفات التالية:

- قرار الأمم المتحدة "الولايات المتحدة" بشأن أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة والموثوقة لتعزيز التنمية المستدامة؛

- قرار الأمم المتحدة "الصين" تعزيز التعاون الدولي في بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي؛

- إستراتيجية الذكاء الاصطناعي لجامعة الدول العربية؛

- إستراتيجية الذكاء الاصطناعي للاتحاد الإفريقي؛

- أعمال التحضير لقمة العمل حول الذكاء الاصطناعي التي تنظمها فرنسا والمشاركة في رئاسة مجموعة عمل الذكاء الاصطناعي للمصلحة العامة؛

- ثم الأسبوع العربي الأول المنظم من طرف المجموعة العربية في اليونيسكو بدعم من المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية.

وبالنسبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، فيجدر التأكيد على أنه يشكل جزءا من الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" وسيتم العمل على تقوية استعماله والارتكاز عليه في تطوير محاور هذه الاستراتيجية واستغلال قدراته في القطاعين العام والخاص من أجل مواكبة رقمنة الخدمات العمومية والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي، حيث سيتم الاشتغال على إحداث هيئة أو لجنة أو وحدة متخصصة في الذكاء الاصطناعي، تضم في تشكيلتها اختصاصات متعددة تشمل الأبعاد الرقمية والقانونية والسوسيولوجية للذكاء الاصطناعي وتأثيرها على المجتمع.

ثم تنظيم مناظرة وطنية حول الذكاء الاصطناعي بهدف توسيع النقاش والتنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين بشأن التوجهات والإجراءات المستقبلية في إطار رؤية مشتركة منسجمة مع السياق الوطني، والتي من شأنها تعزيز استعمال وتطوير ذكاء اصطناعي مسؤول ببلادنا ومساهم في التنمية.

إحداث مسارات تعليمية جديدة بأسلاك التعليم العالي وإطلاق تكوينات عن بعد أو عن قرب خاصة بالذكاء الاصطناعي.

تصميم تكوينات تحسيسية في هذا المجال لفائدة مختلف شرائح المجتمع، تضم تكوينات لفئة الصغار 8-14 سنة، وأخرى خاصة بفئة البالغين 15-18 سنة، وذلك بمختلف جهات المملكة بتنسيق مع الجهات المعنية والجمعيات المحلية.

وأخيرا، نحن نفكر في استغلال مجال جديد وهو الذكاء الاصطناعي التوليدي أو ما يسمى بـ (IA générative) والذي سيسمح باستعمال الصوت وإنشاء محتوى وأفكار جديدة مثل الصور ومقاطع الفيديو، استجابة للطلبات المتقدمة والمقدمة من قبل المستعملين.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة في إطار التعقيب للرئيسة نائلة التازي.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكر السيد الرئيس.

وشكرا لك السيدة الوزيرة على جوابكم.

أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم، ركيزة أساسية للابتكار التكنولوجي مؤثرا بشكل مباشر على عدة قطاعات اقتصادية متعددة، إطلاق(ChatGPT) سنة 2022 شكل نقطة تحول كبرى وثورة في مجال التحول الرقمي، وقد أكد جلالة الملك نصره الله في رسالة سامية، سنة 2022، على أهمية التكنولوجيا الرقمية في خلق تحولات بنيوية تتيح أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك مع تعزيز فرص الاستثمار وخلق

مناصب الشغل.

كما أظهر تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة في يونيو 2024، أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم في الاقتصاد الإفريقي بقيمة تصل إلى 1200 مليار دولار بحلول سنة 2030، مما يشكل فرصا استراتيجية للمغرب لتحقيق إقلاعه الاقتصادي وتعزيز تنافسيته.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ننوه بإطلاق الاستراتيجية الوطنية المغربية الرقمية 2030، كما ذكرتيوها السيدة الوزيرة، التي كنا في انتظار إصدارها منذ سنوات، ومع ذلك لم يتم الكشف عن تصور دقيق حول كيفية تطور الذكاء الاصطناعي في المغرب، لقد تضمنت هذه الاستراتيجية مبادئ توجيهية عامة غير محددة الأولويات وبدون تركيز قطاعي.

لقد أطلقت عدة دول إفريقية ناشئة، برامج استراتيجية في الذكاء الاصطناعي مثل نيجيريا وكينيا ورواندا، وحققت نتائج أولية مرضية باستقطاب استثمارات دولية واسعة، لتطوير منظومتها الرقمية.

وفي المقابل، لم نتمكن في المغرب من جذب أكثر من 0.5% من جميع الأموال في إفريقيا سنة 2023.

لذلك، فإننا نقترح عليكم، السيدة الوزيرة، التدابير التالية:

- أولا، تطوير قاعدة بيانات وطنية لتوحيد البيانات ومعالجتها لتكون قابلة للاستثمار؛

- ثانيا، جذب مطوري ديال (Cloud Hyperscalers) للاستفادة من موارد الحوسبة؛

- ثالثا، تحديد القطاعات ذات الأولوية لتركيز الجهود بدلا من تشتيتها؛

- وأخيرا ورابعا، تكوين متخصصين في الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع لتلبية الاحتياجات المتزايدة في هذا المجال.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب، إيلا بغيتي؟

إيلا كان ترغبين في ذلك.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

يمكن نعقب يعني بسرعة.

هاذ الشي اللي اقترحت السيدة المستشارة.

احنا متفقين عليه ما عندنا حتى شي إشكال، بدينا كنشتغلو على.. هاذي مدة واحنا كنطالبو باستراتيجية وطنية ديال الذكاء الاصطناعي، كيظهر لي ما يمكن غير نتفقو على مجموعة ديال الاقتراحات، واحنا غادي نطوروها.

ولذلك، أنا اقترحت مجموعة ديال الاجتماعات واللجنات اللي غيشتغلو باش نزيدو للقدام فهاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث موضوعه "دعم التكوين في المجال الرقمي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي محمد حلمي، تفضل.

المستشار السيد محمد حلمي:

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن مختلف الإجراءات والتدابير المعتمدة لدعم التكوين في المجال الرقمي؟

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال حول موضوع "تكوين الكفاءات في المجال الرقمي".

بلادنا انخرطت في مسار التحول الرقمي وتعمل على تسريعه من خلال الاهتمام بالكفاءات البشرية، ولذا تولي الحكومة أهمية كبرى لموضوع التكوينات في المجال الرقمي، حيث تم اعتماد تكوينات أساسية بالجامعات المغربية، من خلال إدراج 183 برنامجا تكوينيا جديدا في 12 جامعة في جميع جهات المملكة، في الموسم الجامعي 23-24، تغطي مجموعة متنوعة من المجالات، مثل البرمجة والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والأمن السيبراني، مع الحرص على ملاءمة هاته التكوينات مع حاجيات سوق الشغل.

وقد عرفت هذه البرامج التكوينية الجديدة إقبالا متزايدا من قبل الشباب المغربي، حيث انتقل عدد الشباب المسجلين في مختلف شعب الرقمنة، من حوالي 10.000 في الموسم الجامعي 22-23 إلى أكثر من 21.000 مسجل في الموسم الجامعي 23-24.

أما فيما يخص المتخرجين، ففي سنة 2023 تخرج 8000 شابا، ونواصل العمل بهدف بلوغ 22.500 خريج سنويا، ابتداء من سنة 2027.

وفي إطار برنامج (les doctorants moniteurs) تم عقد شراكة،

تهدف إلى زيادة عدد طلاب الدكتوراه في المجال الرقمي، ومن بينها الذكاء الاصطناعي بهياكل البحث في الجامعات المغربية العمومية، من خلال تقديم منحة مالية قدرها 7000 درهم لطلبة الدكتوراه، والذي قد يبلغ عدد المستفيدين منه 568 طالبا، بالإضافة إلى توفير دعم ومواكبة يمتدان على مدة ثلاث سنوات.

وإلى جانب التكوينات الجامعية، أطلقت الوزارة برنامج(JobInTech) لتوفير تكوينات مكثفة مدتها من 3 إلى 6 أشهر، النسخة التجريبية الأولى مكنت من تدريب 1000 شاب متخرج في الموسم 23-24، وتم إدماج 73% منهم في سوق الشغل، وستعمم الوزارة هذا البرنامج في مختلف جهات المملكة بهدف الوصول إلى تدريب 15.000 شاب بحلول عام 2026.

من جهة أخرى يتم إحداث مدارس للبرمجة مثل مدرسة أحمد الحنصالي الرقمية ببني ملال، ومدرسة "YouCode" للبرمجة بالناظور في أفق فتح مدارس أخرى بمختلف جهات المملكة.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن مختلف هذه التكوينات تفتح آفاقا للشباب لولوج سوق الشغل أو إحداث مقاولات ناشئة أو ما يسمى بـ Start-up).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، الكلمة للسيد المستشار محمد حلمي، فليتفضل.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

في البداية، نود في الفريق الاستقلالي أن نهنئكم السيدة الوزيرة على منحكم الثقة المولوية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نلاحظ أن العالم عرف تحولا نحو المعاملات الرقمية، فالتعامل في المجال الرقمي يلعب دورا أساسيا في التواصل عبر العالم، ويعطي دفعة قوية في التبادل التجاري.

وقد أدركت بلادنا أهمية ورش الرقمنة على مستوى مستقبل التنمية، فأعطته كل العناية والاهتمام.

في هذا الاتجاه، ننوه بمبادرة إطلاق الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، عملا بالتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا شك أنه في الرجوع إلى استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" نستخلص أن الهدف الأساسي منها هو تشجيع قطاع التشغيل، غير أنه لكي تصل هذه المبادرة لأهدافها، لابد من العمل على إنشاء برامج تعنى بدعم تدريب المواهب والكفاءات، حسب ما تقتضيه مجال الرقمنة، وما يتطلبه سوق الشغل.

وعلى الحكومة أن تستهدف طلبة الجامعات العمومية المغربية في التخصص الرقمي، من الواجب تخصيص هذه التكوينات في المجال الرقمي لتلاميذ مدارس التعليم الأولي، ونحن نطالب بالعمل على تفعيل هذا البرنامج حتى نصل إلى الأهداف المرجوة.

وفي هذا الإطار، نؤكد على الحكومة مواصلة العمل على الانفتاح أكثر في مجال الرقمنة لتشمل إبرام مزيدا من الاتفاقيات مع بعض الشركات متعددة الجنسيات الرائدة في مجال تطوير الرقمي والبحث والابتكار، لكي نحقق الهدف المنشود من ورش الرقمنة، والمتمثل في تسريع وتيرة التحول الرقمي وتعزيز الرأسمال البشري المغربي، مع التأكيد على ضرورة توسيع شبكة الأنترنيت والرفع من صبيبه على مستوى البوادي والعالم القروي نظرا لارتباطه بالخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا.

السؤال الرابع موضوعه "توفير فرص الشغل في مجال الرقمنة".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات التي ستتخذونها من أجل توفير فرص الشغل في مجال الرقمنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أتوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال الهام الذي يندرج موضوعه في إطار التوجهات الملكية السامية الداعية إلى تشجيع الشباب وخلق فرص الشغل، ويعتبر قطاعا ترحيل الخدمات والمقاولات الناشئة أساسيين لخلق فرص الشغل في مجال الرقمنة.

ففيما يخص قطاع ترحيل الخدمات، سجل هذا القطاع سنة 2023 رقما غير مسبوق على مستوى عائدات التصدير بلغ 17.9 مليار درهم و141.000 منصب شغل بزيادة 41.000 منصب، مقارنة مع 2021.

كما تم خلال هذه السنة، اتخاذ مجموعة من الإجراءات بتوقيع اتفاقيات مع فاعلين دوليين ستسهم في خلق أزيد من 3300 منصب شغل وافتتاح 3 شركات ستوفر 1800 منصب شغل هذه السنة وأكثر من 6000 منصبا خلال السنوات الخمس القادمة، وعقد برنامج 2030-2024 مع مختلف فاعلي القطاع بهدف خلق 130.000 منصب شغل في أفق 2030.

أما على مستوى قطاع المقاولات الناشئة، فالوزارة تعمل على إرساء منظومة أو (écosystème) وطنية للشركات المغربية الرقمية الناشئة، من خلال وضع تدابير محددة لدعم إحداثها ونموها وضمان إشعاعها الدولي، مما ينعكس إيجابيا على خلق المزيد من فرص الشغل في مجال الرقمنة.

ولمواكبة توجه الحكومة في خلق فرص الشغل، يتم العمل على توفير المواهب الرقمية من حيث العدد والمهارات، استجابة لحاجيات سوق الشغل عبر مستويين:

- أولا، إطلاق برنامج وطني لتعزيز الكفاءات الرقمية يهدف إلى زيادة عدد الخريجين من 8000 إلى 22.500 سنويا بحلول 2027، من خلال اعتماد، كما ذكرت سابقا: 183 برنامجا تكوينيا جديدا في 12 جامعة بمختلف جهات المملكة؛

- ثانيا، نعمل على تطوير المهارات وإعادة تأهيلها من خلال إطلاق برنامج (JobInTech) اللي تكلمت عليه سابقا، والذي تم تنفيذ النسخة التجريبية منه في موسم 23-24 ومكنت من تدريب 1000 شاب متخرج، 73% منهم تم إدماجهم في سوق الشغل، في أفق تعميم البرنامج وتدريب 15.000 شاب بحلول عام 2026، ثم مواصلة إحداث مدارس البرمجة في مختلف جهات المملكة.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

<u>المستشار السيد الخمار المرابط:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، يسعدنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين توجيه خالص التهاني بمناسبة تشريفكم بالثقة المولوية على رأس هذا القطاع الوزاري الحيوي.

إن التكنولوجيا الرقمية كما تعلمون، السيدة الوزيرة المحترمة، أصبحت تمثل اليوم مرحلة جديدة ومهمة في مجال التنمية المستدامة، تحديدا في مجال التشغيل.

بلادنا كالعديد من الدول تواجه تحديات مواكبة للتطور التكنولوجي السريع، إثر بروز وظائف جديدة في مقابل تراجع الوظائف التقليدية.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن لنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا الإشادة بخارطة الطريق الحكومية، قصد النهوض بالقطاع الرقمي وجعله آلية جديدة لتعزيز فرص الشغل، من خلال الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية "للمغرب الرقمي 2030"، والتي تتوفر على رؤية متكاملة وإجراءات ملموسة وبث دينامية جديدة للتشغيل، من خلال الاقتصاد الرقمي وتوقع - وهذا مهم جدا - خلق 240.000 منصب شغل مباشر وجعل المغرب منتجا للرقمنة وقطبا رقميا لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تحدي تبني الرقمنة لم يعد مجرد خيار أو ترفا، بل أصبح ضرورة حتمية، لماذا؟

1- لتقليص الفجوة الرقمية؛

2- لخلق فرص الشغل التي توفرها التكنولوجيا الرقمية، بحيث على عكس ما يتداول من تخوفات أن الاعتماد على العنصر البشري سيصبح منخفضا نتيجة اعتماد التكنولوجيا الرقمية في الإدارات والمقاولات، فهذا يظهر عبر خارطة الطريق الحكومية المعتمدة في مجال إنعاش التشغيل ويعكس هذه التخوفات، حيث أن الحاجة إلى الموارد البشرية أكبر في مجال المهارات الرقمية المختلفة، منها مثلا تحليل البيانات وتصميم البرمجيات والتسويق الرقمي وغيرها، مما يفرض العمل على تدريب وتكوين موارد بشرية حالية ومستقبلية لتوفير احتياجات المؤسسات والإدارات العامة والخاصة في هذا المجال، وفق رؤية حكومية تراعي العدالة المجالية في هذا الاستثمار الجديد.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، في ثواني إيلا بغيتي تعقبي، لك الكلمة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا.

السيد المستشار،

تنشكرك على هاذ التعقيب، وكنمشي في الإطار ديال.. يعني متفقة معك في هاذ الشي اللي قلتي كامل، ونضيف بأنه كاين معروف الآن أن 97% من أهداف التنمية المستدامة كيمكن توصلها عن طريق الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وكاين أبحاث اللي تتعطي هاذ الأرقام اليوم التنمية المستدامة كيمكن لها تعتمد..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

فرصة أخرى إن شاء الله.

السؤال الخامس موضوعه "دعم الرقمنة داخل الإدارات المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتركي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، السيد الوزير، أضم صوتي لصوت إخواني المستشارين المحترمين، وأهنئك باسم الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية، ونتمنى لك التوفيق.

السيدة المحترمة،

لا يخفى على أحد أن مسار التحول الرقمي في الإدارة المغربية يشهد تطورا ملحوظا يستحق الإشادة، حيث تمكنت وزارتكم من إطلاق العديد من المنصات الرقمية التي سهلت على المواطنين الحصول على الخدمات الإدارية دون عناء التنقل والانتظار، وقد أظهرت تجربة منصة "IDARATI" نجاحا كبيرا في تقريب الإدارة من المواطنين وتبسيط المساطر الإدارية.

غير أن هذا التحول يواجه تحديات جوهرية لا يمكن تجاهلها، وأبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق وصعوبة ولوج شريحة كبيرة من المواطنين، خاصة كبار السن وساكنة العالم القروي، إلى الخدمات الرقمية، كما أن مقاومة التغيير داخل بعض الإدارات وضعف التكوين الرقمي للموظفين يشكلان عائقا حقيقيا أمام نجاح هذا الورش الاستراتيجي.

وعلى هذا الأساس نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل دعم الرقمنة داخل الإدارة المغربية.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال الهام.

فتماشيا مع توجيهات صاحب الجلالة نصره الله، الذي دعا لرقمنة الخدمات العمومية بشكل بسيط وشفاف، تولي الوزارة أولوية كبرى لهذا الموضوع، ضمن رؤية استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" وذلك من خلال مجموعة من المشاريع من بينها:

أولا، تبسيط ورقمنة مسارات المرتفق، عبر دعم ومواكبة مجموعة من القطاعات الوزارية في تبسيط ورقمنة خدماتها، وعلى سبيل المثال مساري الترشيح لامتحان الباكالوريا الحرة وتسجيل الأطفال بالمدرسة، مجموعة من المسارات ذات الأولوية منها المرتبطة بتعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية، ومنها كذلك الخاصة بالمستثمرين، في إطار الإجراءات الاستعجالية لتحسين مناخ الأعمال، مسار الحصول على رخصة فتح واستغلال دور الحضانة والذي يتضمن 10 مساطر إدارية؛

ثانيا، تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة كالمرجع الوطني للخدمات العمومية الرقمية، الذي يهدف لتجميع وتصنيف مختلف الخدمات العمومية المتاحة عبر الانترنيت وتسهيل وصول المرتفقين إليها، ويضم هذا المرجع حوالي 600 خدمة رقمية، وسيتم إطلاقه قريبا.

كما تعمل الوزارة على تطوير وإغناء المنصة الوطنية للتبادل البيني (L'interopérabilité) والإعداد لإطلاق منصة الحساب الرقمي (le compte numérique du citoyen)، وذلك من أجل تسهيل تبادل البيانات بين الإدارات ورفع فعاليتها؛

ثالثا، مواكبة النضج الرقمي للإدارة العمومية: عملت الوزارة على إعداد الإطار المرجعي لقياس نضج سجلات البيانات الإدارية لتسريع تنزيل ورش تبادل البيانات ومواكبة الإدارات على اعتماده وتحديد

الإجراءات اللازمة لتطوير سجلاتها؛

رابعا، إرساء بيئة ملائمة للإدارة الإلكترونية، عبر إغناء الجانب القانوني والتنظيمي، حيث عملت الوزارة بتنسيق مع مختلف الشركاء على إعداد مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية؛

خامسا، توفير الدعم المالي للإدارات لرقمنة خدماتها، حيث يقوم صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية (FODMAP[1])بتمويل عدة مشاريع متعلقة بالرقمنة في الإدارات؛

سادسا وأخيرا، تقوية آليات الحكامة، فبالإضافة إلى اللجنة الوطنية للتنمية الرقمية واللجنة الوطنية لتبسيط المساطر الإدارية، تم أيضا العمل على إطلاق مبادرات تحفيزية متعددة كإحداث شبكة سفراء الحكومة الإلكترونية والرقمنة "رائد"، من أجل مشاركة أفضل الممارسات وتشجيع تبادل الخبرات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار الموساوي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على جوابكم.

السيدة الوزيرة،

إن نجاح ورش الرقمنة يتطلب مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الاجتماعية والتقنية والبشرية، مع ضرورة إشراك جميع الفاعلين في تصميم وتنفيذ الحلول الرقمية، ونحن على يقين بأن تضافر الجهود مع جميع المتدخلين سيمكن من تحقيق الأهداف المرجوة في مجال تحديث الإدارة المغربية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي هذا السياق، ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى تكثيف برامج التكوين المستمر للموظفين في مجال الرقمنة وإنشاء شبابيك للمساعدة الرقمية في مختلف الإدارات وفي مختلف جهات المملكة لمواكبة المواطنين غير المتمرسين، إضافة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية في المناطق النائية وتطوير تطبيقات الهواتف الذكية، لكونها أكثر سهولة في الاستخدام.

وشكرا السيد الرئيس.

[1] **F**onds **D**e **M**odernisation de l'**A**dminis**t**ration **P**ublique.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس والأخير في هذا القطاع موضوعه "تفعيل المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية".

الكلمة للمستشار السي خالد السطي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

رغم مرور أكثر من سنتين على صدور القانون 41.22 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المشتركة للأعمال الاجتماعية، رغم هذه المدة، السيدة الوزيرة، لحد الآن لازال الموظفون المعنيون والعدد ديالهم تقريبا أزيد من 10.000 ينتظرون تفعيل هذه المؤسسة التي خرجت من هذا المجلس الموقر كمقترح قانون.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

في البداية، أتوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال الهام.

وأود بهذه المناسبة أن أنوه بالمبادرة التشريعية البرلمانية التي تمخض عنها إصدار القانون رقم 41.22 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية، الذي يعتبر ثمرة توافق وتعاون مشترك بين مجلس المستشارين والحكومة.

هذا القانون يترجم مضامين اتفاق الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية، بتاريخ 30 أبريل 2022، انسجاما مع التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية إلى تعزيز وتكريس أسس الدولة الاجتماعية.

ولإرساء هياكل المؤسسة المشتركة، عملت الحكومة على إصدار القانون التنظيمي رقم 48.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، قصد إدراج المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال

الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية ضمن لائحة المؤسسات العمومية الواردة في البند (أ) من الملحق رقم 2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 المذكور والتي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة.

وفي هذا الإطار، لابد من التذكير بأن هذه المؤسسة تهم موظفي 12 قطاعا وزاريا لا يتوفرون على مؤسسة للأعمال الاجتماعية، وذلك بهدف تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين والأعوان العاملين بها وتعميم استفادتهم من الخدمات الاجتماعية.

ولتفعيل المهام والأدوار المسندة للمؤسسة المشتركة، فإن الوزارة بصدد التنسيق والتشاور في الموضوع مع القطاعات المعنية.

وأؤكد لكم في الأخير، عزم الحكومة وحرصها على مواصلة تعزيز الحماية الاجتماعية للموارد البشرية العاملة بالإدارات العمومية، وبالنظر إلى دورها المحوري في تنزيل الأوراش الاستراتيجية للحكومة والرفع من أداء الإدارة وفعاليتها ونجاعتها، لاسيما من خلال العمل على تفعيل المؤسسة المشتركة في أقرب الآجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السي خالد السطي المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيدة الوزيرة.

ولو أن احنا كنا بصدد على الأقل نسمعو الأجل، الأساسي في هذا الموضوع، هو أن يستفيد الموظفون، ومنهم موظفون ديال القطاع اللي كتشرفو عليه، السيدة الوزيرة، القطاع ديالكم حتى هو معني إلى جانب 11 القطاع آخر، أكيد يستافدو على غرار القطاعات ديال الوظيفة العمومية والمؤسسات بصفة عامة، هذا واحد.

رقم 2، السيدة الوزيرة، هو أن هاذ المقترح قانون ديال هاذ المؤسسة كان مبادرة تشريعية من هذه الغرفة، وقد كنا فالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سباقين إلى هذه المبادرة، بتقديم مقترح القانون في فبراير من 2022.

الحكومة مشكورة، استجابت بعدما بطبيعة الحال وقع عليه توافق مع مختلف المركزيات النقابية في هذا المجلس، وقد فعلا صوتنا عليه يوم 5 يوليوز 2022 بالإجماع، ويوم 22 يوليوز في مجلس النواب بالأغلبية.

هاذ المدة وهاذ الهدر ديال الزمن، السيدة الوزيرة المحترمة، ليس في صالح الحكومة. الحكومة مشكورة قبلت هاذ المبادرة خصها تكمل وتفعل.

بطبيعة الحال، أكيد ربما كاين بعض الإكراهات، ولكن أعتقد حتى القضية ديال التعديل ديال القانون اللي قلتي في التعيين فالمناصب حتى هو اخذا المسار ديالو الطبيعي، فقط ما يستوجب أن المعطيات اللي عندي هو أن ربما الوزيرة السابقة سبق أن اقترحت إسما لترأس هاذ المؤسسة ولا زال ينتظر التعيين في المجلس الحكومي.

نتمناو منكم، السيدة الوزيرة، أن تبادري في أقرب الآجال بتعيين رئيس هذه المؤسسة وبتمكينها من الوسائل الممكنة حتى يستفيد الموظفون على غرار زملائهم بمختلف القطاعات العمومية.

وتحدثت، السيدة الوزيرة، في معرض جوابك عن هذه النقطة لتنزيل الحوار الاجتماعي، وهذا مهم جدا، الحوار الاجتماعي هو من الوسائل على الأقل لحل وحلحلة مجموعة من المشاكل، لكن لابد أن نسجل بأسف على أن الحكومة رغم ذلك لم تلتزم بمأسسة الحوار الاجتماعي، بدليل على أن الجولة ديال شتنبر لم تنعقد.

مع ذلك، نقول على أن فعلا كلفة الحوار الاجتماعي هي مرتفعة، أزيد من 45 مليار درهم حسب اللي اعطاتنا وزارة المالية، بالإضافة إلى 8 مليار ديال الدرهم ديال التخفيض الضريبي اللي غيكون فـ 2025، مع ذلك، السيدة الوزيرة، كاين الإشكال لازالت احتقانات باقي المشاكل كاينة، واش هاذ الفلوس ما فيهومش البركة؟ أو كاين إشكال فالتواصل من طرف الحكومة؟

نتمناو على أنكم تجاوزو هاذ الأمر هذا، لأن الشغيلة في حاجة إلى تواصل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار الاحترام، التوزان بين السلطتين في الوقت، خصنا نحترمو، الله يرضي عليكم.

السيدة الوزيرة، باقي لك بعض الثواني إذا أردتي، إيلا بغيتي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

(Bien sûr)، كنبدا باش نشكر السيد الرئيس على هاذ الجلسة، وكنشكر جميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أنا سجلت الملاحظات كاملين، وغادي نشتغلو ونحاولو نسرعو ما أمكن ما يمكننا نسرعوه.

وكنشكركم جزيل الشكر على التدخلات ديالكم وعلى الاقتراحات ديالكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم كذلك كنشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

وإن شاء الله نتمنى لها التوفيق والنجاح في مهمتها الجديدة.

ننتقلو الآن للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الشباب والثقافة والتواصل، وموضوعه "دعم قطاع الصحافة".

وقبل كل شيء، أريد باسمكم أن نهنئ السيد الوزير المحترم على تجديد الثقة المولوية السامية، متمنيين له التوفيق والنجاح في المهمة.

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، اللي موضوعه "دعم قطاع الصحافة".

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنا بدوري أريد أن أهنئ السيد الوزير المحترم على تجديد الثقة المولوية، وهنيئا لك ونتمنى لك كل التوفيق.

لقد صدر قبل أشهر مرسوم خاص بدعم قطاع الصحافة والنشر.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم: ما مآل تنفيذ هذا المرسوم والقرار المشترك الذي ينص عليه؟ ومتى سيدخل النظام الجديد لدعم قطاع الصحافة والنشر حيز التنفيذ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على تهنئتكم وشكرا على هذا السؤال المهم.

كيف ما تتعرفو الصحافة والإعلام عامة هو بسلطة، سلطة رابعة، والحكومة منذ مجيئها وإلا وبادرت باش تدعم هاذ السلطة، في ظل ما عاشته مع الإشكالية ديال الكوفيد، وكانو مجموعة ديال المقاولات مهددة بالإفلاس، إلا أن الحكومة وقفت باش يكون هناك دعم مباشر للصحافيات والصحافيين باش هاذ المقاولات يبقاو واقفين، وبالطبع يديرو المهام ديالهم في إطار تواصلي، تشاركي وحتى في إطار تيساعدو حتى البرلمان حقيقة، لأنهم كسلطة رابعة هوما تيعرفو بالأعمال اللي تيقومو بها كفاعلين سياسيين، وتتكون بالطبع شوية الملاحظات، وهذا في حد ذاته تنعتبروه مهم جدا، لأنه تيمأسس أو تيساعدنا أن نقويو الديمقراطية الداخلية داخل المملكة المغربية.

في هاذ الإطار، كيف ما عرفتو، كان هناك دعم مباشر للصحافيات والصحافيين اللي باقي لحد الآن، وغينتهي غالبا في شهر 3 ديال السنة المقبلة، لأن كيف ما عرفتو هناك مرسوم جديد اللي غيوفر الدعم بطريقة جديدة، ارجعنا حقيقة للدعم ما قبل الكوفيد بمفهوم جديد.

أولا، دزنا من الدعم لأن هناك مقاولات أكثر في الساحة الإعلامية؛

وثانيا حاولنا، حتى في إطار هذا الدعم، نتكلمو على نقطة جديدة هي دعم الاستثمار، ونقويو الوجود ديال الإعلام ديالنا، حتى على الصعيد الدولي.

تتعرفو بأن مجموعة ديال المقاولات الإعلامية الدولية عندها مكاتب هنا في المملكة المغربية، تنعتبرو بأن حان الوقت باش حتى الإعلام ديالنا يكون حاضرا على الصعيد العربي، الإفريقي وعلى الصعيد حتى الأوربي ولا على الصعيد الدولي.

بالطبع هاذ الشي جاء في إطار تشاورات مع مجموعة ديال الفاعلين، بما فيهم النقابة الوطنية للصحافيين وكذلك الجمعية الأكثر تمثيلية للناشرين.

فاليوم، الحمد لله، وصلنا لهاذ النتيجة اليوم، وكيف ما قلت قبيلة الفكرة الأساسية هو ما نوقفو الدعم المباشر للصحافيين حتى شهر 3، علاش؟ باش نخليو الفرصة للأخوات والإخوان، المقاولات والمقاولين باش يحطو الملفات ديالهم في الوزارة ديال الاتصال، وباش ما يكونش واحد المشكل ما بين (le dépôt de dossier) ديالهم وما بين الدعم اللي غيكون يخرج غالبا مباشرة في شهر 3 أو شهر 4.

وتنستغل هاذ الفرصة باش نطلب من العاملين في هذا المجال، باش من دابا ما نستناوش شهر 1، من دابا يبداو يحطو الملفات ديالهم، باش نربحو شوية دالوقت في التدابير الإدارية، وباش يكون هناك تجاوب سريع مع المقاولات في بعض الملاحظات اللي يمكن يكونو عند القطاع في هاذ المجال.

وتنشكركم مرة أخرى السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بدوري أهنئكم على تجديد الثقة المولوية.

يواجه الإعلام ببلادنا بمختلف أشكاله وأصنافه مجموعة من التحديات التي تجعل الصمود والاستمرارية والجودة مهمة جد صعبة، وتتطلب تضافر جهود العديد من الأطراف.

وأنتم بصفتكم الطرف الحكومي الوصي على تدبير هذا القطاع، الذي يساهم بشكل مباشر في تنمية الفرد والمجتمع وخلق الوعي المجتمعي، لم تدخروا جهدا في سبيل النهوض بأوضاعه، رغم تعقدها وتراكمها لسنوات عدة.

وقد حققتم، السيد الوزير، تقدما ملحوظا في تطوير قطاع الصحافة والنشر من خلال تبني العديد من الإجراءات والتدابير، بما في ذلك تعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بقطاع الصحافة والنشر، من خلال تعزيز البيئة الإعلامية وتجويد النصوص التشريعية وتحديث الإطار القانوني المنظم للصحافة والنشر، واعتماد قوانين متقدمة تواكب التطورات التكنولوجية وحرية التعبير، مع مراعاة التوازن بين ضمان هذه الحرية وحماية الحقوق الفردية والجماعية.

السيد الوزير المحترم،

من موقع أهمية الإمكانيات المادية للنهوض بأي قطاع، حرصتم على تخصيص دعم هام لهاذ القطاع، من خلال إصدار المرسوم الخاص بتحديد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، الرامي إلى تعزيز التعددية ودعم الموارد البشرية.

وقد أسهم هذا المرسوم في إصلاح قطاع الصحافة ودعم وتحديث مؤسسات الصحافة والنشر وشركات الطباعة وشركات التوزيع، وتعزيز إشعاع الصحافة جهويا ووطنيا ودوليا، وتقوية دورها في الدفاع عن القضايا الكبرى للمملكة، وخاصة ما يتعلق بالدفاع عن القضية الوطنية والوحدة الترابية كأولوية ومسؤولية مشتركة.

كما حرصتم، السيد الوزير المحترم، على أن يهدف الدعم إلى تحقيق الفعالية والنجاعة وتجسيد مبدأ المساواة في الولوج إلى الدعم العمومي المقدم لقطاع الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، عبر إخضاعه لقواعد التدبير القائم على مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية وتكافؤ الفرص، وهو ترك آثارا إيجابية على تعزيز قدرات المؤسسات الإعلامية وعلى تدبير الأوضاع المالية والاجتماعية للعاملين بها.

السيد الوزير المحترم،

بالقدر الذي نوصي فيه بالمزيد من الدعم العمومي للصحافة المهنية لتلعب دورها الأساسي والكامل داخل بلادنا، نوصي كذلك بالتعجيل بالإصلاحات الضرورية لتنقية المجال من الشوائب والفوضى الذي تعتريه بشهادة المهنيين أنفسهم قبل المواطنين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بقى لكم شي.. إيلا بغيتو.. وخاصة أن هذا الموضوع مهم، إيلا بغيتو..

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

في بعض الثواني بالنسبة للنقطة الأخيرة.

بالطبع، الفكرة ليست فقط هو دعم ولكن حتى تنظيم هذا القطاع، الطلب هذا جا من العاملين في هذا المجال، ونحن لهم بالطبع غتكون هناك شراكة في هاذ الإطار باش نوليو نعرفو بالطبع شحال من مقاولة إعلامية عندنا، خاصة أن هناك ظهور وحقيقة نحن بحاجة إليهم حتى على الصحافة الجهوية، اللي عندها واحد الدور مهم باش تعرف بالأعمال اللي تيقومو بها، لا الحكومة، لا المجالس الجهوية، لا المجالس المنتخبة في الجهات وبعض المرات هاذ الصحافة الجهوية عندها واحد الدور حتى في الدفاع على القضية الوطنية، وأنا تنتكلم بالخصوص على المقاولات الإعلامية اللي حاضرة في الأقاليم الجنوبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننتقلو الآن للسؤال الثاني موضوعه "مراكز حماية الطفولة".

الكلمة لحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

أعتقد المستشارة سليمة، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس، شكرا.

أولا، تهنؤو السيد الوزير على تجديد الثقة المولوية، والسؤال هو كالتالي:

عن مراكز حماية الطفولة، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

كيف ما تتعرفو وزارة الشباب عندها 17 مؤسسة لحماية الطفولة، منها 4 مخصصة للإناث و10 للذكور، وكاين هناك 3 مراكز جديدة في الحسيمة، وجدة، مكناس، اللي غيكونو إن شاء الله.

حاليا كاين 400 طفل اللي بداخل هاذ المؤسسات، غالبا العدد اللي كيكون سنويا (maximum) اللي تنوصلو له هو 3000 طفل.

الإشكاليات اللي كنا تنعانيو منها، ماشي وجود المؤسسات، أولا هي إشكالية ديال الموارد البشرية أولا، وثانيا الإشكالية ديال حماية الطفولة ما مرتبطاش فقط بهاذ 300 طفل أو 400 طفل حاليا اللي كاينين في الوزارة، بل كاين هناك - كيف ما تتعرفو - قطاعات أخرى حتى هي معنية بهاذ المجال.

وفي هاذ الإطار، كانت واحد النقطة اللي تناقشت وعاود تناقشت في المجموعة ديال الولاية الحكومية السابقة واليوم هاذ الحكومة غتفعلها لأن اعتبرت بأن هذه فكرة مهمة هو أن تكون هناك واحد الوكالة اللي فيها مجموعة ديال القطاعات الحكومية المعنية، برئاسة السيد رئيس الحكومة، باش آنذاك تكون واحد السياسة شاملة لمواجهة هاذ الإشكاليات.. الإشكاليات ديال حماية الطفولة، لأن - كيف ما قلت - ما كاينش مشكل واحد هي مشاكل.

وزارة الشباب كتعالج واحد الجانب وكاين قطاعات أخرى معنية بجانب آخر.

فلهذا، بغينا اليوم، احنا وجدنا واحد الرؤية اللي فيها كذلك مشروع قانون لخلق وإنشاء هاذ الوكالة اللي كنعتبروها يكون عندها الإمكانيات اللازمة باش تتجاوب مع الإشكاليات، بما فيهم الإشكاليات اللي كنشوفوها بعض المرات عند أطفال الشوارع مثلا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة المستشارة الكريمة السيدة سليمة زيداني.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

نعتز بالعناية الخاصة التي يوليها جلالة الملك نصره الله، للنهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها في بلادنا منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، والتي عبر عنها باستمرار في العديد من المناسبات، نستحضر منها الرسالة السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالطفولة المنعقد سنة 2018 بالرباط.

لا شك أن مراكز حماية الطفولة تعتبر جزءا مهما من البنية الاجتماعية لما تضطلع به من دور حيوي في حماية الأطفال الذين هم في تماس من القانون والذين يعيشون في وضعية صعبة، حيث غالبا ما يكونون ضحايا لظروف اجتماعية واقتصادية قاسية أدت بهم للوقوع في وضعيات مخالفة للقانون.

إن رعاية هؤلاء الأطفال لا يجب النظر إليها فقط واجبا أخلاقيا أو إجابة سياسية من بلادنا لتعزيز حقوق الطفل بما يتماشى مع التزاماتها الدولية، خاصة تلك المرتبطة باتفاقية الطفل التي صادقت عليها سنة 1993، بل أيضا استثمارا في بناء مجتمع أكثر عدالة، حيث يتم تحويل مسارات هؤلاء الأطفال من وضعية الخطر إلى فرص.

وفي هذا الإطار، فرغم مجهودات وزارتكم المبذولة في سبيل النهوض بهذه المراكز بالشكل الذي يعزز من فعالية هذه المؤسسات في أداء الأدوار المنوطة بها، إلى جانب باقي الفاعلين الآخرين في هذا المجال، إلا أن هذه الفضاءات لا تزال في حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود، إذ أن عددا مهما من الأطفال لا زال عرضة لمظاهر سلبية متعددة وأن بعض المعايير والممارسات الضارة بالأطفال ما زالت مستمرة.

وأمام هذا الوضع المقلق، ندعوكم في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ومن خلالكم باقي الفاعلين في هذا المجال إلى بذل المزيد من الجهود من أجل النهوض بهذه المراكز وبأوضاع نزلائها من الأطفال، مسترشدين في ذلك بتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سبق لهما إصداراها في هذا الشأن.

كما ندعو أيضا، بالإضافة إلى دعمها هذه المراكز بموارد بشرية مؤهلة وكافية، إلى ضرورة مراجعة النصوص القانونية ذات الصلة بهذه المراكز، وبالشكل الذي يضمن المصلحة الفضلى للطفل ويمكن موظفي هذه المراكز من القيام بمهامهم في أحسن الظروف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

احنا متفقين، السيدة المستشارة، هاذو وليداتنا، لأن هاذي وضعية يعيشها بعض المرات تيكونو عندهم إشكاليات مع الأسر ديالهم، وكيبقى ليهم الحل الوحيد باش يكون عندهم واحد المستقبل فالمملكة المغربية هما هاذ المبادرات اللي كتقوم بها الحكومة أو مؤسسات أخرى

وكذلك المؤسسات الخيرية.

لهذا، اعتبرنا بأن هاذ الموضوع ما خصوش يبقى إشكالية ديال قطاع واحد، لأن كيف ما ذكرتو وعرفتو - كاين كيف ما قلنا قبيلا - الأطفال اللي عندهم إشكالية مع القانون، هاذو كيجيو لوزارة الشباب، وكاين شباب آخرين أو أطفال آخرين، كاين اليتامى اللي عندهم خيريات، كاين اللي تربطهم علاقة بقطاع آخر، كاين الإشكالية ديال العدالة كلها، كاين الإشكالية ديال أطفال الشوارع، فهاذ المشاكل كلها اعتبرنا فالحكومة بأن خصنا ناخذوهم ونعطيوها واحد الحلول جدية، وما يمكنش قطاع واحد يتحمل.

فلهذا، اعتبرنا بأن الوكالة هي الحل باش نعطيوها الإمكانيات اللازمة وبالخصوص أنا تنقولها وتنعاود الموارد البشرية اللازمة باش تتبع هاذ الأطفال.

وزد أكثر من هذا، الفكرة هي ماشي هي نتبعوهم حتى يديرو 17ولا 18 عام ونخليوهم، لأن هاذ الأطفال إلى تبعناهم حتى دارو 18 عام ومن بعد قلنا ليهم صافي راكم وليتو (Majeurs) خصكم ترجعو للشارع ما درنا حتى حاجة، فكاين واحد الرؤية باش تكون شاملة باش نتبعوهم حتى يتخرجو من المدارس أو من الكليات من بعد، والحمد لله عندنا نماذج ناجحة في هاذ المجال، عندنا أطفال خريجين ديال مؤسسات حماية الطفولة، اللي هوما اليوم في مدارس هنا في المملكة المغربية، وتنفتخرو بهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "إعادة تثمين المدن العتيقة بالمغرب".

الكلمة للأستاذة فاطمة الحساني من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

عن إعادة تثمين المدن العتيقة للحفاظ على التراث الثقافي والحضاري وتعزيز السياحة وتنمية الاقتصاد المحلي، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

أخبركم أن قطاع الثقافة تيسهر على تنزيل مضامين برنامج تأهيل وتثمين عدد من المدن العتيقة، الذي يشرف عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وذلك بهدف تعزيز جاذبيتها السياحية والحفاظ على معالمها الثقافية والحضارية.

وفي هذا الصدد، تشارك هذه الوزارة في مشاريع الحفاظ على المدن العتيقة بمختلف جهات المملكة، وذلك عبر المساهمة في إعادة تأهيلها بشراكة مع الجماعات الترابية أو المجالس الجهوية، من خلال ترميم وصيانة وتثمين عدد مهم من المباني التاريخية من المدن العتيقة، كفاس، مكناس، طنجة، تطوان، سلا، مراكش، الصويرة وأكادير، والمبرمجة في إطار المبادرة الملكية لتثمين وإعادة تأهيل المدن العتيقة، وكذا ضمن البرنامج التنموي المندمج محليا وجهويا.

كيف ما تتشغل الوزارة حاليا على مشروع تهيئة وتثمين موقع سجلماسة الأثري، بتعاون مع كلية الهندسة المعمارية بالجامعة الدولية للرباط، بالإضافة إلى صيانة وإصلاح السور التاريخي لمسجد حسان بالرباط وترميم وإعادة تأهيل المبنى التاريخي للقنصلية الدنماركية بالصويرة، وصيانة معلمة قبور السعديين وقصر البديع بمدينة مراكش.

وعلاقة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، عملت الوزارة في حينها آنذاك على وضع برنامج استعجالي بغرض ترميم المعالم التاريخية المتضررة بفعل الزلزال بعدد من الجهات والأقاليم اللي كانت معنية بضرب الزلزال، من خلال تكليف لجان تقنية مختصة للانتقال إلى عين المكان والوقوف على وضعية المباني التاريخية والمواقع الأثرية وتقييم الأضرار والمخاطر واقتراح التدخلات اللازمة.

وحرصا على تعزيز جاذبية التراث الثقافي الوطني وتثمينه، قام قطاع الثقافة ببذل جهود متواصلة للحفاظ على التراث الثقافي للمدن العتيقة، وذلك عبر كذلك الحماية القانونية بترتيب والتصنيف المستمر للمباني التاريخية والمواقع الأثرية، وتسجيل عناصر التراث المادي في قائمة التراث الوطني والعالمي، وهو ما أسفر عن ترتيب وتصنيف عدد من البنايات التاريخية والمواقع الأثرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشار السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمات،

أولا، تنشكرك، السيد الوزير، على ما جاء في الكلمة ديالكم، اللي تنأكدوها بالفعل هاذي مجهودات ما تيتنكر لها حتى شي واحد.

وفي هذا الباب كان تلقينا بكل ارتياح مصادقة الحكومة على قانون حماية التراث، الذي سيعزز جميع التدابير الحكومية الرامية إلى تثمين وحماية تراثنا الثقافي الوطني، بما ينسجم مع المفاهيم الجديدة المتعارف عليها دوليا في هذا المجال في مواجهة مخاطر السطو عليه، كما لا داعي لأن نستطيل في هذا الموضوع.

متفقون معكم في أن بلادنا قطعت أشواطا عديدة لإعادة تأهيل وتثمين المدن العتيقة، في إطار المبادرة الملكية لتثمين وتأهيل المدن العتيقة، كما قلت، واللي شملت واحد المجموعة ديال المدن، واحنا تنطلعو اليوم لتشمل باقي المدن الأخرى، يكون توقيعات تحت الإشراف المباشر ديال سيدنا الله ينصرو.

إذن، من خلال تنزيل برامج ومشاريع تهدف إلى المحافظة على الطابع الحضاري المعماري، وتثمين التراث المادي واللامادي لهاته المدن العتيقة بمختلف المناطق المغربية، تعزيزا لجاذبيتها السياحية وتدعيما لمسار الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المرتبط بهذا التراث الإنساني المغربي العريق.

وإذ نؤكد بأن هاذ المجهودات الحكومية الكبيرة والمتواصلة، مكنت من تكريس إشعاع المملكة على المستوى العالمي، بفضل عمق وغنى وتنوع بنيتنا الثقافية، وأكدت بما لا يدع مجالا للشك بأننا أمة عريقة، أمة عريقة حقيقة وأن لها تراث وأن عندها خصوصية ديالها وعندها عمقها تضرب جذورها في عمق التاريخ، في إطار هذا التراكم الإيجابي للعمل الحكومي في معالجة الاختلالات الهيكلية اللي تتعرفها بعض المدن العتيقة، تيفرض عليكم، السيد الوزير، سن واحد سياسات جهوية، أو لنقول لنعزز هاذ السياسات الجهوية والمحلية للحفاظ على هاذ النسيج العمراني العتيق، لأن هناك تفاوتات على مستوى تنفيذ هاذ البرامج المتعلقة بإعادة تثمين المدن العتيقة، خصوصا أن بلادنا كتكتنز العشرات من المدن التاريخية المنسية التي لعبت، وخصوصا فالجنوب وفي المغرب كامل، التي لعبت أطوارا طلائعية في التاريخ المغربي العريق.

لكن للأسف، لم تنل بعد حظها من هذه المشاريع الواعدة من ضمنها مدينة وزان، اللي كنشكركم السيد الوزير على أنكم نفذتم الالتزام ديالكم فيما يخص وزان، ولكن باقي خصنا، مازال كيخصنا وزان أن نشتغلو فيها فهاذ الباب هذا.

فالسياق ذاته، كنطالبكم بالاشتغال أكثر على تثمين النسيج العمراني الأمازيغي الذي يحمل دلالات وحمولات هوياتية تعكس أصالة وفرادة الحضارة المغربية المتعددة والمتنوعة، والتي بوأت المغرب مكانته الريادية بين الأمم.

السيد الوزير،

كلنا أمل على أنكم ستبلورون مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار كل التحديات المطروحة والعقبات والتوازنات المطلوبة لتثمين مدننا العتيقة بكل المناطق والجهات المغربية، حفاظا على الغنى والرصيد الحضاري الكبير لملكتنا الشريفة.

وكنتمناو أنكم تقومو بزيارات لكل المدن العتيقة وتوقفو على الخصوصيات ديالها حتى يكون التنزيل لهاذ الخصوصية فالمشاريع والبرامج اللي كتنزلها الوزارة ديالكم.

وشكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

السيد الوزير، ما بقى لكومش بزاف غير ثواني.. مايحتاجش.

إذن ندوزو للسؤال الرابع موضوعه "الإجراءات المتخذة للحد من السلبيات المتزايدة للتيك توك في بلادنا".

السؤال ديال السي ابليلا عبد الرحمان عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

فليتفضل مشكورا.

<u>المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:</u>

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

فالحقيقة، هاذ الوسائل ديال التواصل الاجتماعي والتكنولوجي ومنها "التيك توك"، كان الهدف ديالو هو تسهيل التواصل بين البشر على نطاق واسع وتبادل المعلومة، وفواحد الوقت لقينا راسنا فهاذ الوسائل، لقينا هاذ الوسائل جزء لا يتجزأ من حياتنا، من انشغالاتنا، إلى آخره، لكن سرعان ما اكتشفنا بأن هاذ الوسائل، فهاذ الوسائل كاين واحد الإساءة ديال الاستخدام على شكل واسع، واستعمال سلبي لها داخل كل الأوساط.

طبعا، أتحدث هنا عن جميع الأنواع ديال الوسائل ديال التواصل الاجتماعي، وخاصة "التيك توك"، اللي هو أصبحت عندو فالآونة الأخيرة واحد الهيمنة واسعة على هاذ الوسائل ديال التواصل الاجتماعي.

"التيك توك" اليوم، أصبح فواحد الجانب كبير منه، مع كامل الأسف، وسيلة كبيرة لنشر التفاهة والانحراف والإعوجاج والممارسات اللا أخلاقية، معظم المستعملين لهاذ الوسيلة هم شباب وشابات، متزوجين وغير متزوجين، وأحيانا شيب، والذين أصبحوا يبحثون عن الشهرة وعن المال بأية وسيلة ولو على حساب منظومة القيم الدينية

والأخلاقية.

جميع الدول كتعاني من السلبيات ديال وسائل التواصل الاجتماعي، وفهاذ الإطار بعض الدول اتخذت مجموعة من الإجراءات للحد من هاذ السلبيات، ومنها اللي مثلا حيدات بصفة نهائية هذاك "التيك توك"، ومنها اللي بدات كتراقب المحتوى ديالو، منها اللي بدات كتراقب العائدات المالية اللي كتجي عليه، منها الصين، منها الهند، منها واحد المجموعة ديال الدول الإسلامية أيضا، إلى آخره.

في المغرب هاذ الظاهرة هي ظاهرة مستفحلة جدا، من حسن الحظ أنه جميع المغاربة كيعرفو وتيدركو اليوم السلبيات ديال هاذ الوسيلة هاذي، طبعا فالمغرب ما عندناش واحد الجهاز متخصص ومتفرغ باش يراقب المحتوى ديال وسائل التواصل الاجتماعي بحال اللي كاين فالصين مثلا.

من الناحية القانونية، كاين المشرع الجنائي أفرز واحد الحيز هام للجرائم الماسة بالأخلاق، وإلى آخره، وكاين متابعات وكاين.. ولكن المشكل هو أن هاذ المتابعات ما كتقومش بها النيابة العامة من تلقاء نفسها إلا بناء على واحد الطلب اللي كيتقدم بواحد المتضرر.

فالآونة الأخيرة، المشرع الجبائي قام بواحد الإجراء ديال أنه فرض ضريبة على هاذوك العائدات المالية، ولكن فكل الأحوال هاذ الإجراءات اللي كتقوم بها الدولة واللي كيقوم بها المشرع، هي إجراءات فالواقع غير كافية، لأن الموضوع كيتعدى الدولة كيولي خص المواطنين حتى هوما يشاركو فيه، خص المدرسة، خص القيمين الدينيين، إلى آخره.

وفي كل الأحوال احنا اليوم أمام واحد الظاهرة اجتماعية سلبية، مستقبل المجتمع أصبح معها لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، كنظن هاذي هي المقاربة ديالكم السيد الوزير، وربما تعطونا معلومات أخرى كافية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم في 16 ولا 18 ثواني إضافية، ديال السي عبد الرحمان إيلا بغيتو تستغلوها.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة السيد المستشار راه طرحتي السؤال وجاوبتي راسك، لأن النقط الاساسية اللي تكلمت عليها هي اللي كتخدم عليها حاليا الحكومة.

أولا قبل ما نتكلمو على "التيك توك" كتكلمو على (GAFA[2])

والمحاولة اللي درنا هو أن يكون واحد التكتل مع مجموعة ديال الدول العربية باش يكون عندنا واحد المحاور باش نقدرو نفتحو معهم الحوار على الإشكاليات اللي كنعانيو منها بالنسبة للقيم ديال الدول العربية عامة، ولكن ديال المغرب والمفهوم ديال "تمغرابيت" وأشنو هو المقبول وغير المقبول، ولكن كاين واحد(des frontières) صعيبة مع المفهوم ديال حرية التعبير بالنسبة لهاذ المقاولات، المفهوم ديال القيم بالنسبة لهاذ المقاولات، وبالنسبة لنا احنا كمملكة مغربية.

ولكن الحمد لله، نحن اليوم أولا فتحنا هاذ النقاش، باش تعرف أن دولا أخرى حتى هوما تكتلو باش يفتحو الحوار مع هاذ المقاولات، وهاذ المقاولات هاذ (GAFA) بالخصوص عاد غادي نجيك "لتيك توك"، يعني كيعتبرو راسهم شبه دول لأنهم كيعينو كاع بعض المسؤولين للحوار مع الدول.

فنحن، هذا (C'est un va et vient)، يعني بحال نقاش اللي بديناه اليوم بغينا نقويو راسنا في إطار التكتلات الإقليمية، باش يكون عندنا واحد القوة سياسية، اقتصادية حتى اجتماعية في الحوار معهم، احنا غاديين ليه بشوية بشوية.

بالنسبة لـ "تيك توك"، "تيك توك" هو ما داخلش فهاذ المفهوم ديال (GAFA) لأنه مقاولة بجنسية أخرى وعندها مفاهيم أخرى، فتحنا معها الحوار وقبلت تفتح الحوار مع المملكة المغربية في إطار حتى فتح مكتب هنا في المملكة المغربية، وفهاذ الإطار غنحاولو نتدخلو باش يفهمو مفاهيم ديال الثقافة المغربية.

كيبقى واحد النقطة أساسية أو الدور أساسي ديال الأسرة، أولا كاع هاذ(les applications) كيفما كتعرفو كاينة المراقبة يعني (le contrôle parental)، هذا خصنا نفعلوه، مني وجبد راه حتى أنا عندي بنيتة وكتمشي مرة مرة (les tablettes) وكنديرو ذاك (le contrôle parental) باش فين ما كتدخل لشي بلاصة إلا وأنت كتكون فراسك، هاذ الدور دالأسرة أساسي فهذا المجال.

لأن فالأخير هاذ الشي ديال(digital) إيلا كان شي وليد غير كيفهم شوية راه غير بـ (VPN[3]) وشوية ديال (Coding) وغيخرج، يعني الأسرة عندها واحد الدور أساسي، الحكومة يمكن لها تدير مبادرات، تدير التحسيس، تدير اللي بغات تدير، ولكن أنا كنعتبر مرة أخرى بأن الدور الأساسي ديال الأسرة.

ثانيا، تكلمت على واحد النقطة اللي هي مهمة جدا، كاين هناك قوانين لابد تفعيلها، فاش كيكون هناك تشهير أو تشويش راه كاين قانون خصو يتفعل، لأن هاذ الشي ديال (les fake news) ديال الأخبار الزائفة اللي كنشوفوهم مرة مرة فهاذ (les réseaux sociaux) خص لابد هذاك اللي معني به، اللي حس براسو أنه تقاس يلجأ للقضاء ما يتسناش شي واحد يلجأ للقضاء فبلاصتو، لأن كيفاش الدولة، وكيفاش

[2] **G**oogle, **A**pple, **F**acebook et **A**mazon.

[3] **V**irtual **P**rivate **N**etwork.

هاذ القضاء غيعرف بأنه راه ضريتي إيلا ما تشكيتيش لها، فهناك قوانين خص التفعيل ديالها، ولكن اللي غيفعلهم مرة هو المشتكي هو المعني بالأمر.

هاذ الإجراءات اللي خصنا نخدمو عليها، خصنا نفرقو ما بين حرية التعبير والحماية ديال القيم ديالنا، وهاذ الشي اللي خدامين عليه.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير شكرا.

لقد أضفت لك 18 ثواني.

السؤال الخامس موضوعه "الشباب المغربي غير المتمدرس وغير العامل"، السؤال للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي الموساوي تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

بدوري في الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية نهنئكم بتجديد الثقة ونتمنى لكم التوفيق.

السيد الوزير المحترم،

بمناسبة طرحنا لهذا السؤال، حقيقة تعيدنا إلى الأحداث المؤلمة التي عرفتها مدينة الفنيدق مؤخرا، حيث شهدنا بأعيننا فتيانا وشبانا يرغبون في مغادرة البلاد دونما رجعة، هذا الأمر ليس سوى نتيجة حتمية لتراكم التعثرات في معالجة إشكالية الشباب غير المتمدرس وغير العامل، مما يجعل الأمر مأساة إنسانية، تضع الحكومة أمام مسؤوليتها السياسية ويكشف عن حجم ضعف السياسات التي باشرتها الحكومات السابقة والحكومة الحالية.

وحتى بلغة الأرقام، فثلث الشباب المغربي يوجد خارج منظومة التعليم والتشغيل، مما يعكس ضعفا في استثمار طاقات هذه الفئة وإدماجها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

وما يزيد الوضع قلقا، هو غياب رؤية واضحة واستراتيجية مندمجة لوزارتكم، لمعالجة هذه الظاهرة التي تهدد السلم الاجتماعي وتدفع بشبابنا نحو مخاطر الهجرة غير الشرعية.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن ماذا أعددتم لهؤلاء الشباب من أجل إعادة الأمل في نفوسهم وإعادة الثقة في بلدهم؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

وغنبدا بالنقطة الأخيرة اللي كملت بها هو الأمل، هو الثقة، هو الحلم المغربي.

وفهاذ الإطار، عرفتو بأن منذ مجيئ هاذ الحكومة وفالبرنامج الحكومي كان يعني واحد الخدمات جديدة اللي بغينا نعرفوها للشباب حول "جواز الشباب"، الهدف الأساسي ديالها مرة أخرى (انطلاقا ديال هاذ التطبيق غادي يكون فأواخر هاذ السنة، يعني من دابا شهر)، الهدف الأساسي ديالها هو نخلقو واحد الربط ما بين الدولة والشباب، عبر مجموعة ديال الخدمات اللي ماشي غادي تقدمها وزارة الشباب فقط، بل جميع القطاعات المعنية بالإشكاليات ديال الشباب، هنا كنتكلمو حتى على الصحة والتشغيل والتكوين وزيد وزيد من خدمات أخرى، وحتى الخواص منخرطين معنا فهاذ النقطة.

الإشكالية ديال الهجرة ماشي إشكالية جديدة، السيد المستشار، سنين وسنين ونحن كنعانيو من هاذ الإشكالية، والنتيجة هي كاينة أكثر يعني كاين الملايين ديال المغاربة خارج أرض الوطن، اللي بطريقة شرعية مشاو فالأول، واللي بطريقة غير شرعية، إذن هاذ الإشكالية ليس بإشكالية جديدة.

الجديد واسمحو لي نقول ليكم، واخا ندير السياسة، الحكومة تدير السياسة اللي بغات، هو نرى مرة أخرى أطفال اللي عندهم 8 سنين و9 سنين، ولقيناهم مع هاذ المجموعات، وهنا نعم، أنا معاك، احنا ما كنتهربوش من المسؤولية، جزء من المسؤولية ديال الحكومة ما كاينش مشكل، ولكن حتى الأسرة عندها دور فهاذ المجال.

واش إشكالية التشغيل مرتبطة بطفل عندو 8 سنين ولا 9 سنين؟ لا يعقل، ما يمكنش، فهنا كنتفق معك فواحد النقطة اللي هي أساسية، هي هاذي الإشكالية مشتركة للمجتمع ككل، خصنا نقدمو الخدمات اللازمة باش الشباب يثق فالمؤسسات ديالو، وباش يعرف بأنه ممكن لو تكون عندو ذاك المشروع ديالو والفكرة ديالو وينجحها فبلادو، ما يحتاجش يمشي على برا.

فهاذ الإطار، درنا كذلك مبادرة أخرى، لأول مرة هاذي سنة هي جائزة الشباب، والشباب اللي تقدمو ليه هاذ الجائزة يعني فالحقيقة حتى القطاع تعجب بالمجموعة ديال المشاريع اللي قدموها هاذ الشباب، مشاريع جد مهمة على الصعيد الوطني، وخفت نقول لك على الصعيد

الدولي بشهادة يعني الرؤساء اللي كانو فذاك (les jurys)اللي درنا.

فلهذا، أشنو كنقول مرة، خصنا كلنا يكون عندنا واحد الخطاب إيجابي مع شبابنا، الحكومة، الفاعلين السياسيين، ذاك الخطاب اللي كيخلع الشباب من المؤسسات، من المغرب، من النجاح في المغرب، ما خصوش يبقى عندنا، خطاب اليأس ما خصوش يبقى، لأن أول حاجة هي العقلية ديالنا، أي عقلية بغينا نعطيو لشبابنا واش بغيناهم ينجحو ولا بغينا نخلعهوم؟ راه شنو ما درتي فهاذ البلاد راه ما يمكنش ينجح ليك.

نبداو نغيرو الخطاب ديالنا، والسياسات والخدمات اللي موجهة للشباب داخل المملكة راه كاينة، الإشكاليات ديال التشغيل ما معنيش به بالطبع القطاع دالشباب، مجموعة ديال القطاعات، قبيلة تكلمت السيدة الوزيرة على المدارس ديال (coding) اللي بغات تدير فمجموعة ديال الأقاليم بما فيهم إقليم الناظور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا.

في إطار التعقيب السيد الموساوي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، شكرا على جوابكم.

السيد الوزير،

أنا معاك فالجواب اللي قلت على أساس أنه الهجرة شيء طبيعي، ولكن المقلق، السيد الوزير، على أن هاذ الهجرة اللي وقعت فالفنيدق راه ما هي طبيعية، شباب في مقتبل العمر فتيان صغار كيهاجرو هاذي ما عمرها كانت، السيد الوزير، لأول مرة تحدث في تاريخ المملكة المغربية عنها أتحدث باش نقولها لكم.

شكرا السيد الوزير.

ولهذا، السيد الوزير، يجب علينا أن نتفق على أن ما وقع في الفنيدق لم يقع مثله من قبل في تاريخ بلادنا وهو بالأساس راجع إلى عدم تبني الحكومات السابقة والحالية لسياسة مندمجة لهؤلاء الشباب الحالم بغد أفضل.

ولهذا آن الأوان، السيد الوزير، لتجاوز سياسة الترقيع والحلول الظرفية، فاليوم نحن بحاجة إلى خطة وطنية تتضمن برنامج تكوين موجه خصيصا لهذه الفئة مع ربط مباشرة مع سوق الشغل، كما يجب إعادة النظر في المناهج التعليمية، لجعلها أكثر ملاءمة مع متطلبات سوق العمل وتعزيز برامج التوزيع المهني المبكر للحد من الهدر المدرسي.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، شكرا.

السؤال السادس موضوعه "حصيلة إنجاز مشروع افتتاح 150 قاعة سينمائية".

الكلمة للمستشار المحترم السي عابد بادل، تفضل.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن حصيلة برنامج افتتاح 150 قاعة سينمائية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الوزير.

تنشكركم على هاذ السؤال، اللي تيدخل حقيقة في المفهوم ديال الصناعة السينمائية ككل، ونحن نناقش في اللجنة القانون الجديد للصناعة السينمائية ولتنظيم المركز السينمائي المغربي.

كيف ما كتعرفو هاذ الخدمة قدمناها تتمة لتقوية المفهوم ديال الصناعة السينمائية، يعني كخدمة عمومية في إطار يعني تكون هاذ الخدمة السينمائية في المدن المتوسطة والصغرى، لأن المستثمر ما تيبغيش يمشي للمدن المتوسطة والصغرى لأن ما تيكونش عندو ربح.

فاعتبرنا بأن هاذ الخدمة جميع الشباب المغربي، جميع المواطنات والمواطنين المغاربة، خصهم يستافدو بنفس الخدمة، فاش تتكون هاذ الخدمة من طرف الخواص مزيان، فاش ما تتكونش لابد أن الدولة تتدخل، وفهاذ الإطار تدخلت وزارة الشباب والثقافة والتواصل.

اليوم، 75 قاعة سينمائية (déjà) حلت، ودرنا شراكة مع الأندية السينمائية، علاش؟ لأن حقيقة فالأول فاش حلينا هاذ القاعة السينمائية يصحاب لنا غادي نحلو القاعات السينمائية وغيعمرو يعني من طرف الشباب والمواطنات والمواطنين.

الحقيقة هي أن للأسف بعض المدن المتوسطة والصغرى اللي ما بقاوش فيهم القاعات السينمائية، عكس يمكن الثمانينات والتسعينات، حتى ذيك العلاقة مع القاعة السينمائية ما بقاتش، بحال واحد لوليد إيلا ديتيه للبحر وما علمتيهش يعوم، فلجأنا للمجتمع المدني عبر الأندية السنمائية، درنا معهم اتفاقية باش ينشطو مع الوزارة هاذ القاعات السينمائية باش ترجع ذيك العلاقة مع القاعات السينمائية.

الحمد لله كاين هناك منذ هذه الاتفاقية يعني اجتهاد ملموس، وتنشوفو بأن القاعات الحمد لله غادين وتيعمرو مع الأطفال، مع

الشباب، مع المواطنات والمواطنين، وحتى دابا كاينة هناك إرادة حتى من المخرجين والمنتجين والفنانين المغاربة باش فين ما كيتدار شي فيلم ديالهم تيمشيو يتلاقاو مع الساكنة.

نذكر بأن هاذ القاعة السينمائية خصصناها للانتاجات الوطنية باش نساعدو حتى المنتج والمخرج فالمفهوم ديال الصناعة السينمائية، إلا بالنسبة للسبت والأحد لأن أفلام الأطفال للأسف ما زال ما عندناش صناعة في هاذ المجال، يعني في انتظار واحد الاجتهاد اللي خصو يتدار بالنسبة للفيلم الموجه للأطفال، لجأنا باش يكونو هناك أفلاما دولية في هذا المجال، باش نعطيو فرصة كذلك للأطفال يمشيو للقاعات السيمنائية.

(Donc)، هذا هو التوجه، كاين مفهوم ديال الصناعة، واليوم نقدر نقول لكم كذلك بأن الحمد لله الاستثمارات غادية وتتكبر، ماذا يعني هذا؟ أن المستثمر فاش تيجي وتيبغي يدير واحد الاستثمار في القاعات السينمائية، يعني أنها مربحة، يعني المفهوم ديال الصناعة تغيرات، عكس هاذي 10 سنين كنا كنشوفو القاعات غاديين وتينغلقو، اليوم عندنا القاعات غاديين وكيحلو، غير ف (l'axe) ديال طنجة ومراكش غنشوفو شحال من قاعة حلات وشحال من قاعة حطو المشاريع ديالهم باش يكونو قاعات جديدة، ونذكر لأول مرة وصلنا فالمركز السينمائي المغربي قربنا نوصلو لـ 30 مليون ديال الدرهم لدعم افتتاح القاعات السينمائية، فالوقت اللي سابقا كنا مكنفوتوش ذيك 7، 8 مليون ديال الدرهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، السي عابد تفضل.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تفاعلا مع مضمون جوابكم القيم، لا يسعنا في البداية إلا أن ننوه داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالجهود الحكومية المتواصلة لتعزيز العرض السينمائي وتوفير القاعات السينمائية والبنى التحتية الضرورية لخلق دينامية ثقافية بمختلف المناطق والجهات بالمملكة لإرجاع البريق إلى العمل السينمائي الوطني.

وإذ نؤكد في هذا الإطار، بأن هذه الدينامية المتواصلة لعمل هذه الحكومة سترد الاعتبار لكل الفاعلين في حقل السينما المغربية، باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز ثقافتنا المغربية.

السيد الوزير المحترم،

صحيح أن هاته الحصيلة ساهمت في تشجيع مختلف الشرائح المجتمعية في الولوج إلى القاعات السينمائية، خصوصا فئة الشباب المتعطش لمشاهدة أعمال الفن السابع، إلا أننا رصدنا، السيد الوزير، غياب كلي ومنعدم لهاته الفضاءات بالعديد من المدن المغربية والتي كانت بالأمس القريب تتوفر على بنيات تحتية تضم العديد من القاعات السينمائية.

اليوم، على الرغم من أننا نتوفر على الأندية السينمائية والجمعيات الثقافية التي تلعب دورا كبيرا في تنشيط حركية هذا المجال، إلا أننا في أمس الحاجة إلى إعادة الحياة لدور السينما من خلال مضاعفة المجهود الاستثماري للخواص عبر تقديم عقد برنامج يسهل الاستثمار في هذا القطاع الهام، دون أن ننسى إشراك الجمهور في كل النشاطات السينمائية والتفاعل معها، لأننا فعلا نتوفر على جمهور ذواق متعطش للأعمال السينمائية والإبداعات الفنية.

بالرغم من أهمية هذا الإنجاز غير المسبوق في إحداث 150 قاعة سينمائية، إلا أنه، السيد الوزير، نطالبكم بمضاعفة مجهوداتكم لتمكين كافة المناطق من حقها في التوفر على قاعات سينمائية تستجيب لتطلعات الجمهور.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

باقي ليك 12 ثاواني إذا بغيتي تستغلها، تفضل.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت غير نقول فين ما كيكون هناك طلبات باش نحلو قاعات سينمائية القطاع كيفرح، يعني هناك طلب، يعني هناك إرادة من الجمهور باش يمشي للقاعات السينمائية، فبالطبع غيكون هناك تجاوب مع هاذ الدعوات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "النزوح الجماعي للشباب نحو مدن الشمال بغية الهجرة غير الشرعية."

الكلمة لكم السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نهنئكم على تجديد الثقة الملكية السامية على رأس قطاع الشباب والثقافة والتواصل، ونسائلكم عن المبادرة الحكومية المتخذة للتفاعل الإيجابي مع رسائل محطة منتصف شتنبر الماضي المتعلقة بالنزوح الجماعي للشباب نحو الهجرة غير القانونية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة، تتمة للنقاش اللي بديناه قبيلة مع الفريق الاتحادي.

الإشكالية ما غاديش نعاود نفس الجواب لأن هاذي إشكالية حقيقية، قلنا الإشكالية ديال الهجرة ماشي إشكالية ديال اليوم، هناك سنين وسنين ونحن نعيش الإشكالية ديال الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

التجاوب اليوم كيف ما كتشوفو هناك مجهود جبار كتقوم به الحكومة فالمجال ديال التكوين المهني للتجاوب مع الشباب، الشباب اللي كنتكلمو عليه (les NEETs[4]).

ولكن هاذ إشكالية الهجرة ما كتهمش فقط (les NEETs)، حتى الشباب اللي كنلقا عندو دبلومات كتلقاه يلجأ لهاذ الأسلوب ديال الهجرة.

فالتجاوب اليوم هو خلق واحد الديناميكية حول الاقتصاد، وهاذ الشي اللي خدامين عليه منذ 3 سنين، نذكرو بأن كانت هناك "الكوفيد" ولكن للأسف كسرات ذيك الديناميكية الاقتصادية اللي عرفاتها البلاد منذ أكثر من 20 سنة، واحد الديناميكية اقتصادية فمجموعة دالمجالات، بالخصوص المجال ديال الصناعة.

اليوم، الحمد لله، الحكومة دارت مجهود بالنسبة لـ (la charte d'investissements) بالنسبة للمجال ديال الاستثمار، بالنسبة لتكوين المهني، بالنسبة حتى كوزارة الثقافة آمنا بأن الصناعة الثقافية غادي تكون حل من الحلول المطروحة للشباب في خلق مهن جديدة، للتجاوب مع الإشكاليات ديال القرن، اللي هو الذكاء الاصطناعي، اللي غيخلق لنا مشكل فتدمير مجموعة ديال المهن، اعتبرنا بأن الثقافة مع الرياضة يمكن يخلقو لنا فرص شغل جديدة.

فشحال ما مشينا فهاذ التوجه، يعني ديناميكية اقتصادية حقيقية يعني واستثمارات ونربطها بذاك الشي اللي قلت قبيلة للسيد المستشار المحترم، أننا خص يكون عندنا واحد الخطاب كفاعلين سياسيين اللي إيجابي مع الشباب، نعطيهم الفرصة يقدرو يحلمو فبلادهم، يعني هاذ الشي فاش تنتكلمو على الحلم المغربي راه ما شي تنكذبو على بعضيتنا أو لا بغينا نوهمو الناس، راه نحن بحاجة إلى حلم مغربي، كيف ما مجموعة ديال الدول بناو بلادهم على الطموح ديال الشباب، على أنهم فين ما يكون عندهم شي مشروع ينجحو فيه في بلادهم، راه هاذي هي (la potion magique) اللي عندنا.

عندنا واحد (la richesse) اللي هما الشباب، إما نستثمرو فيهم إما غنعيشو ما عشناه، السيد المستشار، وأنا متفق معك، الحمد لله، بادرنا ومازال غنبادرو، تكلمت على مجموعة ديال الإشكالات مع السيد المستشار قبيلة، المشكلة ديال التعليم، التعليم العالي راه كاع هاذ الشي راه احنا في إطار يعني ترتيب هاذ المجالات، وحتى "جواز الشباب" فاش تنتكلمو على التنسيق مع القطاعات الحكومية، خمسة ديال القطاعات تيقدمو الخدمات ديالهم بتواصل مباشر مع الشباب، هذا فحد ذاته غيعطينا الفرصة باش نعرفو.. يكون واحد التكامل ويخلينا نناقشو بطريقة مباشرة مع الشباب، باش حتى إيلا عندو شي مشكل نوضحوه ليه.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد السباعي، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

وتنشكركم السيد الوزير على التوضيحات.

السيد الوزير المحترم،

غايتنا في هذا السؤال هو الوقوف على عدة أجوبة الحكومة على رسائل هذا الحدث المؤسف، الذي يعكس بجلاء درجة الإحباط، اللي فالحقيقة، السيد الوزير، أنتوما قلتو بأنه كاين الشباب ديال 10 سنين و15 سنة، هذا أشنو حتى هوما اللي جرهم السيد الوزير لهاذ المشاكل؟

راه حتى شاف خوه أكبر منه عندو 30 سنة أو لا 20 سنة وفقد الأمل، هذا هو علاش تندويو السيد الوزير، ولهذا الشباب راه ما شي باغي شي حاجة أخرى، راه باغي غير فين يتكون وفين يخدم وفين يلقى المعيشة ديالو، احنا إيلا جينا نشوفو، السادة المستشارين كلهم، راه ما

[4] Not in Education, Employment or Training.

كاينش اللي عندو فجنبو دار من هنا فيها 2 معطلين، ودار من هنا فيها 3 دالمعطلين، أنا ما بغيت نقرا هاذ الشي، السيد الوزير، اللي كاتبين لنا، ولكن هاذ الشي راه مؤسف، مؤسف.

مؤسسات وطنية اللي اعطاتنا أرقاما مخجلة، أرقاما مخجلة السيد الوزير في البطالة ديال الشباب، باش ما نكونوش عدميين، كاين فعلا وزارة الشباب والتواصل، احنا بغينا هاذ الشباب ديالنا يكون عندو وزارة، قطاع خاص بالشباب، لأنه ولاو عندنا واحد 4 دالمليون أو 5 دالمليون ديال الشباب العاطل اللي هو خصنا نتفاهمو معه ونجلسو معه ونقنعوه، كيف ما قلت السيد الوزير، على الأقل يكون عندو أمل فبلادو، هذا هو اللي احنا تنطلبو، السيد الوزير، ما تنطلبوش شي حاجة كثيرة.

ولهذا، السيد الوزير، نعطيو أهمية كبيرة للشباب ديالنا، المستقبل ديال بلادنا راه هو الشباب، احنا الله يجعل البركة، ولكن الشباب ديالنا، السيد الوزير، بغيناه حتى هو يكون عنده طموح وعنده حلم كبير باش حتى هو يكون الأسرة ديالو والعائلة ديالو تحت السقف ديال الوطن ديالو، وهذا هو اللي بغينا نوصلو ليه السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

وزارة واحدة مسؤولة على الشباب راه هي رئاسة الحكومة، السيد الرئيس.

لأن الشباب معنيين بالصحة، بالتشغيل، الشباب معنيين بالتضامن، الشباب معنيين بالصناعة، الشباب معنيين بكلشي، راه تيمثلو أكثر من 50% ديال المواطنات والمواطنين، وكل شاب وعندو الإشكاليات ديالو، راه كل شاب يمثل نفسه بالمشاكل اللي تيعانيها فدارو، كاين اللي تكلمنا عليهم هاذوك 1.5 مليون ديال الشباب (les NEETs)، اللي الظروف ما سمحتش لهم يكون عندهم تكوين..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل أسيدي، تفضل.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

قلنا كاين 1.5 مليون ديال الشباب اللي الظروف ما سمحاتش ليه يكون عندهم تكوينات، كاين هناك برامج خاصة بهم، كاين هناك الشباب اللي عندهم تكوينات اللي عندهم (les diplômes) ولكن ذوك (les diplômes) اللي عندهم ما صالحين، ما مطلوبينش اليوم فسوق الشغل.

أشنو قلنا؟ قلنا خصنا نعاودو نأهلوهم، يكونو تكوينات جديدة في إطار الانتظارات ديال سوق الشغل، ومشينا أكثر من هاذ الشي.

اليوم، النقاش اللي جاري فيه الحكومة، هو أن كل جهة عندها واحد يعني النقاش حول سوق الشغل ديالها، يعني إيلا مشينا درعة-تافيلالت والمنتظرات ديالها ماشي هوما المنتظرات ديال الدار البيضاء، يعني حتى التأهيلات اللي خصهم يكونو في إطار المطالب ديال سوق الشغل، وهاذ الشي اللي مشينا فيهم حتى كقطاع ديال الشباب، لأن عندنا واحد الجزء محترم ديال الشباب اللي تيتكونو فديور الشباب هوما غير ديور الشباب، واعتبرنا بأن القراءة الحقيقية هي أن نشوفو أشنو مطلوب.

علاش؟ فاش جيت أنايا في 2021، وقلناها فاللجن، قلناها غير البارح في اللجن، هو أن لقينا مجموعة ديال التكوينات ما بقاتش صالحة كاع لسوق الشغل، كنلقاو نفس التكوينات عند نفس يعني مجموعة ديال الهيئات: وزارة الشباب، وزارة التضامن، (l'INDH[5])، وزيد وزيد.

اليوم كاين هناك تنسيق مع القطاعات باش يكون تجاوب، الخدمة راه كاينة فالبلاد، خصنا غير مرة أخرى كيف ما قلنا البارح مع الأخوات والإخوان، نعرفو نوجهو الشباب لهاذ العمل.

وهاذ الشي اللي تكلمت عليه قبيلة السيدة الوزيرة مهم جدا، الرقمنة وهاذ الشي ديال التكوين في (coding)، هذا السوق، تعرفو بأن الأرقام اللي عندنا اليوم 96% ديال الشباب اللي تيتخرجو من هاذ الشي ديال (coding) كلهم تيدخلو لسوق الشغل، يعني كاين العمل، كاين هناك شركات اللي بغاو يستثمرو في المغرب، علينا، نعم، أنا تنتفق معاك بكل مسؤولية، نزيدو نجتهدو كقطاع، نزيد نجتهدو كحكومة، باش نوفرو التكوينات اللازمة لشبابنا وهاذ الشي راه تكلمت قبيلة السيد المستشار، كل مستشار عندو 3 حتى الحكومة ما تخافش.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الحقيقة، بأن موضوع مهم يستحق أكثر من الوقت، ولكن أنا غير في إطار التوازن ديال الوقت الذي ينص عليه الدستور، الله يرضي عليك من فضلك.

فلهذا وقفتو، أما إيلا بغا المجلس نعطيو لو حتى نصف ساعة نعطيوها لو.

[5] **I**nitiative **N**ationale pour le **D**éveloppement **H**umain.

شكرا.

إذن السؤال الثامن والأخير في هذه الجلسة، الجلسة ديال المراقبة موضوعه "مكافحة ظاهرة العنف بين الشباب".

هاذ السؤال ديال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، شي واحد.. تفضل السي..

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، السيد الوزير، أود أن أهنئكم باسم الفريق الاستقلالي عن تجديد الثقة المولوية، ونتمنى لكم التوفيق في المسار ديالكم.

السيد الوزير المحترم،

بعض الشباب يعيشون في بيئة معقدة تجمع بين الطموحات العالية والقيود الاجتماعية والاقتصادية، فالكثير منهم يواجهون إحباطات متكررة بسبب تواضع الفرص وضعف في التوجيه، هذه الضغوطات تولد في بعض الأحيان إحساسا بالعجز، مما يجعل العنف وسيلة للتعبير عن الغضب أو لفرض الذات.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذها الوزارة من أجل مكافحة العنف بين الشباب؟ وكيف يمكن تعزيز قيم التسامح والتعايش؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار.

نعم، للأسف وتتمة لما قلناه مع السادة المستشارين، كاين اللي تيلجأ للعنف، كاين اللي تيلجأ للهجرة، كاين اللي تيلجأ للمخدرات، وهاذي حقيقة نعيشها في المجتمع.

واليوم الدور الأساسي اللي تنخدمو عليه فالوزارة، أشنو هي؟ تجاوبا مع التساؤلات السابقة ديالكم السيد المستشار، والخدمات الموجهة للشباب، خصنا نكثرو من هاذ الخدمات، يعني خصنا نلهيو الشباب، بالطبع إيلا ما لقى ما يدير، يمكن يلجأ للمخدرات، يمكن ييأس ويلجأ للهجرة، يمكن ييأس ويمشي للعنف حتى فالمباريات دالكرة القدم وما نعيشه بعض المرات من بعد مبارايات كرة القدم.

ولكن اليوم التحدي اللي عندنا فالوزارة، هو أننا نستغلو ديور الشباب اللي عندنا، النوادي النسوية اللي عندنا، القطاعات الحكومية اللي كتعاوننا فمجموعة ديال المجالات باش يكونو مجموعة ديال الخدمات ما نبقاوش في خدمة أو جوج اللي كانت سابقا، تعرفو فاش جينا، لقينا 160 ديال ديور الشباب مغلوقة، اليوم احنا تنحاولو نحلوهم كلهم، فبلاصت ما نبنيو بعدا واحد 200 أخرى، بعدا نحلو غير هاذوك اللي عندنا، فاش يوليو يستافدو، فبلاصت اللي كانو تيستافدو 500.000 شاب سابقا، نوليو وصلنا لـ 2.1 مليون ديال الشباب اللي تيستافد من ديور الشباب.

شحال ما تقربنا من الشباب، شحال ما هاذ المظاهر اللي كتكلم عليهم، السيد المستشار، غيتقلصو، والاستعمال حتى للرقمنة، فاش تكلمنا على جواز الشباب، علاش؟ لأن عارفين ما غديش نقدرو عبر ديور الشباب اللي عندنا نمشيو نقربو من جميع الشباب.

اليوم، تكلمتو على الظاهرة ديال (les réseaux sociaux)، كيفاش احنايا هاذ الشي ديال الرقمنة نقلبوه تولي ظاهرة إيجابية بالنسبة للشباب، فلهذا حتى وتجاوبا حتى مع انتظارات الشباب فـ"جواز الشباب" كنقترحو مجموعة ديال التكوينات اللي كطرحها يعني القطاعات المعنية يعني الدولة، وحتى تكوينات مقترحة من طرف الخواص، اللي فاش كيدير عندك واحد (le diplôme certifiant) راه اليوم فـ 2024 كاين (des diplômes) راه فهارفارد وكتخذهم غير فالأنترنيت.

فقلنا علاش ما يكونوش تكوينات اللي مطلوبة فسوق الشغل، اللي غنقترحوها للشاب بلا ما يلجأ يمشي لواحد المؤسسة معينة، لأن واحد الشاب (NEET) نرجعو لـ (NETT)، إيلا اسمحتو لي شي شوية ، هاذ (NETT) كتجي كتقول ليه علاش ما كتمشيش تقرا؟ علاش ما كتديرش واحد التكوين مني؟ كيقول لك أن التكوين المهني فيه ما بين 6 شهور ولا عامين، هاذيك 6 شهور ولا عامين يعني ماغاديش نخدم، ماغاديش ندبر على راسي باش نعاون عائلتي، أكثر من هذا خصو يكون عندي مدخول باش نشد الطوبيس ولا نشد طاكسي كبير باش نقدر نمشي لهاذ المؤسسة، هاذ الشي ما عنديش، غادي نولي خاسر، وما كندخلش 100 درهم ولا 200 درهم فالنهار.

اليوم كنقولو مع الرقمنة غنفكو هاذ الإشكاليات، غادي يدير التكوين ديالو وهو جالس فدارو، فين ما يكون عندو واحد الساعة ولا ساعتين، ولكن النتيجة من بعد هو يدير واحد التكوين اللي خصنا دائما واحد 90% من هاذوك الشباب اللي غادي يديرو هذاك التكوين يخرجو يلقاو العمل ديالهم، باش يربح الثقة مع التكوينات اللي كيدير، يعني وراء هاذ الثقة مع هاذ التكوينات الثقة مع المؤسسات، وهاذ الإشكالية ديال هاذ الظاهرة اللي كتكلمو عليها غادي تقلص، ما كنقولش بأنه ما غاديش يبقى العنف، راه العنف كاين فمجموعة ديال

الدول المتطورة اللي ما عندهمومش هاذ الإشكالية ديال التشغيل، ولكن على الأقل كيحسو بأن الحكومة وعبرها المؤسسات متواجدة معهم وكتفهم الإشكاليات ديالهم، ماشي هي هنا وهما لهيه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم الموقر.

وكنشكركم مرة أخرى على المجهودات اللي كتقوم بها وزارتكم وكذلك بخصوص المجهودات اللي درتو معنا فإقليم الصويرة وخصوصا مدينة الصويرة.

حقيقة، السيد الوزير، ما خليتي لنا ما نقولو، كاين أسباب ديال العنف راه معروفة، راه ذكرت منها بعض المشاكل، كاين المشكل ديال التربية داخل الأسر، كاين مشكل ديال القيم فالمجتمع، كاين مشكل ديال التربية داخل المدارس، انتشار المخدرات والحبوب المهلوسة داخل أوساط الشباب.

حقيقة، كما قلت السيد الوزير، بأنه المؤسسات، دور الشباب كانت 160 دورا مسدودة وحليتها، هاذوك دور الشباب فاش فعلتوهم، واخا نسبيا، نهضرو على نسبيا أما باش تغطي راه ما يمكنش يستحيل، وكاين كذلك روض الأطفال وكذلك المسرح المدرسي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

باقي لك شي.. اللي بغيتي.

إذن غادي نشكرو السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 194

التاريخ: الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1446هـ (26 نوفمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدان الوزيران المحترمان،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول الأعمال لهذا اليوم، أود أن أتقدم باسمكم جميعا بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذلك السيد الوزير، وزير الشباب والثقافة والتواصل، على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون المسجل في جدول أعمال لهذا اليوم.

في البداية، أعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم بتقديم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، بعدما تمت المصادقة عليه من قبل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية يوم الاثنين 25 نوفمبر 2024، حيث اتفقنا جميعا بعد نقاش جاد ومسؤول على تثمين هذه المبادرة التشريعية الرامية إلى خلق صناعة سينمائية متطورة، ترقى إلى مستوى تطلعات المملكة، وتقوم على مبدأ الحكامة والتنافسية وتكافؤ الفرص، وكذلك إلى ترسيخ مبدأ وقواعد الشفافية في المعاملة المتعلقة بها.

وبهاذ المناسبة، أجدد شكري لرئيس اللجنة وأعضائها، أغلبية ومعارضة، على دعمهم لهذا المشروع القانون بملاحظاتهم واقتراحاتهم التي كانت جديرة بالاهتمام والتفاعل الإيجابي وأيضا باختلافهم في شأن بعض المقتضيات.

وبناء عليه، أقدم لكم هذا المشروع:

أولا، سياق إعداد هذا المشروع:

بعد مرور أكثر من 20 سنة على صدور القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية، أصبح من الواضح أن هاذ القانون لم يعد يساير التقدم الذي يعرفه مجال الصناعة السينمائية على مختلف المستويات، ولا سيما على المستوى التكنولوجي.

كما أن التطورات التي همت آليات الحكامة المتعلقة بتنظيم الصناعة السينمائية، ولا سيما المركز السينمائي المغربي، دفعت إلى التفكير في مراجعة القانون كذلك رقم 70.17 بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، قصد تعزيز دوره في تطوير الصناعة السينمائية، وذلك لتحقيق الانتقال الرامي إلى النهوض بالسينما المغربية في أبعادها الاقتصادية والاستثمارية.

تم إعداد هذا المشروع على ضوء التوجيهات الملكية السامية، ولا سيما تلك الواردة في الرسالة المولوية التي وجهها جلالته إلى المشاركين في أشغال المناظرة الوطنية حول السينما سنة 2012، فضلا عن مخرجات النموذج التنموي الجديد للمملكة والبرنامج الحكومي 2021-2026، وذلك وفق مقاربة تشاركية استهدفت مختلف المنظمات المهنية العاملة في مجال الصناعة السينمائية، مع الانفتاح على مختلف بالطبع الفرق البرلمانية.

وكيهدف هاذ المشروع إلى تأهيل القطاع السينمائي ليكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفع به نحو الاحترافية، لمواكبة التطورات التنافسية على الصعيد الدولي، مع تخويل المركز السينمائي المغربي اختصاصات جديدة، تمكنه من الارتقاء بالصناعة السينمائية والترويج للمغرب كوجهة لتصوير الأفلام السينمائية وتطوير القطاع السينمائي وعقلنة تدبيره.

ثانيا، مستجدات المشروع:

كيضمن هاذ المشروع مجموعة من المستجدات المتعلقة أساسا بـ:

• وضع قواعد قانونية تتعلق بترخيص مزاولة الإنتاج السينمائي، وكذا إرساء النظام الجديد للاعتماد الدولي، يخول تنفيذ الإنتاج لحساب أشخاص ذاتيين أو اعتباريين غير خاضعين للقانون المغربي؛

• تحديد القواعد المنظمة لاستغلال الأفلام السينمائية التجارية والثقافية، إضافة إلى اعتماد نظام الترخيص بتوزيع الأفلام السينمائية؛

• إخضاع تصوير الأفلام السينمائية والأعمال السمعية البصرية لرخصة يسلمها المركز السينمائي المغربي، مع إخضاع تحديد مواقع تصوير الأفلام السينمائية والأعمال السمعية البصرية بدورها لرخصة التصوير؛

• إلزام الجامعات والمؤسسات ومعاهد التكوين في مجال مهن السمعي البصري للقيام بتصريح مسبق لدى المركز السينمائي المغربي، في إطار أنشطة الطلبة الذين يتابعون دراستهم بها؛

• إمكانية طلب ترخيص استغلال القاعة السينمائية من قبل شركة أو جمعية، إضافة إلى تصنيف القاعات السينمائية وفق معايير متعلقة بجودة التجهيزات التقنية وعدد الشاشات المخصصة للعروض ووسائل الراحة والاستقبال؛

• التنصيص على وجوب تصريح مسبق لدى المركز السينمائي المغربي بتنظيم الدورة الأولى للمهرجانات والتظاهرات السينمائية؛

• إدراج التزامات جديدة تتعلق ببرمجة الأفلام المغربية في القاعات السينمائية حسب عدد الشاشات التي تتوفر عليها، لتشجيع بالطبع الإنتاج السينمائي الوطني؛

• إخضاع مزاولة أي نشاط في الأنشطة المهنية المرتبطة بالصناعة السينمائية لنظام تصريح مسبق؛

• إحداث مشروع لعلامة تميز تسمى "علامة استوديو"، لأول مرة دخلناها في القانون، يمنحها المركز السينمائي المغربي لمزاولي الأنشطة المهنية المرتبطة بالصناعة السينمائية، وفق معايير وكيفيات محددة بنص تنظيمي؛

• إحداث السجل الوطني للسينما، حتى هذا لأول مرة، يتم من خلاله إشهار العقود المبرمة في مجال إنتاج الأفلام السينمائية وتوزيعها واستغلالها التجاري وجمع المعطيات المتعلقة بالصناعة السينمائية؛

• التنصيص على بطاقة المهني السينمائي، التي تمنح للتقنيين السينمائيين، سواء خريجي مؤسسات التكوين في المجال أو أولئك الذين راكموا تجارب مهنية، وطنية أو دولية؛

• إلزام شركات الإنتاج ومستغلي القاعات السينمائية بتشغيل تقنيين مغاربة في المجال والاستعانة بمتدربين مغاربة لتمكينهم من صقل مواهبهم وكفاءاتهم النظرية بتجارب مهنية في مجال المهن المرتبطة بالصناعة السينمائية، مع الإحالة إلى نص تنظيمي صلاحية تحديد نسب ومجال تخصص كل منهما؛

• إفراد قسم خاص بالمركز السينمائي المغربي، تم التنصيص فيه على إسناد تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصناعة السينمائية إلى المركز، حيث أناط به اختصاصات جديدة، تمكنه من الارتقاء بالصناعة السينمائية وتطوير القطاع السينمائي وعقلنة تدبيره.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

تلكم هي محاور وأهداف مشروع القانون المعروض على أنظاركم للدراسة والتصويت، ومع الشكر لجميع أعضاء ورؤساء الفرق والمجموعات على اهتمامكم بهذا المشروع، وهو اهتمام يعكس الإرادة المشتركة لتطوير المجال السينمائي وتعزيز قدرته على تشجيع الاستثمار، وخلق فرص شغل جديدة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للمقرر، وأعتقد بأنه المقرر ستنوب عليه الأستاذة السيدة فاطمة الإدريسي.

تفضلي السيدة فاطمة الإدريسي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة دراستها لمشروع القانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، كما وافق عليه مجلس النواب في 4 نونبر 2024.

وتدارست اللجنة هذا المشروع، مشروع القانون، خلال الاجتماعات التالية، الخميس 7 نونبر 2024، الخميس 14 نونبر 2024 والإثنين 25 نونبر 2024، تحت رئاسة السيد عبد الرحمان الدريسي، رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل، وكذا عدد من السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وبعد العرض القيم والشامل الذي قدمه السيد الوزير أمام اللجنة، أشاد السادة المستشارين بمقتضيات هذا المشروع القانون، الذي أتى بعد مرور أكثر من 20 سنة على تنظيم هذا القطاع، والذي جاء بجملة من المستجدات بالغة الأهمية، والتي تبقى قليلة لوضع الأسس الأولى والمرتكزات الأساسية لإحداث ثورة في مجال الصناعة السينمائية.

ولوحظ أن الصناعات السينمائية في بلادنا لاتزال تواجه تحديات جسيمة، أبرزها نقص التمويل الذي يمثل عائقا أمام الإنتاجات الوطنية ويؤثر على جودة الأفلام المغربية وقدرتها على المنافسة الدولية، مع العلم أن تطوير البنية التحتية السينمائية مازال يتطلب استثمارات أكبر لبناء استديوهات وتجهيزات متطورة تتماشى مع احتياجات

الصناعة السينمائية العالمية.

هذا، وفي هذا السياق تمت المطالبة بما يلي:

• ضرورة توضيح الوضع الاجتماعي للعاملين في شركات الإنتاج، خاصة وأن علاقتهم مع صندوق الضمان الاجتماعي غير سليمة، حيث تم الإلحاح على إلزامية التصريح بالعمال؛

• عدم التضييق على العمل الجمعوي لتحقيق قفزة نوعية على المستوى الثقافي والاجتماعي والسينمائي، مع التأكيد على أن التنشيط الثقافي مرتبط بتقوية الجمعيات؛

• إيجاد حلول لتجاوز النقص الموجود على مستوى القاعات السينمائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي معرض جوابه على أسئلة السادة المستشارين وملاحظاتهم القيمة، أكد السيد الوزير بأن الحكومة جاءت برؤية شاملة في مجال الثقافة والصناعة السينمائية، والتي ساهمت في خلق استثمار كبير بتنسيق مع قطاع الاتصال والثقافة والعمل على فتح مجموعة من القاعات السينمائية في مجموعة من المراكز الثقافية، خاصة في المدن الصغرى، مضيفا أن هذا المشروع قانون جاء ليساير التقدم الذي عرفه مجال الصناعة السينمائية على مختلف المستويات، ولا سيما على المستوى التكنولوجي، وذلك لتحقيق انتقال يرمي إلى النهوض بالسينما المغربية في أبعاده الاقتصادية والاستثمارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تقدمت الحكومة بتعديل واحد كما تقدمت بعض الفرق البرلمانية والسيدان المستشاران خالد السطي ولبنى علوي بعدة مقترحات تعديلات بلغ مجموعها 84 تعديلا، همت عدة مقتضيات من هذا المشروع قانون، حيث تم قبول البعض منها، بعد إعادة صياغتها بصيغة اللجنة، فيما تم رفض باقي التعديلات، مما أدى بأصحابها إلى سحب جزء منها والتشبث بالجزء الآخر.

وخلال الاجتماع المخصص للتصويت على التعديلات المقدمة على مشروع القانون، صادقت اللجنة على مشروع القانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي مادة، مادة، وعلى مشروع القانون برمته معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 01.

السلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الآن غادي ندخلو فالمناقشة، كيف كتعرفو اللي بغا يتدخل مرحبا أهلا وسهلا، اللي بغا يقدم المداخلة مكتوبة كذلك، اللي بغيتو.

ياالاه إذن المداخلات باش ندوزو مباشرة.

غادي يجي دابا المخازني غادي يدور عليكم باش ياخذ المداخلات.

بغيتي تدخل؟ تفضل، يحساب لي.. ما سمعتكش.

<u>المستشار السيد لحسن الحسناوي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع قانون رقم 18.23 المتعلق بالصناعة السينمائية وإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي.

وأود في البداية أن أشيد بالروح الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والتي عبر عنها الجميع بكل مسؤولية خلال مناقشة مشروع القانون الذي نحن بصدد المصادقة عليه في هذه الجلسة الدستورية.

كما نغتنمها مناسبة، لنهئ السيد وزير الثقافة والشباب والتواصل على هاذ المشروع الذي رأى النور بعد مرور أكثر من 20 سنة على تنظيم هذا القطاع، ونهنئه على سعة صدره وحسن إصغائه وتفاعله مع كافة المداخلات أثناء مناقشة مضامين هذا المشروع وحرصه على أن تمر جميع مراحل تقديمه ومناقشته والتصويت عليه داخل اللجنة في جو أخوي مسؤول، بعيد عن أي مزايدات.

جو هدفه الأهم والوحيد تأهيل القطاع السينمائي ليكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الرسالة الملكية السامية، التي وجهها جلالته إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول السينما سنة 2012 وكذا تفعيلا لالتزامات الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من المؤكد أن ما وصل إليه مجال السينما على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة من تطورات متسارعة، تحتم علينا أن نسايرها، ولعل مشروع القانون الذي نحن بصدد التصويت عليه سيضع الأسس الأولى والمرتكزات الأساسية لإحداث ثورة في مجال الصناعات السينمائية الوطنية، وسيعمل - لا محالة - على تعزيز دور المركز السينمائي المغربي في مجال الصناعة السينمائية، ما سيمكن من ضبط القطاع وتنظيمه وفق مبادئ الحكامة الجيدة ووضع حد للتلاعبات والاختلالات التي يعرفها المجال السينمائي برمته.

من جهة أخرى، سيساهم هذا المشروع القانون في تشجيع الاستثمار داخل البلاد في هاذ المجال الحيوي الذي بات صناعة قائمة بذاتها، وبالتالي سيساهم في خلق فرص شغل لشريحة واسعة من المواطنين، وسيؤثر إيجابا على مجموعة من القطاعات، سواء في الصناعة أو التجارة أو السياحة، وسيكون أداة دعائية وتسويقية لثقافتنا ومؤهلاتنا السياحية عبر العالم، خاصة وأن العديد من المناطق المغربية تتوفر على مؤهلات طبيعية تستأثر باهتمام شركات الإنتاج العالمية ولعل مدينة ورزازات التي تعتبر بمثابة هوليود المغرب وقبلة لتصوير عدة إنتاجات سينمائية عالمية لخير دليل على ذلك.

في الأخير، وانطلاقا من حرصنا في فرق الأغلبية على دعم كل المبادرات التي من شأنها النهوض ببلادنا في كافة المجالات، فنحن ندعم هذا المشروع والتغييرات التي جاء بها، ونصوت على مشروع قانون رقم 18.23 المتعلق بالصناعة السينمائية وإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي بالإيجاب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل هناك من يريد أن يتدخل؟

أعتقد لا أحد.

اللي بغا يهضر، دابا أنا عرضت عليكم السيد الرئيس، تفضل.

السيد الرئيس بغيتي تدخل ولا تسلم؟

المستشار السيد مبارك السباعي:

لا، مادام الإخوان تدخلو في هذا.. حتى احنا غادي نتدخلو.

السيد رئيس الجلسة:

هاذيك هي الثقافة.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، الذي جاء لمراجعة ترسانة قانونية متجاوزة تهم تنظيم المشهد السينمائي الوطني، وهي مناسبة سانحة تمكننا، في الفريق الحركي، من إبراز مواقفنا وتصوراتنا حول هذا المشروع الهام، من زاوية المعارضة الحركية البناءة والمسؤولة والمنتصرة دائما للمصلحة العليا للوطن.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن هذا النص الذي نحن بصدد مناقشته اليوم - لا محالة - سيشكل نقلة نوعية في مجال تنظيم الصناعة السينمائية بأبعادها الاقتصادية والاستثمارية، في إطار الملاءمة والانسجام مع التقدم التقني والتكنولوجي الذي يعرفه القطاع، بغية ضمان مواكبته للتحولات التي يعرفها القطاع السينمائي على الصعيد الدولي، كما يشكل أيضا هذا المشروع أساسا قانونيا لتطوير آليات الحكامة المتعلقة بتنظيم المركز السينمائي المغربي وتعزيز دوره في تطوير وعقلنة ودمقرطة الصناعة السينمائية ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش مضامين هذا النص الهام، نثمن في الفريق الحركي المستجدات التي جاء بها والتي تستهدف دمقرطة القطاع السينمائي وتحديثه وعقلنته، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: توحيد وتحديد شروط منح وإيقاف وسحب التراخيص المتعلقة بأنشطة الصناعة السينمائية المرتبطة بمزاولة نشاط الإنتاج السينمائي، وتصوير فيلم سينمائي، أو عمل سمعي بصري أو توزيع فيلم سينمائي أو استيراد أو تصدير فيلم سينمائي لأغراض تجارية واستغلال قاعات سينمائية.

وكذلك، إحداث نوعين من الاعتماد الممنوح لشركات الإنتاج التي تعتزم القيام بتنفيذ الإنتاج السينمائي، هما الاعتماد الوطني والاعتماد الدولي.

وأيضا ننوه في الفريق الحركي بالتنصيص في المشروع على إحداث

لجنة مشاهدة الأفلام السينمائية التي تسهر على احترام الأفلام السينمائية لثوابت المملكة وللنظام العام.

كما أن المشروع ربط الاستغلال التجاري لكل فيلم سينمائي بحصول شركة توزيع الأفلام السينمائية على تأشيرة يسلمها المركز السينمائي المغربي، كما ربط أيضا عرض كل فيلم سينمائي في مهرجان أو تظاهرة سينمائية أو نشاط ثقافي بالحصول على التأشيرة الثقافية، يمنحها المركز السينمائي المغربي بعد استطلاع الرأي المطابق للجنة المشاهدة.

كما نثمن أيضا في الفريق الحركي التنصيص على إحداث السجل الوطني للسينما، تدون فيه جميع المعطيات المتعلقة بالصناعة السينمائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

هي مناسبة كذلك للتنويه والإشادة بالنقاش الجاد والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية أثناء دراسة هذا النص، منوهين كذلك بالتفاعل الايجابي للسيد وزير الشباب والثقافة والتواصل مع ملاحظات واستفسارات السادة والسيدات المستشارين، وكذا مع بعض التعديلات المقدمة، ومنها تعديلات فريقنا.

ولكل هذه الاعتبارات، وانسجاما مع تصويتنا في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، سنصوت في الفريق الحركي بالإيجاب على هذا المشروع.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

أعتقد الكلمة لبنى علوي، ولكن (Régie) الوقت الله يرضي عليكم.

أنا ما شفتك ولكن شفت لبنى.

واخا غادي نشوف الاتحاد المغربي للشغل، هي في حدود 3 دقايق.

(Régie) راقب الوقت الله يرضي عليكم.

<u>المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يعتبر مشروع قانون رقم 18.23 بمثابة مدونة للسينما، والذي دمج قانونين 20.99 الخاص بالصناعة السينمائية و70.17 الخاص بتنظيم المركز السينمائي المغربي، لأن الظرفية والتحولات التي تعرفها بلادنا على جميع الأصعدة والمستويات تقتضي التغيير والإصلاح وعلى اعتبار أيضا أن الصناعة السينمائية مكون أساسي من مكونات المشهد الثقافي المغربي، ولها دور كبير في تثقيف الشعب وتخليقه وتربيته، وتعكس كذلك الواقع المعاش بكل تجلياته.

السيد الوزير المحترم،

نثمن المقاربة التشاركية التي نهجتها وزارتكم بإشراك العديد من الفاعلين، من ضمنهم نقابة الغرفة المغربية للتقنيين والمبدعين السينمائيين، المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للصحافة والإعلام والاتصال، المنضوية بدورها تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، حيث أكدوا بارتياح إدراج جملة من المحاور التي طالما ناضلوا من أجلها، ومن ضمنها:

- تقوية دور الموزعين في المنظومة، وفصل التوزيع عن مستغلي القاعات السينمائية كخطوة مهمة ستعزز دور الموزعين وتخلق المزيد من فرص الشغل؛

- توسيع اختصاصات المركز، عبر تقنين وضبط مجموعة من المهن المرتبطة بالسينما كالإنتاج، تنفيذ الإنتاج، التوزيع، استغلال القاعات، المهرجانات، الرخص، تدبير السجل الوطني وغيرها من المهام، مما يضمن بيئة عمل سليمة والقطع مع الممارسات غير القانونية؛

- الرفع من مشاركة الهيئات المهنية في المجلس الإداري، والتي كانت حكرا فيما سبق على بعض الهيئات دون أخرى.

السيد الوزير،

أمامكم قانون إطار والعديد من النصوص التنظيمية التي يجب إخراجها إلى حيز الوجود أولا، لأن العديد من قوانين الإطار لم تفعل نصوصها التنظيمية، وأصبحت بالتالي دون فائدة أو معطل جزءا كبيرا منها.

ثانيا، إخراج إلى حيز الوجود وبالكيفية المضمونة التي ينتظرها الجميع، ودائما مع إعمال المقاربة التشاركية لكافة الفاعلين، وعلى رأسهم النقابات، مع عدم إغفال الجانب الاجتماعي لمختلف المهنيين.

ننوه بالتعاطي الإيجابي مع بعض التعديلات التي تقدم بها فريقنا، خاصة التعديل الرامي لإدراج شرط تسوية الوضعية الاجتماعية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمهنيين في مختلف الشركات المدرجة ضمن هاذ النص القانوني، من أجل مكافحة الغش الاجتماعي وضمان العدالة الاجتماعية للمهنيين.

لكل هذه الاعتبارات، السيد الوزير، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سنصوت بالإيجاب مع هاذ مشروع القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لك السيدة المستشارة لبنى.

تفضلي في دقيقة ونصف.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، كما وافق عليه مجلس النواب.

هي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا النص القانوني، الذي يهدف إلى النهوض بقطاع السينما ببلادنا، ليكون رافعة للتنمية على اعتبار الدور الذي تضطلع به السينما اليوم للتعريف بالمؤهلات الحضارية والطبيعية لمجتمعنا.

كما يهدف هذا القانون إلى تمكين المركز السينمائي المغربي من اختصاصات جديدة تؤهله لمواكبة التحولات التي يعرفها هذا القطاع داخليا وخارجيا.

وفي هذا السياق، تقدمنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين بمجموعة من التعديلات التي همت بالأساس حماية المستخدمين العاملين بالمركز وضمان حقوقهم وضمان الكفاءة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المخرجين العاملين في القطاع، فضلا عن ضمان احترام الأخلاق العامة.

ولهذا سنصوت بالإيجاب على هاذ المشروع القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ممتاز جدا.

السيد الوزير، لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك.

شكرا.

إذن ندوزو مباشرة للتصويت:

المادة الأولى: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

إذن صوت على هاذ المادة بالأغلبية.

المادة 2:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 3:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 4: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 5:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 6:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 7:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 8:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 9:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 10:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 11:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 12:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 13:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 14:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 15: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 16:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 17:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 18:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 19، ورد بشأنها تعديل من السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى.

تقديم التعديل.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

"يلتزم صاحب رخصة تصوير فيلم سينمائي أو العامل السمعي البصري باحترام السيناريو لثوابت الممكلة والنظام العام والأخلاق العامة وبعدم إدخال أي تعديل جوهري عليه".

هذه العبارة جاءت في النص الأصلي المصادق عليه في المجلس الحكومي، وتم تعديلها في مجلس النواب، ونقترح إعادتها لأن الأخلاق العامة تختلف عن النظام العام، ولأن من ثوابت المملكة الدين الإسلامي الذي يعد مرجعا أساسيا لأخلاق المجتمع المغربي، كما أن القانون الجنائي يميز بين النظام العام والأخلاق العامة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، موقفكم من هذا التعديل.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

التعديل غير مقبول، لأن مفهوم النظام العام هو أشمل من مفهوم الأخلاق العامة.

ثانيا، في إطار حتى يكون واحد التجاوب، لأننا احنا تنتكلمو على مبدعين وفنانين، يكون واحد القانون تقدمي، تجاوبا مع المنتظرات ديالهم، لابد أن يكون هناك واحد الإشارة بأننا نحن مع الانفتاح.

بالطبع كاين القيم ديال المملكة المغربية، كاين ثوابت المملكة المغربية، راه كاينين في القانون، ولكن ننفتحو على الثقافة والفن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 09.

إذن رفض التعديل.

الآن غادي نعرض:

المادة 19: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 20:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

إذن المادة مقبولة بالأغلبية.

المادة 21:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 22: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون = 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 23:

الموافقون = 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 24:

الموافقون = 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 25:

الموافقون = 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 26:

الموافقون = 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 27:

الموافقون = 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 28:

الموافقون = 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 29:

الموافقون = 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 30:

الموافقون = 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 31 ورد بشأنها تعديل من طرف السيد المستشار خالد السطي والسيدة لبنى.

قدموا التعديل.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

نفس التعليل اللي تقدمنا به حول الأخلاق العامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقفكم السيد الوزير من هاذ التعليل.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

نفس الرفض ونفس التفسير.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل على التصويت:

الموافقون = 02؛

المعارضون= 35؛

الممتنعون= 09.

إذن التعديل مرفوض.

غادي نعرض المادة 31: (كما وردت علينا من طرف اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 32: (كما وردت علينا من طرف اللجنة)

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

ولكن رفعي، ماشي كل واحد، ارفعوا، نعم؟

واخا المادة 32، دابا إذا وقع التصويت وعيطنا بالأسماء لا يغير.

المادة 33:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05

حتى ندوزوها، احنا داخلين في التصويت، احنا داخلين في التوصيت غير ندوزو هذو.

يالاه.

المستشار السيد مبارك السباعي:

.. بأن انعقدت لجنة أخرى. الله يحفظكم السيد الرئيس، ضبطوا لنا هاذ المسائل هاذي، راه لا يعقل، احنا دابا احنا في جلسة عامة والنظام الداخلي راه واضح ديالنا السيد الرئيس، راه نهار ملي تتكون عندنا جلسة تشريعية ولا جلسة عمومية راه ما خص يكون اللجن، غير باش نكونو واقعيين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الملاحظة معقولة.

ولكن قرار..

المستشار السيد خليهن الكرش:

لا، راه خص دابا تعطي التعليمات ديالك باش توقف اللجنة، لأنه ماشي أخلاقي تكون جلسة عامة تشريعية كاينة، وكاينة لجنة. يا نختاروا اللجنة، يا نختاروا الجلسة العامة، هاذي ما فيهاش الملاحظة هذي فيها تطبيق النظام الداخلي بوضوح، باش تواضحو هذا ولى العبث التشريعي، ما يمكنش نخدمو هذا بـ 20 خط بطريقة شي عاقد لجنة وشي خدام وشي مريح، هذا يا إما نتفاهمو كاع ولا..

السيد رئيس الجلسة:

يالاه اجلس.

السيد المستشار..

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس، اسحب.. ماشي من حقك تقول ليا اجلس.

السيد الرئيس اسحب هاذ الكلمة ديال اجلس، ماشي من حقك تقول لي جلس، ما تقوليش جلس، اسحب هاذ الكلمة، ماشي من حقك تقول لي اجلس، لا اسمح لي اسحبها ما لنا احنا في قسم، ولا أسيدي اسحبها، ماشي من حقو يقول لي جلس.

السيد رئيس الجلسة:

على أي هياكل..

تنسحبها.

شكرا تنسحبها.

على أي، الله يرضي عليكم، الهياكل ديال المجلس، سواء المكتب ولا كذلك ندوة الرؤساء قرروا هاذ اللجنة وقرروا هاذ الجلسة أشنو بغيتو نديرو؟

المستشار السيد خليهن الكرش:

مقرروش اللجنة أسيدي، راه هنا نظام داخلي، والنظام الداخلي يجمعنا كاملين.

السيد رئيس الجلسة:

الله يرضي عليك، الله يرضي عليك، إيلا بغيتي تهضر خوذ الكلمة.

المستشار السيد نور الدين سليك:

القانون الداخلي ديالنا منبثق من الوثيقة الدستورية ديال بلادنا، ما غيمكنش حسب القانون أن جلسات تكون في نفس الوقت اللي كاينة الجلسة العامة، احنا تنتوجهو لكم بصفتكم عضو ديال المكتب، وبصفتكم نائب الرئيس وبصفتكم مسير لهاذ الجلسة، يا إما نرفعو الجلسة باش تحبس الجلسة الأخرى ونكملو الأشغال تاعنا أو اعطيو تعليمات تاعكم من تما على أساس الإخوان اللي مشاو ما يورطوش حتى الحكومة، ما يورطوش حتى الحكومة في واحد الإشكال اللي غادي يولي دستوري.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أعتقد بأنك حتى أنت حضرتي في ندوة الرؤساء اليوم، وقررو بأنه هاذ اللجنة تكون.

إيه كاين لجن، على أي فكو هاذ الشي الله يرضي عليكم.

صافي غادي نفكو هاذ الشي، غادي نفكو هاذ الشي، بغيتو الله يرضي عليكم.

المجلس أشنو بغى؟ نرفعو الجلسة نرفعوها.

ما رفعوهاش.

ولكن أشنو غادي ندير أنا؟

خذ الكلمة.

المستشار السيد لحسن نازهي:

كانت اللجنة ديال الداخلية وما كملتش الأشغال ديالها، وكان اتفاق داخل اللجنة الداخلية أنه فاش تسالي اللجنة العامة نستأنفو النشاط، الاشتغال ديالنا، ما فهمتش علاش الإخوة مشاو اشتغلو دابا، هذا كان اتفاق داخل اللجنة، ما فهمتش الإخوان مشاو مجتمعين دبا؟ تيخص يوقفو الأشغال ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

.. المستشارين ولكن أحرار.

غادي نعطيو التعليمات باش يلتحقو للجلسة، ما عندنا ما نديرو، صافي؟ ياالاه.

المادة 34:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 35:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 36:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 37:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 38، ورد بشأنها تعديل من طرف السيد خالد السطي والسيدة لبنى علوي.

شي واحد يتفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بطبيعة الحال التعديل ديالنا كذلك في نفس السياق، "لا يجوز للمركز السينمائي المغربي منح تأشيرات الاستغلال التجاري لأي فلم سينمائي، يتضمن محتوى مخالفا لثوابت المملكة أو النظام العام أو الأخلاق العامة"، وبغينا نضيفو كذلك "الأخلاق العامة"، علاش؟

بطبيعة الحال، كيف ما قالت السيدة المستشارة، هاذ العبارة جاءت في مشروع ديال الحكومة، الحكومة اللي جابت هاذ الشي، في المجلس الحكومي، وتم حذفها في مجلس النواب، أو تعديلها في مجلس النواب.

لذلك نحن نقترح إعادتها إلى حيث كانت، حينما نتحدث، بطبيعة الحال، هاذ القضية ديال الأخلاق العامة علاش؟ لأن القانون الجنائي، السيد الوزير، يميز بين النظام العام والأخلاق العامة، ما يسمحش

الوقت باش ندخلو في التفاصيل الكاملة، ولكن القانون الجنائي يميز بين النظام العام والأخلاق العامة.

لذلك، نعاودو نتمناو على أن الحكومة على الأقل ترجع هاذيك العبارة اللي جابتها بعد مصادقة المجلس الحكومي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، رأيكم في التعديل.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

هذا ليس بقانون جنائي، هذا قانون للسينما، المبدعين الفنانين، والحكومة إلى جابتها في الأول واعتبرت بأنها خصها تعدل، وصلحت ذاك الشي اللي جابتو، ما كانش مشكل، هاذ الحكومة ما عندهاش هاذ الإشكال ديال إصلاح بعض الإشكاليات اللي يمكن كاع اقتراح وكان نقاش من بعد، والإخوان في مجلس النواب والمستشارين قنعونا بهذه النقطة.

لهذا هاذ التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي نعرض التعديل على التصويت:

الموافقون = 02؛

المعارضون= 35؛

الممتنعون= 08.

الآن التعديل مرفوض.

غادي نعرض المادة كما جاءت بها اللجنة:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 39:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

المادة 40:

الموافقون= 39؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 41:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 42:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 43:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 44:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 45:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 46:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 47:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 48:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 49:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 50:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 51: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 52:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 53:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 54:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 55:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 56:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 57:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 58:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 59:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 60:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 61:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 62:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 63:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 64:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 65:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 66:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 67:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 68:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 69:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 70:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 71:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 72:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 73:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 74:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 75:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 76:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 77:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 78:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 79:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 80:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 81:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 82:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 83:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 84:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 85:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 86:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 87:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 88:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 89:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 90:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 91:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 92:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 93:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 94:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 95:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 96:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 97:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 98:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 99:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 100:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 101:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 102:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 103:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 104:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 105:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

المادة 106:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

الآن غادي نعرض المشروع برمته:

الموافقون= 34؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05؛

إذن، و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

شكرا السيد الوزير.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) مداخلة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي.

إن ما أصبحت تعرفه الصناعة السينمائية من تطور على الصعيد الدولي وما تشكله من أهمية ضمن النسيج الاقتصادي للدول فرض على بلادنا ضرورة التوجه نحو إحداث صناعة سينمائية مسايرة لما عرفه هذا المجال من تطور على الصعيد الدولي وأيضا لما تشهده بلادنا من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية..

ونظرا لما لهذا المشروع من أهمية على تطوير الصناعة السينمائية الوطنية وتأهيل القطاع السينمائي وجعله رافعة للتمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اخترنا التفاعل معه من خلال المحاور التالية:

أولا: نثمن دمج القانون المتعلق بالسينماتوغرافية والقانون المنظم للمركز السينمائي المغربي في نص واحد ليشكلا منظومة قانونية واحدة؛

ثانيا: إن توحيد المبادئ والقواعد الأساسية المتعلقة بتنظيم مجال السينما سيساهم لا شك في تأهيل هذا القطاع ليكون رافعة للتنمية في بلادنا وخاصة المناطق التي تتوفر على مؤهلات طبيعية تستأثر باهتمام شركات الإنتاج العالمية، ولعل مدينة ورزازات خير دليل على ذلك، باعتبارها قبلة للعديد من الانتاجات السينمائية العالمية؛

ثالثا: تكمن أهمية هذا المشروع في أن السينما أصبحت وسيلة لإبراز قيمنا وتقاليدنا وثقافتنا العريقة، كما أنها أصبحت أداة توجيهية تساهم في توعية المجتمع بطرح قضايا جوهرية اجتماعية وسياسية؛

رابعا: فبالإضافة الى دورها الثقافي فإن السينما أصبحت تشكل محركا اقتصاديا قويا في العديد من الدول، وكذا خلق سوق شغل واعدة، بالإضافة الى مساهمتها في تطوير الاستثمارات الوطنية عبر خلق صناعات متعددة مرتبطة بالإنتاج الفني والإعلامي؛

خامسا: إنه بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي عبر منحه اختصاصات جديدة سيساهم في تنظيم وتطوير هذا القطاع وجعله قطاعا حيويا، كما أنه يكون بإمكانه دعم وجلب الإنتاجات السينمائية الأجنبية؛

سادسا: إن الارتقاء بالصناعة السينمائية يتطلب خلق شراكات متينة ودعما عبر إنشاء صناديق جديدة لتعزيز البنية التحتية المرتبطة بالصناعة السينمائية؛

سابعا: وفي إطار تنمية هذا القطاع والنهوض بالاستثمارات السينمائية وتصديرها ندعو الى تعزيز الشراكات مع منصات العرض الرقمية الدولية والمحلية لتمكين الأفلام المغربية من الوصول الى جمهور أوسع على المستوى العالم وأيضا الاستفادة من الجمهور الذي توفره هذه المنصات داخل المغرب وخارجه؛

ثامنا: ندعو الى الاهتمام أكثر بالتكوين والتأطير من خلال معاهد السينما وبرامج التأهيل وذلك وفق روسة شمولية لدعم المواهب وتحفيزها، مما يعزز إنتاج أفلام سينمائية مغربية ذات جودة تنافسية.

إن ما نطمح إليه هو ألا تبقى السينما مجرد صناعة، بل يجب أن تصبح أداة قوية ناعمة تستطيع بلادنا من خلال أعمالها السينمائية أن تتواصل مع العالم وتستعرض قدراتها على الإبداع والابتكار، مما يعزز من الروابط الثقافية بين بلدنا والشعوب، كما يمكنه أن يكون أداة دبلوماسية موازية قادرة على التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي وتعزيز العلاقات الدولية وتحقيق نفوذ ثقافي دولي.

2) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

إن مناقشة مشروع القانون رقم 18.23 يفتح الباب أمام تقييم شامل لواقع الصناعة السينمائية في بلادنا، لكنه يطرح كذلك مخاوف جوهرية بشأن بعض مواده التي قد تحد من تطور القطاع وتؤثر سلبًا على المهنيين والمبدعين.

السيد الرئيس المحترم،

إن من أبرز عوائق خلق انتاجات وطنية سينمائية هو التضييق على الاستقلالية المهنية، حيث إن المادة المتعلقة بترخيص مزاولة النشاط السينمائي تثير تحفظات كبيرة، فالحصول عن طريقها على الاعتمادات الوطنية والدولية لن يكون يسيرا مع شروط مماثلة وهو ما يعوق الفاعلين الشباب والمبدعين المستقلين، ويُقصي الشركات الناشئة التي لا تملك الموارد الكافية لتلبية هذه المتطلبات، وهو ما يخلق اشكالات مرتبطة بمبدأ تكافؤ الفرص بدلاً من تحفيز المواهب الشابة والمستقلة المحلية على الإبداع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

إن هذا المشروع لازال يجتر إشكالية العلاقة ما بين الرقابة وحرية التعبير، فرغم التطور الملحوظ الحاصل على هذا المستوى إلا أننا لازلنا غير قادرين على تحديد كل حدود التماس بشكل واضح بين حرية التعبير وسلطة الرقابة، ما يترك المجال مفتوحا للتأويل ويصعب من

عملية إنتاج أفلام سينمائية قادرة على المنافسة عالميا ورفع الراية المغربية في المحافل السينمائية الكبرى والمهرجانات العالمية.

كما نسجل، السيد الوزير المحترم، باستغراب غياب رؤية تحفيزية واضحة داخل المشروع، حيث أن النصوص تُركز على تعزيز أدوار المركز السينمائي المغربي، إلا أن المشروع يغفل عن تقديم حلول واقعية لمشاكل تمويل الإنتاج السينمائي وتحفيز الاستثمار، في غياب تام لإجراءات تُشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة، عبر آليات دعم مثل الإعفاءات الضريبية أو تسهيل الوصول إلى التمويل، بما يعزز الإنتاج الوطني والدولي خارج دعم المركز السينمائي.

كما نلاحظ، السيد الوزير المحترم، أن مقاربتكم لهذا القانون لم تنطلق من أول مراحله أو من أهم نقاط بدايته ألا وهي التأليف، حيث نلمس غيابا تاما لرؤية واضحة للإنتاج في مرحلة التأليف أو كتابة السيناريو كما لو أنها مرحلة خارج الصناعة، في حين أنها أهم مراحلها، بل وأساسها وأساس الإبداع فيها، وهي النقطة التي تبقى نقطة ضعف داخل عملية بناء الفيلم المغربي.

في هذا الإطار، تقدم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بعدة مقترحات تعديلات مهمة، على رأسها إضافة شرط سلامة وضعية الشركات لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي، لضمان حماية حقوق العاملين في القطاع وهو ما استجبتم له مشكورين، بالإضافة إلى عدة تعديلات أخرى للشركات، همت تيسير الشروط لبعض الشركات الصغيرة والمبدعين المستقلين وتحسين النصوص المتعلقة بالمساطر الإدارية.

كما لا يفوتنا، السيد الوزير المحترم، أن نؤكد على أن هذا المشروع جاء ليكرس من المركزية، حيث تمنح مواد القانون سلطات واسعة للمركز السينمائي المغربي في منح التراخيص ومراقبة الأنشطة، دون خلق مندوبيات أو فروع جهوية، مما قد يؤدي إلى تباطؤ الإجراءات وزيادة البيروقراطية في غياب أي بعد لامركزي أو جهوي فيما يخص صناعة مهمة يمكن لها خلق التنمية وإحداث مناصب الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

نؤمن بأهمية هذا المشروع لتنظيم القطاع، لكن اسمحوا لنا أن ننقل لكم تخوف العديد من المهتمين والفاعلين في المجال حول طريقة تنزيله بشكل يضمن التوازن بين حرية الإبداع، العدالة المهنية وتطوير القطاع.

إن الصناعة السينمائية ليست مجرد صناعة اقتصادية قادرة على خلق الثروة، بل هي أيضا وسيلة تعبير حضاري وثقافي تقيس قيمة الشعوب وتطورها، ما يفرض أن تحظى بقوانين مشجعة، لا تلك التي من الممكن أن تزيد في تقييدها واحتكارها من طرف الشركات الكبرى فقط على مستوى المركز.

وشكرا.

3) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يَطِيبُ لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصص للمناقشة العامة لمشروع قانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي.

وهو مشروع القانون الذي يكتسي أهمية كبيرة، لكونه يرتبط بأحد القطاعات الاستراتيجية ببلادنا، قطاع الصناعة الثقافية والإبداعية، بالنظر إلى أهدافه الكبرى الرامية إلى تأهيل القطاع السينمائي ليكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والدفع به نحو الاحترافية لمواكبة التطورات التي يعرفها القطاع على الصعيد الدولي، وأيضا تقوية دور المركز السينمائي المغربي الذي أصبح فاعلا مركزيا في القطاع.

وكما نعلم جميعا، فبعد مرور أكثر من عشرين سنة على صدور القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، أصبح من الواضح أن هذا القانون لم يعد يُساير التقدم الذي يعرفه القطاع السينمائي على مختلف المستويات، لا سيما المستوى التكنولوجي في مجال الصناعة السينمائية؛

فمنذ صدور القانون رقم 20.99 سنة 2001 شهد القطاع تحولات هامة، تطور فيها الإنتاج المغربي، وأصبح المغرب وجهة جذابة للإنتاجات العالمية، كما تطورت المنظومة السينمائية مع ظهور فاعلين جدد وبروز تقنيات جديدة.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن هذه المبادرة التشريعية، لاسيما وأنه لطالما أكدنا خلال السنوات الماضية على ضرورة إصلاح القانون المنظم، وتقديم إطار تشريعي ملائم لتطوير القطاع ويستجيب لانتظار المهنيين وللقطاع الخاص، ويساهم أيضا في تنزيل المبدأ السامي المتمثل في تيسير ولوج الأطفال والشباب إلى الثقافة، لأنه وكما نعلم جميعا، الثقافة هي الأداة الأساسية لتربية الشباب.

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع هذا القطاع، على الرغم من المضامين الإيجابية التي

جاء بها، فإنه يثير لدينا العديد من الملاحظات حول بعض من مواده، سأكتفي بإثاره بعضها، فعلى سبيل المثال:

1- كثرة الإحالة على النصوص التنظيمية لتطبيق هذا القانون: وهنا أود أن أؤكد لكم، السيد الوزير، على أن السعي إلى تقديم إطار تشريعي يستجيب لانتظارات الفاعلين لا يمكن أن يتحقق إلا بتقديم نص قانوني واضح وشفاف، وكما نعلم جميعا فالعديد من القوانين ظلت جامدة ودون تطبيق لعدم إصدار نصوصها التنظيمية التطبيقية؛

2- وعلى مستوى التوزيع: تنص المادة 23 على أنه "لا يجوز لشركة توزيع الأفلام السينمائية استغلال قاعة سينمائية أو أكثر أو امتلاك أسهم أو حصص في رأسمال شركة تستغل قاعة سينمائية". وفي هذا الإطار أود أن أتقاسم معكم المعطيات التالية:

- بين عامي 2014 و2023 ارتفع عدد الموزعين من 9 شركات إلى 37 شركة، ما يعكس بوضوح إمكانات السوق المغربية؛

- ارتفع عدد الأفلام الموزعة بين عامي 2014 و2022 من 136 إلى 216؛

مثال شركة Megarama: استحوذت الشركة سنة 2014 على 63% من حصة سوق التوزيع، ثم 21.5% سنة 2022، فـ 35% سنة 2023.

هذا يوضح أنها لا يوجد أي وضع احتكاري فـ:

- 5 شركات فقط توزع سنويا ما بين 10 و50 فيلماً؛

- 36 شركة تقوم بتوزيع الأفلام الـ 59 المتبقية.

يتعلق الأمر بمنتجين يقومون بتوزيع أفلامهم الخاصة لأنه أكثر ربحية في النهاية والذي يتراوح عددهم بين 4 أو 5 على غرار (Pathe, Megarama...) التي تمتلك قاعات في أحياء هامة تساهم في تنشيط المشهد الثقافي بالمدن التي تتواجد بها.

لذلك، يبدو لنا أنه يجب ترك حرية المقاولة (la liberté d'entreprendre) للمهنيين، كما يحدث في باقي العالم، بحيث تمكنت السينما من التطور على الرغم من بروز المنصات الرقمية.

وفي الأخير، من المهم إيجاد توازن بين كل ما ذكر من أجل جذب المستثمرين إلى هذا القطاع، خاصة المستثمرين المغاربة والأجانب، وأيضا تثمين عدد مناصب الشغل المحدثة من قبل هذه الجهات الفاعلة.

-3 على الرغم من إشارتكم إلى أن مشروع هذا القانون يأتي لمواكبة وتقوية الصناعة السينمائية خلال العشر سنوات القادمة، إلا أننا لا نجد فيه أية إشارة للذكاء الاصطناعي، وهو الذي يحدث ثورة في القطاع في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الإطار، أود أن أذكركم بحدث بارز والمتعلق بإضراب كاتبي السيناريو بهوليود (la grève des scénaristes à Hollywood) منذ أكثر من سنة ونصف.

وهذا الحدث كشف عن انشغالات المهنيين في الصناعة الثقافية والإبداعية في مواجهة الذكاء الاصطناعي، حيث عبر كاتبو السيناريو عن رفضهم لاستعمال تقنية الذكاء الاصطناعي فى المجال الإبداعي، وعن تخوفهم عن تعويض عملهم بالتقنيات التكنولوجية، ويعكس هذا الصراع أن الذكاء الاصطناعي أصبح يتجاوز الأنظمة التقليدية، ويؤثر بشكل مباشر على التشغيل، حقوق المؤلف، وطبيعة الأعمال المنتجة.

وهو ما يقودنا إلى التأكيد على ضرورة تقديم إطار تشريعي يواكب التطورات التكنولوجية من أجل حماية مصالح المهنيين المغاربة، كما أن عدم مواكبة هذا التحول من شأنه التأثير على القدرة التنافسية لصناعتنا الثقافية والإبداعية في مواجهة فاعليين دوليين سبقونا في إدماج وضبط هذه التقنية.

لذلك فإن وضع رؤية طويلة الأمد لقطاعنا السينمائي، تدمج الذكاء التكنولوجي، تشكل آلية للإبداع ولحماية المهن الثقافية والإبداعية.

السيد الوزير المحترم،

نجدد في الختام، تثميننا لهذه المبادرة التشريعية الرامية إلى مراجعة القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، الذي أصبح متجاوزا، ولم يعد يُساير التقدم الذي يعرفه القطاع السينمائي على مختلف المستويات، ونحن أن يساهم مشروع القانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وبإعادة تنظيم المركز السينمائي في الاستجابة لكافة انتظارات الفاعلين والمهنيين وأن يساهم في تطوير القطاع السينمائي ببلادنا.

ونحن سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

محضر الجلسة رقم 195

التاريخ: الثلاثاء 30 جمادى الأولى 1446هـ (3 ديسمبر 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم

أعلن عن افتتاح جلستنا الدستورية هاته.

السادة والسيدات أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هاته الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أحيل الكلمة على السيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس بالأسبقية، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 27 نونبر2024 إلى تاريخه بـ:

- 5 أسئلة شفهية؛

- 6 أسئلة كتابية؛

- 9 أجوبة كتابية.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد يوم غد الأربعاء 4 دجنبر 2024، مع جلستين عامتين، تخصصان للمناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

ستنطلق الأولى على الساعة العاشرة والنصف صباحا؛ أما الجلسة العامة الثانية فستنعقد على الساعة الثالثة بعد الزوال.

وسيواصل المجلس يوم الخميس 05 دجنبر 2024 دراسة المشروع، ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا، بالتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

فيما ستتم مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية برمته، ابتداء من الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال من نفس اليوم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

بعد الترحيب بالسيد الوزير، نستهل جدول أعمال هاته الجلسة بالسؤالين الموجهين لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية حول "التأطير الديني"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

البداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "التأطير الديني لمغاربة العالم".

تفضل السيد الرئيس، السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير، التأطير الديني لمغاربة العالم، سؤال طويل وعريض، واليوم الفريق الاستقلالي يريد إضاءة.. يريد ماذا تقوم به أو ما تقوم به وزارة الأوقاف بخصوص توعية المغاربة المقيمين في الخارج؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثاني موضوعه "التأطير الديني لأبناء الجالية المغربية بالخارج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التأطير الديني لأبناء الجالية المغربية بالخارج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ الخمار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته الأكرمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

نشكر السيدين المستشارين المحترمين وفريقهما على السؤال، على الاهتمام بموضوع الجالية.

تأطير الحياة الدينية لهذه الشريحة من رعايا أمير المؤمنين حفظه الله، حاضر ومتواصل لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي تسعى جاهدة إلى تحقيق الرعاية الدينية والروحية لأفراد جاليتنا المقيمة بالخارج، والحفاظ على هويتها ومقوماتها، وتحصينها ضد التيارات الهدامة التي تستهدفها.

في هذا السياق، تم إحداث المجلس العلمي المغربي لأوروبا الذي يعنى بتأطير وحماية وصون الهوية الثقافية والدينية للمغاربة بالخارج وتحقيق الأمن الروحي لديهم، وقد تفضل مولانا أمير المؤمنين أعزه الله، بتعيين رئيس جديد له في هذه الأشهر الأخيرة، وتم تنصيبه مؤخرا ببروكسيل.

ومعلوم أن هذا المجلس يشتغل في بروكسيل كجمعية، يعني، من القانون البلجيكي، ماشي كمجلس معترف به ديال المغرب، ولكن كجمعية.

ثم فتح قنوات للتواصل والتعاون مع الهيئات الرسمية، المتمثلة في سفارات وقنصليات المملكة وعبر جمعيات ممثلي المساجد التي يسيرها المغاربة في بلاد الإقامة، باعتبارها المخاطب الرسمي للسلطات المكلفة بتدبير الشأن الديني وخلق شراكات معها، لتحقيق مشاريع لصالح الجالية المغربية:

- دعوة ممثلين عن الجالية المغربية للدروس الحسنية؛

- تخصيص اعتمادات مالية سنوية لمساعدة الجمعيات المهتمة بالتأطير الديني للجالية، بلغت 96 مليون و112 ألف درهم سنة 2024، استفادت منها 14 جمعية في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وكندا؛

- إيفاد بعثات علمية من القراء والوعاظ والواعظات، بلغ عددهم 372 هذه السنة، موزعين على 9 دول، فيهم مشفعون وواعظون وواعظات، شملت فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا وألمانيا والسويد والدانمارك وكندا؛

- تزويد المساجد والمراكز الإسلامية بما تحتاج إليه من المصاحف؛

- تكثيف الزيارات الميدانية.

عندنا الأحوال داخل أوروبا تتغير بشكل سلبي في الغالب، ولذلك تنحاولو نتكيفو معها، وعندنا الأمل فواحد المشروع ديال التواصل الرقمي باللغات، يستهدف الأجيال الثلاثة ويشارك فيه المهاجرون المغاربة يعني بكيفية يومية، إن شاء الله نتمناو في نهاية مارس أنه يكون هاذ البرنامج بدا يشتغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

استمعنا واستمع معنا المغاربة بإمعان كبير حول ماذا قلتموه؟ وما هي العناية، عناية وزارتكم تحت التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، العناية التي تهتم بها الوزارة والدولة بصفة عامة لكي تبقى الجالية المغربية ملمة، وتتتبع عن كثب ما يروج في المغرب، خاصة الشأن الديني.

فالكل يعلم جيدا أننا نقوم بالتتبع، سواء الوعاظ الذين ترسلونهم إلى أوروبا، فهذا الدور الهام الذي يطمئن جل الراغبين في معرفة العناية بالجالية المغربية، نراهم دائما متتبعين على العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي يبقى دائما هو الهاجس الذي نحاول تتبعه، سواء في بلدنا الحبيب أو خارج أرض الوطن، لأننا لنا مسؤولية، مسؤولية إمارة المؤمنين، هذه هي السمة التي يمتاز بها المغاربة، ووزارتكم تدعم على الحفاظ عليها ليبقى المغربي متشبث بدينه وعقيدته ومتشبث بشعار المملكة "الله؛ الوطن؛ الملك".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دايما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا لكم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الشامل والغني بالمعلومات القيمة.

ونود هنا أن نتذكر جميعا تجديد تأكيد صاحب الجلالة نصره الله خلال خطابه السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء على أهمية ومكانة الجالية المغربية ومساهمتها القوية في تعزيز صرح التنمية في الوطن الأم والدفاع عن القضايا المقدسة للمملكة.

لذلك، وجب العناية بهذه الفئة العزيزة على قلوب المغاربة وعلى رأس العناية بها تقوية مجال التأطير الديني والثقافي لها، والذي يندرج في إطار العناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله، لرعاياه الأوفياء المتواجدين بمختلف دول العالم.

السيد الوزير المحترم،

ونحن نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين المجهودات الجبارة التي تبذلونها والنتائج الملموسة التي تحققونها، من خلال إيفاد بعثات علمية من القراء والوعاظ مؤهلين، علما أن الجالية المغربية تواجه أنماطا خطيرة من التدين والمخاطر المفتوحة من التشدد والتطرف بتغيراته وتياراته ومغرياته من مختلف دول المعمور.

السيد الوزير المحترم،

إننا نتفهم جيدا العراقيل التي تشوب عملية إيفاد المؤطرين الدينين المغاربة إلى الخارج، سواء في شهر رمضان أو طيلة أشهر السنة، لذلك وبالموازاة مع العمل على إيجاد حل مستدام لإشكالية التأشيرات بهدف تعزيز الجانب الحضوري للأئمة والمرشدين والمؤطرين، وغيرهم ببلدان المهجر، نوصيكم السيد الوزير المحترم كذلك بضرورة استمرار انتقاء أطر يتسمون بالمرونة والسلاسة والوسيطة والدراية الكافية بالشروط ومفاهيم الإرشاد الديني.

السيد الوزير المحترم،

يجب إيجاد بدائل للتأطير الديني الحضوري، والتركيز كذلك على اعتماد الرقمنة والتواصل عن بعد عبر المنصات الرقمية من خلال توفير دورات تعليمية وبرامج دراسية ومحاضرات عبر الانترنيت، لتمكين أفراد الجالية من تعلم أصول الدين ومفاهيمه بطريقة منظمة ومعتدلة من المغرب نحو المهجر.

كما يجب العمل على دعم الجمعيات المهتمة بالتأطير الديني للجالية المغربية في الخارج، مع الحرص على التقائها وفق معايير محددة، وإلى جانب ذلك ينبغي العمل على التنسيق مع مختلف القطاعات المعنية من أجل تعزيز تلقين اللغتين العربية والأمازيغية للجيلين الثالث والرابع من مغاربة العالم، لأنها مدخل أساسي للفهم الصحيح والمعتدل للدين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذا كان هناك تعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نعم السيد الرئيس.

أريد فقط أن أضيف، كلما طرح هذا السؤال المتعلق بالتأطير الديني للجالية، أحرص على أن أقول إن الفضل في نجاح هذا المسعى يرجع إلى المغاربة في الخارج، تشبثهم بدينهم وثقافتهم وهويتهم هو الذي يحل المشكل إلى حدود 90% وأكثر.

ونحن نتكيف مع عدد من تقلبات الجالية هناك، ونقوم بدور إضافي، وإلا فالمغاربة هم الحريصون على التشبث بدينهم ونحن نتجاوب معهم في حدود إمكانياتنا وتبعا لتعليمات أمير المؤمنين أعزه الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث في قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية موضوعه "وضعية المساجد بالمملكة".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

بمناسبة طرح هذا السؤال باسم فريق التجمع الوطني للأحرار نجدد تهنئتكم على الثقة الموصولة من جلالة الملك أمير المؤمنين محمد السادس نصره الله في شخصكم لمواصلة تدبير هذا الحقل الديني المتعلق بالأوقاف والشؤون الإسلامية.

وفي هذه الجلسة، نستغلها للتواصل معكم باسم الفريق من خلال

سؤال وضعية المساجد بالمملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أشكرك وفريقك على هذا السؤال.

فيما يتعلق بالمساجد، يبلغ عدد المساجد في المملكة 51.403 حسب الإحصاء ديال شتنبر الماضي، فيها 72% منها في العالم القروي، وجهود الوزارة ترتكز على تعزيز بنيات التجهيزات المسجدية ببناء مساجد جديدة وإصلاح وترميم المساجد القائمة وتجهيزها بالمعدات والمستلزمات الضرورية، من أفرشة ولوازم نظافة ونجاعة طاقية، إلى غير ذلك.

وتخصص الوزارة لهذا الغرض غلافا ماليا سنويا بلغ خلال السنة المالية 2024: 843 مليون درهم، أي بنسبة 17% من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للوزارة، ونسبة 70% من ميزانية الاستثمار لتمويل وتنفيذ برامجها.

فيما يلي ما تم تحقيقه في هذا المجال، فالسنة ديال 2024: 15 مسجدا جديدا بتكلفة 156 مليون درهم، وتباشر الوزارة حاليا أشغال بناء 10 مساجد بتكلفة إجمالية 133 مليون درهم.

ويتكامل مجهود الوزارة مع دور المحسنين في بناء المساجد الذي عرف تطورا ملموسا، حيث بلغ عدد المساجد المبنية بتنسيق مع المحسنين 249، في الغالب المحسنين كيديرو المساجد الصغيرة والمتوسطة والوزارة كتدير المساجد الكبرى.

وعلى كل حال، هاذ الشي كيتم في إطار القانون وبتسهيلات كبرى، ما بقاتش المشاكل اللي كانت من قبل.

تأهيل المساجد المغلقة، تأهيل وإصلاح 70 مسجدا مغلقا بكلفة قدرها 273 مليون درهم، وتتولى الوزارة حاليا أشغال إعادة بناء وإصلاح 32 مسجدا بكلفة قدرها 172 مليون درهم، وخصصت اعتمادا ماليا قدره 18 مليون لصيانة 72 مسجدا.

ثم هنالك ترميم المساجد، وهو أغلى بكثير من بنائها، ثم تجهيز المساجد بالتفريش وبالمعدات الصوتية والمضادة للحريق، إلى غير ذلك، وتجهيز 1790 مسجدا بمعدات النجاعة الطاقية.

فيما يتعلق بالمساجد المتضررة من الزلزال، بلغ عدد المؤسسات والمباني الدينية والوقفية المتضررة من الزلزال 2516 مبنى، فيها 2217 مسجدا و299 زاوية، وبأمر مولوي سامي أطلقت الوزارة برنامجا خاصا لتأهيل هذه البنايات.

وفي هذا الإطار، اتخذت الوزارة التدابير التالية:

- ✓ إنجاز 244 خبرة ودراسة لتشخيص وتحديد نوعية الأشغال؛
- ✓ برمجة 1182 عملية خاصة بالأشغال؛
- ✓ تنفيذ أشغال الهدم والتدعيم لـ 153 مسجدا وزاوية وضريح؛
- ✓ وأشغال وإصلاح 17 مسجدا؛
- ✓ الشروع في إنجاز أشغال الإصلاحات الطفيفة المتعلقة بـ 989 مسجدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للأخ السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على المعطيات المهمة التي وردت في جوابكم، وإن كنا نعي جيدا على أن هاذ السؤال فالحقيقة لا تسعه 3 دقائق للإجابة، لأنه سؤال عريضا ويتسع للخوض فيه من عدة جوانب، سواء ما تعلق الأمر بعدد المساجد والتنوع ديالها والعراقة ديالها والسياسة المتعلقة بالصيانة ديال المساجد والتدبير ديالها، فنحن نقدر هاذ الأمر هذا، ولا يسعنا إلا أن نثمن المعطيات القيمة التي وردت في معرض الجواب ديالكم على هاذ السؤال.

ما نود أن نزيد في التأكيد عليه، هو أنه يجب الحرص - كما أنتم فاعلون الآن - على أن يظل المسجد منفتحا على المحيط ديالو، ويؤدي الأدوار الأصيلة ديالو من خلال التأطير الديني وتوعية المواطنين والوعظ والإرشاد، وبما يعزز الصلة ديال المغاربة بالدين ديالهم وبالثقافة ديالهم وبالحضارة ديالهم وبالهوية ديالهم وبالثوابت الجامعة ديال الأمة المغربية.

فنحن نعاين على أنه مجموعة ديال الإصلاحات تصب في هاذ الاتجاه هذا، ولا يسعنا إلا أن نثمنها ونتمنى بلوغ الأهداف في كلما أشرتم إليه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس، شكرا لكم.

ما أريد أن أضيفه هو ما تفضلت به في الأخير من قضية المسجد، لماذا؟

كنفقو على المسجد، كنفقو على البناية ديالو، كنفقو على التأطير ديالو، وكنفقو على التفريش ديالو، لماذا؟

المسجد لصيانة ديانتنا التي جوهرها الأخلاق، الجمعة والسبت الماضيين عقد المجلس العلمي الأعلى دورته العادية فهاذ الوقت، وخصص لهاذ الموضوع كل برنامجه في برنامج مستقبلي سماه "التسديد والتبليغ"، بمعنى توجيه التأطير الديني إلى الأخلاق وإلى إصلاح الإنسان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على المساهمة في جلسة الأسئلة الشفهية لليوم.

ونمر الآن إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري، ونرحب بالسيدة الوزيرة والسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بأسئلة تجمعها وحدة الموضوع حول "الموسم الفلاحي".

البداية مع سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الموسم الفلاحي الحالي".

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نسائلكم عن وضعية الموسم الفلاحي الحالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة في نفس الإطار، لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نسائلكم عن التدابير التي تعتزمون القيام بها من أجل إنعاش آمال الفلاحين والتخفيف من المعاناة التي لحقت من جراء توالي سنوات الجفاف؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "تحديات الموسم الفلاحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير والإجراءات المتخذة لمواجهة تحديات الموسم الفلاحي الحالي في ظل توالي سنوات الجفاف؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على الجواب.

تفضلوا للمنصة.

السيد أحمد البواري، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اتخذت الوزارة سلسلة من التدابير والإجراءات لمواكبة انطلاق الموسم الفلاحي الحالي، وضمان كل مقومات النجاح ديالو، لاسيما فيما يخص توفير المدخلات من بذور وأسمدة ودعم سلاسل الإنتاج وتدبير مياه الري والتأمين الفلاحي والتمويل ومواكبة الفلاحين.

وتهدف التدابير التحفيزية المتخذة برسم الموسم الفلاحي الحالي، إلى دعم القدرة الإنتاجية للفلاحين وتحفيزهم على توسيع المساحات المزروعة وخفض كلفة الإنتاج، وكتجلى أهم الإجراءات في:

أولا، توفير مليون و300 ألف قنطار من البذور المعتمدة للحبوب، بأسعار أقل نسبيا من الموسم الفارط، وقد تجاوز حجم المبيعات من الحبوب المعتمدة إلى حدود اليوم 550 ألف قنطار؛

ثانيا، دعم، لأول مرة، البذور المعتمدة للقطاني الغذائية والعلفية بقيمة كتراوح ما بين 20 و26% من ثمن البيع؛

ثالثا، تزويد السوق الوطنية بـ 650 ألف طن من الأسمدة الفوسفاطية بنفس أسعار الموسم السابق، وكذا مواصلة دعم اقتناء الأسمدة الأزوتية؛

رابعا، تعزيز التأمين الفلاحي من خلال منظومة جديدة كتعتمد رفع الرأسمال المؤمن في المناطق الملائمة ووضع نظام ضمان خاص بالمناطق الأخرى، حيث تمت برمجة تأمين مليون هكتار في إطار التأمين متعدد المخاطر المناخية للحبوب والقطاني والزراعات الزيتية، وكذا 50 ألف هكتار في إطار التأمين المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة؛

وخامسا، توسيع المساحات المخصصة للزرع المباشر لبلوغ 260 ألف هكتار هاذ السنة في أفق تحقيق إن شاء الله مليون هكتار سنة 2030؛

كما تم هاذ السنة، توزيع 200 بذارة للزرع المباشر على التعاونيات.

حضرات السيدات والسادة،

إلى جانب هذه الإجراءات الهادفة إلى ضمان انطلاقة جيدة للموسم الفلاحي في ظل الإكراهات المناخية، تواصل الوزارة بتفعيل مجموعة من البرامج الهيكلية لمواكبة الفلاحين.

فبالنسبة للزراعات السقوية، وإلى غاية صباح اليوم، بلغ مخزون السدود الموجهة للأغراض الفلاحية 3 دالمليار و900 مليون متر مكعب، نسبة الملء ديال 28% مقابل 22% خلال الموسم السابق، مع العلم أن نسبة 70% من هاذ المخزون تهم فقط حوضي سبو واللوكوس.

وبالنظر إلى التحسن النسبي للوضعية المائية في بعض المدارات السقوية، نعمل بعزم وبتعاون مع كل المتدخلين على تخصيص حصص مائية مناسبة لتمكين الفلاحين من ممارسة الزراعات المسقية للمساهمة في تموين السوق الوطنية وخلق فرص الشغل، وكتبلغ المساحة الإجمالية المتوقع سقيها بدوائر السقي الكبير حوالي 400.000 هكتار، تضاف إليها حوالي واحد 300.000 هكتار بالري الصغير والمتوسط.

وبالفعل، تم انطلاق برنامج الري في العديد من المدارات السقوية كملوية، الغرب، اللوكوس، تافيلالت، ورزازات، ونسبيا بتادلة، وسوس-ماسة، ونعمل جاهدين على المدارات الأخرى.

كما نؤكد مواصلتنا بمواكبة منتجي الزراعات السكرية لبلوغ 45.000 هكتار لما لها من دور في تنشيط الاقتصاد القروي في المدارات السقوية وخلق فرص الشغل.

ولضمان تموين الأسواق بأسعار مناسبة، تواصل الحكومة للسنة الثانية دعم وتشجيع زراعة البطاطس والطماطم والبصل على مساحة متوقعة قدرها 110.000 هكتار.

وبالنسبة للإنتاج الحيواني، اتخذنا جميع الإجراءات اللازمة لتخفيف الضغط على القطيع الوطني من خلال وقف رسوم الاستيراد على الأبقار والأغنام والماعز والإبل، وكذا استيراد اللحوم الطرية والمجمدة في إطار حصص محددة لضمان وفرة اللحوم في الأسواق الوطنية.

ولحماية أيضا القطيع الوطني وإنقاذ الماشية، تواصل الحكومة دعم أسعار الأعلاف، خاصة الشعير والأعلاف المركبة لفائدة مربي الماشية، لكونها تشكل 70% من كلفة الإنتاج الحيواني.

كما سنستمر في منع ذبح الإناث الموجهة للتوالد، بالإضافة إلى حماية الصحة الحيوانية بالمجان ضد الأمراض المعدية والأوبئة.

وعلى مستوى التمويل، أؤكد على الانخراط التام لمجموعة "القرض الفلاحي" لتمويل الموسم ومواكبة الفلاحين بتخصيص غلاف مالي قدره 12 مليار درهم، كما سنواصل دعم الاستثمارات الفلاحية من خلال "صندوق التنمية الفلاحية".

ولابد من الإشارة أيضا، بأنه يتم تنزيل برامج للتخفيف من حدة الظروف التي يعرفها الفلاحون، وخفض تكلفة الإنتاج عبر:

- ✓ دعم المدخلات الفلاحية؛
- ✓ دعم الأعلاف ومياه توريد الماشية؛
- ✓ الحماية الصحية للقطيع بالمجان؛
- ✓ وكذا سقي الأشجار في مشاريع الفلاحة التضامنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على عرضكم القيم الذي جاء مملوء بالمعطيات والأخبار الجيدة.

وتفاعلا مع مضمون جوابكم القيم، لا يسعنا في البداية إلا أن ننوه

بروح المسؤولية التي عهدناها فيكم لتطوير هذا القطاع الفلاحي الذي له علاقة وطيدة بالأمن الغذائي، لاسيما وأنكم أحد الكفاءات التي واكبت كل الإستراتيجيات الفلاحية، آخرها استراتيجية الجيل الأخضر، وساهمت في تحقيق تنمية مستدامة شجاعة ومتوازنة للقطاع الفلاحي الوطني، بالرغم من إكراهات الجفاف.

ونحن على يقين بأنكم ستواصلون تنزيل هذه الإستراتيجية التي مكنت بلادنا من ضمان المحافظة على الموارد وترشيد استعمالها وفقا لمتطلبات الإنتاج.

بلادنا تعرف ندرة التساقطات المطرية، حيث أضحى الجفاف مشكلا هيكليا أثر على أسعار المدخلات الفلاحية، في هذا الإطار لابد من التنويه بالدعم الملكي الكبير للقطاع، لكي تبقى هذه المدخلات في مستوى القدرة الشرائية للفلاح؛ مبرزين أهمية تقديم المساعدة للفلاحين ومربي الماشية والذي يبقى أمرا ضروريا.

لذلك نطالبكم، السيد الوزير، بـ:

- ✓ مواصلة هذا الدعم على مدار السنة، نظرا لما يعانيه الفلاح المغربي ومربو المواشي من إكراهات؛
- ✓ الإسراع في إنجاز الأسواق وتنظيمها لمحاربة المضاربين الذين يقتنصون الفرص والمناسبات لاحتكارهم السلع؛
- ✓ منح التحفيزات للفلاحين في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛
- ✓ مواصلة البرنامج الوطني للزرع المباشر على مساحة 260.000 هكتار لتصل إلى مليون هكتار في أفق 2030؛
- ✓ وتكثيف بطبيعة الحال تحسيس ومواكبة الفلاحين.

السيد الوزير،

إن القطاع الفلاحي تمكن بفضل عمله وتضحيات الفلاحين والمهنيين رجاله ونسائه من الصمود والإصرار على تموين الأسواق بمختلف المنتجات النباتية والحيوانية المصنعة، وهو دليل على الاحترافية والمهنية المتميزة التي أصبحت عليها الفلاحة الوطنية، من خلال مقاومتها لكل الأزمات والظروف الطبيعية الصعبة.

وإعطاء انطلاقة الموسم الفلاحي بمكناس لهذه السنة هو موعد سنوي، الغرض منه الوقوف على ما تم تحقيقه خلال الموسم الفلاحي الماضي، وما سيتم تحقيقه في هذا الموسم.

نتمنى لكم التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم، ونهنئكم بالثقة المولية لتعيينكم على رأس هذا القطاع الحيوي.

السيد الوزير،

ننتظر من مصالح الوزارة العمل على توفير عوامل الإنتاج في عموم التراب الوطني، وخصوصا منطقة الكردان الكبير وهوارة، التي تساهم في إنتاج عدد من المنتوجات الفلاحية، كالحوامض والبواكر بالبذور والحبوب والقطاني والنباتات الكلئية، والاستمرار في دعم بذور وشتائل طماطم مستديرة والبصل والبطاطس، بهدف خفض تكلفة إنتاج الخضر وتحسين الإنتاج وضمان تزويد السوق الوطنية بكميات كافية من الخضر، وعرضها على المستهلك بأثمان معقولة، في إطار برنامج دعم الزراعات الخريفية، إضافة لتوفير الأسمدة بأثمنة تراعي واقع الفلاح المغربي، في ظل الصعوبات التي واجهها في السنين الأخيرة.

ونظرا لاستمرار قلة التساقطات، ندعو الوزارة إلى الإبقاء على برنامج دعم الشعير والأعلاف المركبة في ظل الظروف المناخية الحالية، وحالة المراعي وإنتاج الأعلاف، مما يعزز من التدابير المساعدة كذلك في مجال الإنتاج الحيواني.

ونهيب بكم، السيد الوزير، أن تضعوا ضمن أولوياتكم استعادة توازن مختلف السلاسل بشكل تدريجي ومضاعفة الاستثمارات المهيكلة الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع على التكيف مع التغيرات المناخية، من خلال التحفيزات في إطار صندوق التنمية الفلاحية، مع الحفاظ على التحفيزات المعول بها وإرساء إعانات جيدة.

وستجدون في الفريق الاستقلالي الدعم والسند لكل مبادراتكم الإيجابية في هذا المجال، خصوصا مع وضع نمط حكامة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، من أجل التتبع المستمر والمنتظم لتطوير سير الموسم الفلاحي وترشيد توفير المياه بالمدارات السقوية والعمل التشاركي مع المهنيين لتجاوز تداعيات السنوات الصعبة المتسمة بالجفاف، التي أدت بشكل كبير لغلاء المواد.

وفي الأخير، السيد الوزير، ما علينا إلا أن نقول "اللهم اسق عبادك وبهيمتك، وانشر رحمتك، وأحي بلدك الميت" صدق الله العظيم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد المختار صواب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نقف اليوم أمام موسم فلاحي يحمل في طياته تحديات كثيرة، بالرغم من الجهود التي تقوم بها الحكومة، بالرغم من الإنجازات التي تحققت إلى حد ما، لا يمكننا إغفال بعض الإشكاليات الهيكلية التي تعيق تطور القطاع الفلاحي.

إن الواقع يفرض علينا التوقف عند بعض التحديات التي تستدعي معالجة جذرية وشاملة، فالتغيرات المناخية أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للموسم الفلاحي، حيث نلاحظ انخفاضا واضحا في معدلات الأمطار وارتفاعا في درجة الحرارة.

إن استراتيجية التكيف مع هذه المتغيرات تتطلب نهجا أكثر شمولية وابتكارا، فرغم الجهود المبذولة في مجال دعم المزارعين، لا تزال هناك فجوات كبيرة في آليات الدعم والتأمين الزراعي، ومن الضروري العمل على تطوير نظام تأمين مرن يستجيب للتحديات المناخية المتسارعة ويحمي المزارعين من المخاطر المحتملة.

كما لا ننسى ضرورة الاستثمار في التكنولوجية والابتكار على اعتبار أنهما يشكلان مفتاحا أساسيا للنهوض بالقطاع الفلاحي، ونؤكد على ضرورة توسيع تجربة مجال الزراعات الذكية والري الحديث وتعميمها على نطاق أوسع.

في الختام، إن التحدي الأكبر يتمثل في قدرتنا على التوازن بين الحفاظ على المكتسبات وتطوير استراتيجيات مستقبلية مبتكرة، فالقطاع الفلاحي ليس مجرد قطاع اقتصادي، بل هو رافعة أساسية للتنمية الوطنية وضمان الأمن الغذائي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود ما تبقى من الوقت، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بدوري كنشكركم السادة المستشارون على التعقيبات ديالكم.

وكتكملة للجواب ديالي يمكن نعطي شي أرقام على ديال هاذ (la compagne agricole) الحالية إن شاء الله إلى حدود يوم الاثنين البارحة 02 دجنبر:

بلغت مبيعات البذور المختارة للحبوب الخريفية 550.000 قنطار، أي بزيادة 12% مقارنة مع الموسم الفارط في نفس الفترة، أي ما يناهز تقريبا 50% من الموفورات، كما تم توزيع 21.000 طن من الأسمدة الأزوتية، أي 10% من البرنامج لفائدة 12.000 مستفيد.

وقد بلغت المنجزات فيما يخص الزراعات السنوية:

بالنسبة لزراعة الحبوب والقطاني المساحة المحروثة 2 دالمليون و570 ألف هكتار، منها 10% سقوية، و95% تم حرثها بكيفية ميكانيكية، المساحة المزروعة فعلا 1 مليون و460 ألف هكتار بالزراعات الخريفية الكبرى، 1 مليون و160 ألف هكتار من الحبوب الخريفية الرئيسية، منها القمح اللين 43%، الشعير 36%، والقمح الصلب 21%.

كاينة 264.000 هكتار من الزراعات الكلئية، كتهم الشعير الكلئي والبرسيم والفصة والخرطال والذرة الكلئية.

كاينة كذلك 33.000 هكتار من القطاني الغذائية.

بالنسبة للزراعات السكرية، تم زرع تقريبا 31.270 هكتار، أي 69% من البرنامج، تم غرس 1170 هكتار بقصب السكر، كيمثل واحد 39% من البرنامج.

بالنسبة للخضروات الخريفية، تم إنجاز 85.350 هكتار، أي 80% من البرنامج.

أما على مستوى الصادرات، فقد بلغ حجمها إلى غاية 24 نونبر 120.000 طن من الحوامض، أي واحد الزيادة ديال 91% مقابل 68.000 السنة الماضية، و420.000 طن من البواكر الطرية، أي زيادة بواحد 55%.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الختام، أود التأكيد على أن جميع الإجراءات المتخذة كتهدف للمساهمة في خفض تكلفة الإنتاج وحماية الرصيد الحيواني وإعادة تشكيله، بالإضافة إلى تعزيز مناعة القطاع الفلاحي.

أما السؤال ديالكم، السيد المستشار المحترم، حول الكردان وهوارة، لأن بالفعل عندنا واحد المشروع كبير ديال تحلية مياه البحر بالمنطقة ديال سوس- ماسة فيه واحد 350 مليون متر مكعب اللي غتخصص واحد 250 مليون غتمشي للفلاحة وغتطلع حتى لفوق سد الكردان إن شاء الله، وغتهم الناس ديال السقي فهذيك المناطق كاملة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى الأسئلة الموالية، وترتبط بتدبير المياه وتجمعها كذلك وحدة الموضوع، سنعرضها دفعة واحدة بدءا بسؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "توفير مياه السقي للقطاع الفلاحي".

تفضل أحد.. السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

عن توفير مياه السقي للقطاع الفلاحي، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس الإطار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة لمواجهة انعكاس ندرة المياه على القطاع الفلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الحسناوي.

الكلمة في نفس الإطار لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أهلا وسهلا ومرحبا بك معنا في أشغال مجلس المستشارين واخا سبقوني الزملاء، أنا كنوب عليهم بالترحاب، كنتمناو ليكم التوفيق والسداد في أداء المهام فهاذ الظروف الصعبة اللي كيعرفها القطاع الفلاحي للسنة السادسة - أعتقد - على التوالي ديال الجفاف، وهذا أقل ما يمكن نصنفوه أنه واحد الجفاف اللي هو عنيف جدا، فالأمر ليس بالسهل والهين.

السؤال ديالي هو محدد السيد الوزير، كيتعلق بالتدابير المتخذة من طرفكم كوزارة لاحتواء الوضع ديال هاذ الجفاف، وخصوصا فالمدارات السقوية والمتعلقة بحوض أم الربيع، تادلة ودكالة، وأنتوما كنعرفكم كنتو مدير مركزي في وزارة الفلاحة، وعندكم دراية عميقة جدا بمسألة الري.

أشنو اللي وجدتو لينا، لأننا تنعيشو السنة السادسة على التوالي والمدار السقوي كيعرف عطالة رهيبة، وكيعرف كذلك آفة اجتماعية وهجرة قروية، وراه كتعرفو الآثار ديال الفلاحة والعالم القروي.

لهذا نسائلكم، ونتمناو أنكم تزفو البشرى للساكنة والفلاحين المعنيين بهاذ المدارات السقوية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السي عبد السلام.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

تفضلوا للمنصة.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كيف كتعرفو، كيواجه القطاع الفلاحي بالمغرب خلال السنوات الأخيرة كيف ما كتعرفو تحدي كبير، كيتمثل فالظروف المناخية الجد صعبة وتوالي سنوات الجفاف، واللي أدت إلى تراجع كبير في حجم المياه المخصصة للفلاحة، نظرا لضرورة تأمين حاجيات الماء للقطاعات ذات الأولوية خاصة مياه الشرب.

وأثرت هذه الضغوط بشكل خاص على المناطق المسقية من السدود، كملوية، دكالة، تادلة، الحوز، سوس-ماسة، تافيلالت، ورزازات، واللي عانت من قيود صارمة في مياه السقي، الشيء الذي أثر سلبا على سلاسل الإنتاج بأكملها.

وكمثال على ذلك، بالنسبة للموسم الفلاحي الماضي، فإن المياه المخصصة للدوائر السقوية الكبيرة من السدود لم تتجاوز 900 مليون متر مكعب، أي بنسبة تغطية لا تكاد تتجاوز 17% من حاجيات المياه السقوية.

وخلافا لبعض الأفكار المسبقة، فإن قطاع الري لا يستخدم إلا الموارد المائية المتبقية من السدود بعد تلبية الطلب على مياه الشرب والقطاعات الأخرى، ولذلك يظل القطاع الأكثر تأثرا بالقيود المفروضة على استعمال المياه.

أما بالنسبة للموسم الحالي، مكنت التساقطات المطرية الحمد لله اللي عرفتها بلادنا ببعض المناطق فالشهور الأخيرة، من تحسن نسبي فالوضعية المائية ديال بعض دوائر الري الكبير، خصوصا تافيلالت، ورزازات وملوية، ولكن بالرغم من هاذ التساقطات المطرية مازال مخزون السدود الفلاحية فبزاف ديال الأحواض ضعيفا، خصوصا حوض أم الربيع وتانسيفت وسوس-ماسة.

وحاليا كيبلغ مياه السدود الفلاحية - بحال اللي قلت من قبل - 3.9 مليار متر مكعب بنسبة ملء 28%، ولكن اللي خصكم تعرفو بأن 70% من هذا المخزون تيتواجد في المناطق ديال اللوكوس والغرب.

وانطلاقا من هاذ المخزون، تخصصت حصة مائية بحجم 713 مليون متر مكعب، أي قل من الحصة اللي تخصصت السنة الفارطة اللي كانت 900 مليون، واللي مكنت من إطلاق السقي بنسب مختلفة في دوائر اللوكوس، الغرب، ملوية، تافيلالت، ورزازات، وبنسبة ضعيفة في تادلة، وهاذ الشي تيمثل تقريبا 55% من مجموع مساحة دوائر الري الكبير.

أما بالنسبة لدوائر الري ديال دكالة والحوز وسوس-ماسة، فإن عملية السقي الآن متوقفة وتتبقى رهينة بتحسن مخزون السدود ديالها باش يمكن برمجة السقي فيها.

ونظرا لضعف الموارد المائية في العديد من المناطق السقوية، تتاخذ الوزارة التدابير الضرورية مع جميع الجهات المعنية بهدف ترشيد استعمال ماء السقي والتثمين ديالو، باش ينجح الموسم الفلاحي الحالي إن شاء الله.

هاذ التدابير تتجلى خصوصا، في:

- ✓ إعطاء الأولوية لإنقاذ الأشجار المثمرة والزراعات الدائمة؛
- ✓ ومنح رخص مؤقتة ديال الضخ على حساب الإمكانيات المائية الجوفية؛
- ✓ وتتبع الحالة المائية عن قرب في السدود الفلاحية؛
- ✓ وأيضا، تنتبعو إنجاز الأشغال ديال مشاريع الربط ومحطات تحلية مع البحر باش نضمنو التزويد بالماء الشروب، ونبرمجو ونراجعو الحصص المائية اللي تخصصت للسقي وحتى برامج المزروعات، خصوصا في حوض أم ربيع؛
- ✓ إضافة إلى مواصلة مجهودات دعم الفلاحين في التجهيز بالري الموضعي.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، تمت برمجة وتسريع إنجاز مجموعة من المحطات لتحلية مياه البحر من أجل تعبئة أزيد من 1.7 مليار متر مكعب من المياه المحلاة اللي غادي تمكن من تأمين تزويد المدن الساحلية، وتخفيف الضغط على الموارد المائية التقليدية لإتاحتها للفلاحة.

بالإضافة إلا أنه سيتم إنجاز محطات تحلية مخصصة لتوفير ماء السقي بالمناطق التي تأثرت أكثر بالعجز المائي، وتتوزع هاذ المحطات على الشكل التالي:

- عندنا محطات في طور الإنجاز: كاينة محطة الداخلة بسعة 37 مليون متر مكعب سنويا اللي وصلت نسبة الأشغال ديالها حوالي حاليا 70% واللي غتمكن سقي واحد 5000 هكتار جديدة وكتزود مدينة الداخلة بالماء الشروب؛

- كاينة محطة الدار البيضاء: بسعة 300 مليون متر مكعب، منها 50 مليون متر مكعب ستخصص للسقي، ومن المتوقع إن شاء الله باش تكون الاشتغال ديالها في أواخر 2026 والبداية ديال 27؛

- وكاينة عدة محطات اللي هي في طور الإنجاز خلال الشهور القادمة اللي غتنطلق الأشغال بها، كاينة محطة جهة الشرق بسعة إنتاجية ديال 300 مليون متر مكعب، وغادي تزود جميع المدن ديال منطقة الشرق من الدريوش، الناظور، السعيدية، بركان، وجدة، وغادي تخصصو منها واحد 160 مليون متر مكعب اللي غيمشي يقوي السقي في المنطقة ديال ملوية، بالإضافة إلى أن السدود التقليدية، المياه التقليدية في السدود غتبقى كلها موجهة للفلاحة؛

- كاينة محطة طنجة ديال 150 مليون متر كعب واللى غتنقص الضغط على المياه السطحية؛

- كاينة محطة الرباط 300 مليون متر مكعب اللي غتنقص الضغط أيضا على المياه ديال سبو وديال أبو رقراق؛

- كاينة محطة أم الربيع وتانسيفت بسعة 300 مليون متر مكعب، اللي غتخصص للسقي وتقوية السقي في منطقة دكالة عبدة وتانسيفت والحوز؛

- كاينة محطة جديدة بحال اللي قلت ديال سوس-ماسة وواحد السعة ديال 150 مليون متر كعب، واللي غتخصص منها 250 لتقوية السقي.

- بالإضافة إلى محطات ذات سعة متوسطة بكل من كلميم وبوجدور وطانطان.

وكنشتغلو كذلك على مشاريع كبرى للربط بالأحواض المائية، الطرق السيارة للماء - كيف ما في علمكم - أنجزنا السنة الماضية الشطر الاستعجالي لمشروع الربط بين الحوضين المائيين سبو وأبي رقراق في مدة قياسية واحد 10 شهور، واللي مكنت الحمد لله من تحويل أكثر من 500 مليون متر مكعب لحد الساعة.

وباش نأمنو تزويد الساكنة ديال طنجة الكبرى بالماء الصالح للشرب، كيتم إنجاز مشروع الربط بين سدي وادي المخازن ودار خروفة

وغادي يمكن هاذ المشروع واللي غادي ينتهي به الأشغال كذلك في مدة قياسية خلال هذا الشهر من تأمين مياه السقي لمساحة تقدر بـ21.000 هكتار في منطقة دار خروفة ويمكن لنا أننا نتوسعو السقي على واحد المساحة ديال 21.000 هكتار إضافية.

وكيتم إنجاز مشروع جديد لربط محطة تحلية مياه البحر بالجرف الأصفر بالمحطة ديال المكتب الشريف للفوسفاط، وغادي نديرو واحد (la liaison) بين (l'OCP[1]) والمحطة ديال "الدورات" لتزويد جنوب الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب فواحد المدة ما تتجاوزش 8 أشهر، سرعنا في هاذ الإنجاز ديال هاد تزويد جنوب الدار البيضاء باش نقصو الضغط على أم الربيع ونخليو شوية ديال الماء للحوض ديال تادلة.

ولابد من التذكير بأن التسريع في إنجاز هذا المشروع مكننا من برمجة حصص ولو محدودة للسقي بسهل تادلة والحوز، رغم التراجع الحاد في وضعية مخزون السدود بعد حوض أم الربيع.

هاذو ما ننساوش أن إنجاز مشاريع التحويل سبو أبو رقراق بالجهة، والجرف الدورات من جهة أخرى كيمكن حاليا من تأمين مجموع الحاجيات من الماء الصالح للشرب للساكنة ديال محور الرباط والدار البيضاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

لالة فاطمة..

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالفعل، بلادنا تعيش إكراهات حقيقية مرتبطة بالوضعية المائية الصعبة غير المسبوقة، نتيجة الجفاف الذي أضحى هيكليا في بلادنا والمحيط الإقليمي بصفة عامة، متضرعين إلى الله سبحانه وتعالى أن يغيثنا بغيثه وينعم علينا برحمة المطر.

غير أنه وبالرغم من هذا الإجهاد المائي المتواتر، فإن فلاحتنا استطاعت مقاومة هذا الجفاف الحاد بفضل التدابير الحكومية وجهود كل أطر وكفاءات الوزارة على الرغم من تراخي المدبر العمومي المكلف بقطاع الماء خلال العشرية الأخيرة بتنزيل سياسة مائية كفيلة بضمان الأمن المائي لبلادنا وكذلك الأمن الغذائي.

هذه الوضعية المائية الصعبة خلقت إشكالات حقيقية، مرتبطة بقطاع الإمداد بمياه السقي التي تؤثر على المحاصيل الفلاحية والمنتوج الفلاحي بشكل عام، مما أثر على الإنتاج الفلاحي.

وفي هذا السياق ندعوكم، السيد الوزير، إلى رصد الموارد المائية وضمان استدامتها لضمان استمرارية الإنتاج الفلاحي الذي يبقى استراتيجيا، إذ لا يمكن أن نتحدث عن قطاع فلاحي منتج دون الماء.

السيد الوزير المحترم،

إننا مقتنعون بأن كفاءتكم المهنية وخبرتكم الكبيرة في مجال الماء ستمكنكم من تطوير المشاريع وبرامج الري وإعداد المجال الفلاحي، من خلال مواصلة عصرنة الشبكات الجماعية في المدارات المسقية الكبيرة، وأيضا تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود، من خلال توسيع الري في المدارات المرتبطة بهذه السدود، بما فيها سد الوحدة بين تاونات ووزان.

ومقتنعون أيضا بأنكم ستعملون على الرفع من وثيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، مع الإسراع في إنجاز محطات تحلية مياه البحر التي ستلعب دورا رئيسيا في إنقاذ السهول الفلاحية وعلى رأسها سهول الغرب، سايس، الشاوية ودكالة وهلم جرا، لأنه فعلا هناك ضغط كبير على مواردنا المائية وهناك نقص كبير في إمدادات السقي التي تؤثر على استدامة القطاع الفلاحي وعلى أثمنة المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

كلنا ثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، بأنكم ستتفاعلون إيجابيا مع مطالب الفلاحين لإيجاد حلول جذرية ومستدامة لمشكل قطاع إمدادات مياه السقي في المناطق الفلاحية، حتى يتمكن الفلاح المغربي من العودة إلى عملية الإنتاج الفلاحي بلا انقطاعات لمياه السقي وبلا خوف على المحصول الفلاحي، ونساهم بالتالي في تأمين الأمن الغذائي ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، لالة فاطمة.

الكلمة الآن للأستاذ الحسناوي عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نهنئكم السيد الوزير المحترم، على الثقة المولوية التي حظيتم بها ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة.

[1] **O**ffice **C**hérifien des **P**hosphates.

وأود كذلك، أن أشكركم على توضيحاتكم القيمة التي تبين بالملموس عمل الحكومة وإرادتها لبذل مجهودات كبيرة لإيجاد الحلول الممكنة لهذه الأزمة البنيوية، وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

السيد الوزير المحترم،

إن الحكومة اليوم، أمام تحديات كبرى والمتمثلة في تنزيل حلول ناجعة وسريعة لتجاوز أزمة الماء، ونحن كلنا ثقة في قدرتها على تسريع الأوراش المبرمجة، في إطار تنزيل المخطط الاستعجالي، الذي تم تقديمه بين يدي جلالته، والوقوف بحزم على الأسباب التي تساهم في هدر الكثير من الموارد المائية واستنزاف المياه الجوفية.

السيد الوزير،

الإشكال اليوم المطروح، هو التوازن في تدبير الموارد المائية خلال فترة الجفاف وبعد الفيضانات، خاصة وأن فترة الفيضانات تحرم بلادنا من موارد مائية مهمة، جراء انعدام التمكن من تعبئة مياه الفيضانات، بسبب غياب السدود والعتبات المائية الضرورية في بعض المناطق كجماعة أرفود والريصاني والجرف بإقليم الرشيدية، حيث تسبب فيضان واد البطحاء بالجرف في هدم الخطارات وسد منابعها وخروجها عن الخدمة.

كما شهدت جماعة سيدي علي، بنفس الإقليم، فيضانات خلفت خسائر كبيرة في محصول الفلاحين، يتعين معها التدخل العاجل لتعويض المتضررين من الجماعات السالفة الذكر.

السيد الوزير المحترم،

بالموازاة مع ذلك، يجب:

أولا، التسريع بالنهوض بالخطارات، باعتبارها إرثا مائيا أبدع في هندسته الأجداد، من خلال ترميم وتأهيل الخطارات وبناء الجدران الوقائية، حماية لمنع انجراف الأودية كحائط البطحاء، وإصلاح وصيانة القنوات التالفة، وإعادة تأهيل الفتحات التي تسمح بتدفق المياه؛

ثانيا، العمل على تسجيل الخطارات كمواقع تراثية محمية لضمان الدعم الحكومي والدولي؛

ثالثا، تخصيص ميزانية سنوية لصيانة وبناء الخطارات وتطويرها؛

رابعا، دعم الأبحاث حول الخطارات لتطوير تقنيات مبتكرة للحفاظ عليها؛

خامسا، تحلية مياه البحر، خاصة عبر الطاقة النووية.

وفي الأخير، لابد من التأكيد على المزيد من التوجه نحو بناء السدود التلية الصغيرة والمتوسطة والعتبات المائية بالمناطق سالفة الذكر، والعمل على استفادة سهل تافيلالت من برنامج تحويل المياه بين الأحواض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ الحسناوي.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

السيد الرئيس، السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا سيدي الرئيس المحترم، الرئيس الرفيق.

السيد الوزير،

استمعنا لردكم بإمكان، تطرقتم لبعض الحلول لمواجهة الآفة، وخصوصا منها إنشاء محطات التحلية، كنا ننتظر منكم أن تتوسعوا شيئا ما في محطة التحلية والخاصة، كما قلت، في مدينة الوليدية، اللي غادي تستجيب لهاذ الخصاص اللي كاين على مستوى أم الربيع، وانتوما ذكرتو الحوض ديال أم الربيع، خصوصا أنكم انتوما اللي شرفتو على البداية ديال الدراسات الأولية ديالها من مهدها إلى إن شاء الله خروجها إلى الوجود، بفضل الله والدعم ديالكم بإذن الله، والأجهزة ديال الوزارة، لأننا محتاجينها بشكل كبير جدا.

هنا كنتكلمو على الفلاحة والجفاف، ولكن منطقة دكالة وتادلة تعيش جفافا حادا وأقسى من القساوة.

الجفاف اللي كاين فهاذ المناطق، لأنهم اعتمدو الاقتصاد ديالهم، تركز منذ سنوات على المدار السقوي وعلى الإنتاج الفلاحي والحيواني.

اليوم - كما تعلمون - أن الإنتاج الحيواني تضرر كثيرا من جراء الجفاف وقلة المواد العلفية وكذلك حتى الحليب، وهذا أثر بشكل كبير جدا على الساكنة.

الله يخليك، السيد الوزير، أرجوك وأناشدك وأترجاك باسم ساكنة هاذ المناطق ديال حوض أم الربيع أن تسرعوا وتسارعوا في إخراج محطة التحلية بالوليدية، لرد الاعتبار نوعا ما وشيئا ما إلى ما تبقى، وأؤكد على ما تبقى من ساكنة هاته المناطق، لأننا نعرف نزيفا قويا ديال الساكنة، وخصوصا في صفوف الشباب في المجال القروي، نظرا لانعدام فرص الشغل وانعدام كذلك الآلية ديال الإنتاج والحيوية اللي كانو تيعرفوها في هاذ المدارات السقوية اللي كاينة.

شكرا على سعة صدر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

العفو.

شكرا السي عبد السلام.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الهدف، أنا تكلمت بزاف على المحطات ديال التحلية، الهدف هو تعميم ماء الشرب لجميع المدن والتجمعات السكنية على الشريط الساحلي، من وجدة حتى للداخلة.

المهم هو أن هذاك التحلية كتمكننا بعد ما نزودو جميع الساكنة بالماء ديال التحلية، ماء الشرب بالتحلية، وتتخلي لنا المياه التقليدية ديال السدود للفلاحة، هذا ما تيمنعش بأن كاين محطات ديال التحلية اللي تتعمل في الفلاحة وللشرب، ومن بينهم المحطة ديال الوليدية، اللي سميناها أم الربيع- تانسيفت، بواحد السعة ديال 300 مليون متر مكعب، إن شاء الله، احنا الدراسة متقدمة وغتمكن من تقوية الري، في المناطق ديال عبدة- دكالة ويمكن تمشي بذيك الطرق السيارة ديال الماء حتى لمراكش.

تنرجع للحوض ديال أم الربيع اللي فيه الطلبات كثيرة وكاين الحاجيات كثيرة، الحوض ديال أم الربيع وزارة الفلاحة دافعت في استدامة، زعما واحد الدفاع كبير، بأن محطة الدار البيضاء تكون فيها 300 مليون، في الأول كان فيها غير بـ 75%، احنا دفعنا بأن جميع الحاجيات ديال الماء للدار البيضاء اللي تتمشي من أم الربيع لسد المسيرة تتمشي منو 240 حتى 300، ملي كانت حاجيات ديال الدار البيضاء 200، إذن خصني نخلي في السد 400، (double) إذن الفلاحة ديالنا ما بقاتش، دكالة دابا هاذي 4 سنين أو لا 5 سنين ما كاين حتى نقطة دالماء.

احنا دافعنا بأن الدار البيضاء تكون عندنا محطة التحلية ديالها بوحدها، واخذينا منها واحد 50 مليون اللي غادي تمشي للفلاحة.

دفعنا بأن المكتب الشرف للفوسفاط يدير محطة تحلية يزود المنشآت الصناعية ديالو كاملة، بما فيها المدن اللي عندو فيها المحطات، منها الجديدة، آسفي، دابا دفعناه باش يمشي لخريبكة..

السيد رئيس الجلسة:

بإيجاز السيد الوزير، شكرا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

.. وغادي يمشي يزود لنا حتى مدينة مراكش بواحد 80 مليون متر مكعب، وهاذ الشي باش نقصو الضغط على المياه السطحية ونوفرو الماء للفلاحة ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب المستفيض، القضية اللي هي أساسية بالنسبة لنا في المجلس طبعا.

نمر الآن إلى السؤال السابع في قطاع الفلاحة، وموضوعه "دعم الفلاح الصغير بالعالم القروي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

عن دعم الفلاح الصغير، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير.

تفضل.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار،

الفلاح الصغير، المتوسط هو في صلب اهتمامات استراتيجية "الجيل الأخضر"، من خلال مختلف البرامج والمشاريع المنجزة وحجم الدعم الموجه لهاذ الفئة.

أولا، من الضروري ان أؤكد أن 70% من مجموع التحفيزات والإعانات المباشرة المنجزة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، تستفيد منها الاستغلاليات الصغرى اللي أقل من 10 هكتارات؛

ثانيا، جميع تدخلات الوزارة من مشاريع التهيئة الهيدرو فلاحية أو حملات تلقيح القطيع أو توزيع الأعلاف المدعمة هي تدخلات يستفيد منها أساسا الفلاح الصغير والمتوسط، نظرا لكون 82% من نسيج الإنتاج الوطني مكون من فلاحين صغار أي عندهم أقل من 10 هكتارات؛

ثالثا، كتمثل الفلاحة التضامنية محور أساسي لاستراتيجية الجيل الأخضر، وكتهدف إلى إدماج الفلاحين الصغار في إطار سلاسل الإنتاج، من خلال مشاريع موجهة خصيصا لهذه الفئة واللي كتحمل فيها الدولة 100% من كلفة الاستثمار.

وبرسم سنة 2025 خصصت الدولة 1.7 مليار درهم لمشاريع الفلاحة التضامنية.

ومنذ سنة 2020 وفي إطار هاذ المشاريع تم غرس حوالي 70 ألف هكتار لصالح صغار الفلاحين، كما تم خلق 37 وحدة تثمين وفتح ما يفوق 240 كيلومتر من المسالك القروية و258 نقطة ماء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب على جواب السيد الوزير.

الأستاذ حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب اللي تيعبر على الاهتمام اللي تتعطيوه للفلاح الصغير، هذا ماشي صدفة، ولكن بصفتكم رجل ديال الميدان، التجربة ديالكم والخبرة ديالكم بطبيعة الحال تطمئننا وأنتوما تدبرو هاذ القطاع.

حصرنا، السيد الوزير، السؤال ديالنا فالفلاح الصغير. الفلاح الصغير، السيد الوزير، ماشي هو اللي عندو 10 هكتارات أو أقل، الفلاح الصغير اللي تنقصدوه هو اللي عندو خدام أو 2 ديال الأرض، هو اللي عندو 2 ولا 3 دالرؤوس ديال الأبقار، هو اللي عندو أقل من 10 رؤوس ديال الأغنام أو الماعز.

هاذ الناس هاذو، السيد الوزير، ملي تتكون الشتا وتتكون الخير وذيك الشي ما تيكلفو الدولة والو، هوما تيدبرو المسائل ديالهم باش يحصل على واحد 500 ولا 600 درهم فالأسبوع تيمشي للسوق تيدبر بها الحاجيات ديالو الرئيسية.

اليوم، بعد التراكم ديال سنوات الجفاف، السيد الوزير، أصبح هؤلاء في محنة حقيقية، هاذ الدعم، السيد الوزير، اللي تكلمتو لينا عليه ما تيوصلهم منو والو وما عندهمش هما كيفاش يمشيو يستافدو منو، لأنه كاين صعوبات فالمساطر وفواحد العدد ديال الإجراءات، الأغلبية ديالهم ولاو يفكرو يمشيو للمدن، لوليدات ديالهم ما تنتكلموش عليهم، يعلم الله آش تيديرو.

ولذلك، السيد الوزير، هوما اليوم في حاجة إلى برنامج خاص واستثنائي باش نحافظو عليهم يبقاو فالأماكن ديالهم، وأنتوما، السيد الوزير، هاذ الشي ماشي صعيب على الحكومة، احنا عارفين بأن هاذ الحكومة عودتنا على المفاجئات السارة، ياله البارح فاللجنة ديال المالية بهاذ المجلس قرار كبير اتخذ، السيد الوزير، بإعفاء معاشات المتقاعدين من الضريبة، ولذلك نأمل في أن تتخذو إجراءات استثنائية وخاصة لهاذ الفئة.

اليوم تتعرفو، السيد الوزير، أنه بالنسبة للتغطية الصحية الأغلبية ديال هاذ الفلاحة الصغار راهم عندكم فالمصالح ديالكم الخارجية يوميا بالعشرات تيقول أودي حيد ليا أنا ما بقيتش فلاح، لأن ما قادش يأدي ذاك الواجبات ديال الاشتراك ديالو، على الأقل إلى اخذيتو شي إجراء فهاذ المجال هذا باش حتى هوما يستافدو من التغطية الصحية بالإعفاء ديالهم على الأقل مؤقتا من هاذ واجبات الانخراط راه غادي تكونو درتو فيهم واحد الخير كبير، لأنهم الآن هوما راهم مبدئيا وعمليا راهم مستثنيين من الاستفادة من التغطية الصحية.

فلذلك، نحن عندما نتوجه إلى الفلاح الصغير نتوجه إلى العالم القروي، لأن هاذو هوما اللي ساكنين فالعالم القروي، الفلاح الكبير راهم كلهم ساكنين فالمدن، راه ما عندهم علاقة مع العالم القروي ياله بالنسبة للضيعات ديالهم وبالنسبة للمشاريع الفلاحية ديالهم، وهوما اللي تيستافدو من هاذ المشاريع كلها ديال الدعم والبرامج ديال الدعم اللي تتعطي الدولة.

اليوم، السيد الوزير، الفلاح الصغير في حاجة ماسة إلى تفكير عميق من أجل إنقاذه من هذه الأزمة التي يعيشها الآن بسبب هاذ الإكراهات المناخية اللي كنتمناو إن شاء الله التعيين ديالكم يكون فأل خير علينا وتجي معه الأمطار إن شاء الله والخير ونحدو هاذ النقاش حول هاذ المواضيع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا غير نبغي نذكر بأن الفلاح الصغير هو حاضر في كل البرامج والإجراءات ديال الوزارة، وملي تهضر على الفلاح الصغير راه حتى ذاك اللي عندو 2 خدامة وثلاثة وأربعة كنعرفوهم مزيان.

غير نذكر بأن الفلاحة التضامنية راه كتهم غير ذيك الفلاحة الصغار في المناطق النائية وراه كاين تقريبا 3.7 مليار اللي تنجزات في هاذ 4 سنين من 2020 إلى 2024، كاين الري الصغير والمتوسط كاين غير في الجبال

والمناطق النائية واللي ما كيتعداش المعدل ديال المساحة هكتار ونص ولا ما واصلش هكتار، هاذو هوما اللي كيستافدو، ما كنهضرش على الفلاح الكبير، جات في الهدرة ديالي يمكن 10 الهكتارات.

كاين التحويل الجماعي للري بالتنقيط، هاذوك المناطق ديال السقوية راه الفلاح الكبير كيدير التحويل ديالو لراسو، ما كيتسناش الدولة، ولكن هنا الدولة كتمول وكتجهز هذاك المناطق بالري بالتنقيط وبالخصوص الفلاحة الصغار.

نذكر غير بأن كاين تقريبا الفلاحة الصغار في المناطق النائية تم تخصيص في التحفيظ الجماعي تقريبا واحد 1.5 مليار اللي استافدو منها هاذ المناطق، بالإضافة إلى أن واحد 10 مليار اللي مشات في التحفيزات ديال صندوق التنمية الفلاحية، لهاذ الفئة ديال الفلاحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للسؤال الثامن وموضوعه "الإجراءات المتخذة بخصوص تنزيل القانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات".

الكلمة للسيد الرئيس، الأستاذ مبارك السباعي عن الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعيش الوكالة الوطنية للمياه والغابات على إيقاع احتقان غير مسبوق، جراء تعثر تنزيل القانون المنظم للوكالة.

وعليه نسائلكم، عن التدابير المتخذة لمعالجة هذه الاحتقانات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار،

بغيت نذكر بأن إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات تم بموجب القانون رقم 52.20 واللي جا في واحد السياق ديال ورش الإصلاح المؤسساتي لقطاع المياه والغابات، لمواكبة تنزيل استراتيجية غابات المغرب 2020-2030، اللي اعطى انطلاقتها صاحب الجلالة، نصره الله، يوم 13 فبراير 2020.

فيما يخص موضوع السؤال، أولا، أود الإشارة إلى المعطيات التوضيحية التالية:

بخصوص مآل الصفقات العمومية والعقود المبرمة مع التعاونيات: طبقا لأحكام المادة 23 من هذا القانون، تحل الوكالة محل إدارة المياه والغابات في جميع حقوقها والتزاماتها المتعلقة بالصفقات والاتفاقيات والعقود المبرمة، بما فيها التعاونيات.

كما أنه طبقا للمادة 25، تعتبر الإحالة على المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر أو على إدارة المياه والغابات والواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بمثابة إحالة على الوكالة الوطنية، وتعوض الوكالة المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر في كل الهيئات اللي كتعتبر هذه الأخيرة عضوة فيها.

وبخصوص معاينة وضبط المخالفات الغابوية والتحري بشأنها، يستمر الموظفون العاملون بالوكالة الوطنية للمياه والغابات المحلفون بمزاولة مهامهم المتعلقة بمجال الشرطة الغابوية وشرطة القنص وشرطة الصيد في إطار النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة في هذا المجال، وتبقى مهمة إقامة الدعاوي القضائية من صميم اختصاص الممثل القانوني للوكالة، مما يعتبر ضمانة أخرى من الضمانات اللي حرص هاذ القانون على توفيرها لحماية الملك الغابوي.

بالنسبة لوضعية العاملين في القطاع الغابوي، سيحتفظ الموظفون المدمجون بمسارهم المهني في إطارهم الأصلي بحقوقهم وامتيازاتهم التي كانوا يستفيدون منها قبل المصادقة على النظام الأساسي في أبريل 2022.

كما سيظلون منخرطين فيما يخص نظام المعاشات في الصناديق اللي كانوا يؤدون لها اشتراكاتهم قبل دخول القانون حيز التنفيذ، كما أن عملية إدماجهم بالوكالة مستمرة إلى غاية 05 أبريل 2025 وحسب ما يقتضيه القانون رقم 52.20.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس في إطار التعقيب، السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التفاعل مع التوضيحات الواردة في جوابكم يسجل الفريق الحركي ما يلي:

أولا، السيد الوزير المحترم، نسجل أن تدابير هذا الانتقال المؤسساتي في مسار قطاع المياه والغابات من المندوبية السامية بعد أن كان قطاعا وزاريا قائم الذات إلى إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، عرف ارتباكا واضحا، خاصة على مستوى التدبير المالي والإداري للوكالة، إذ تم التنصيص في القانون المحدث للوكالة على الإلحاق التلقائي بالموظفين من قطاع المياه والغابات التابعة لوزارة الفلاحة إلى الوكالة كمؤسسة عمومية، مع تحديد أجل 3 سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة على النظام الأساسي للوكالة لتقديم طلب إدماجهم في إطار النظام الأساسي للوكالة.

والحال أننا اليوم تجاوز الأجل المحدد بخمس أشهر، وهذا الانتقال لازال يعرف تعثرا واحتقانا غير مسبوق، علما أن هذا النقل الإجباري يشكل خرقا لمقتضيات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي نص على الإمكانية الوحيدة التي حددها في فصله 38، وهي النقل لضرورة المصلحة من إدارة إلى أخرى في إطار حركية الموظفين؛

ثانيا، نسجل أيضا، السيد الوزير، ارتباك على مستوى تنزيل الهيكلة الإدارية الجديدة للمصالح الخارجية للوكالة في مخالفة لمقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري كخيار استراتيجي للدولة، وما يتيحه هذا الخيار من نقل الاختصاصات المركزية إلى المصالح الخارجية على صعيد الجهات والأقاليم، والواقع اليوم مزيد من التمركز حتى في الخدمات الإدارية البسيطة.

السيد الوزير المحترم،

نسجل كذلك أن دافع هذا الاحتقان هو اعتماد نظام أساسي غير محفز وغير منصف، مما جعل موظفي الوكالة يرفضون تقديم طلبات الإدماج؛ صراحة السيد الوزير، هاذ الإدماج هو جاهم صعيب وما استافدو منه حتى شي حاجة.

على هذا الأساس، فالحكومة مطالبة بالتدخل العاجل لتغيير ومراجعة النظام الأساسي للوكالة من النظام الأساسي للوظيفة العمومية ومع القانون المحدث للوكالة ومع الأنظمة الأساسية لموظفي باقي المؤسسات العمومية المماثلة، بغية تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية والمهنية لموظفي ومستخدمي الوكالة، خاصة..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، لابد ما نأكد على أن الوكالة جات لتكريس الاستمرار ديال المرفق العام الغابوي، وتتسهر على تطبيق النصوص والتشريعات اللي متعلقة بالملك العام الغابوي، هاذ الشي تيعطيها جميع الصلاحيات القانونية بالنسبة لضبط المخالفات ضد الغابة، وتتمارس هاذ الصلاحيات ديالها السيادية تحت الوصاية ديال وزارة الفلاحة.

وهنا كوزارة لا نسجل أي اختلالات ولا ارتباك في هاذ المجال، وضروري ما نزيد نأكد بأن العناية اللي تنعطيو للعاملين في هاذ القطاع، وبهاذ المناسبة، احنا الآن تنفكرو في تعديل ديال القانون ديال الوكالة باش نعالجو هاذ الآجال ديال الإدماج، ونخليو إما غادي نمددوه ولا نحيدوه في خطرة وذاك الشي على حسب الارتياح ديال الموظف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة الفلاحية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس..

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن سياستكم للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة الفلاحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كتهدف استراتيجية الجيل الأخضر إلى إحداث جيل جديد من المقاولين الفلاحين وخلق فرص عمل لهم في مجالات الفلاحة والخدمات شبه الفلاحية، استنادا إلى عدة ركائز كتمحور حول:

أولا، تعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية، مع وضع نظام تحفيزي ملائم وآليات للمواكبة والتأطير؛

ثانيا، تنويع آليات التحفيز كصندوق التنمية الفلاحية، التجميع الفلاحي، الفلاحة التضامنية؛

ثالثا، تشجيع المقاولة الشبابية في الخدمات الفلاحية وشبه الفلاحية والخدمات الرقمية المرتبطة بالقطاع الفلاحي؛

وأخيرا، تحسين عرض التكوين والتأهيل المهني من أجل ملاءمته مع متطلبات سوق الشغل.

ولبلوغ هذه الأهداف، تم بمعية عدد من الشركاء إنشاء وتجهيز 12 مركزا جهويا للشباب المقاولين في الفلاحة والصناعات الغذائية، مع إحداث فروع محلية لمراكز الاستشارة الفلاحية.

كما تم إعداد برنامج وطني للحاضنات الفلاحية الجهوية لمواكبة وتكوين حاملي المشاريع، وكذا إعداد مخطط مديري للمهن الفلاحية وشبه الفلاحية والرقمية لإبراز الإمكانات المتاحة بكل جهة من جهات المملكة، وكذا خارطة الطريق لتنزيله.

إضافة إلى إطلاق منصة رقمية خاصة بالشباب لتسهيل وتبسيط مختلف المساطر الإدارية المرتبطة بإنشاء المقاولات وريادة الأعمال في العالم القروي، اللي سميناها (http://www.chababagri.ada.gov.ma).

وأخيرا، إطلاق مباراة وطنية لاختيار ومواكبة الشباب حاملي المشاريع المبتكرة في مجال الفلاحة الرقمية والذكية مناخيا، من أجل إيجاد حلول تكنولوجية جديدة تساعد في التخفيف من التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي الوطني.

وزيادة على المعاناة المالية في إطار صندوق التنمية الفلاحية والتحفيزات المالية الجديدة للشباب المستثمر في إطار كراء أو تمليك أراضي الجموع، هناك أيضا ولوج الشباب حاملي المشاريع، سواء في الإنتاج الفلاحي أو الخدمات الفلاحية للتمويل البنكي التفضيلي، وخاصة مع مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، كبرنامج "المستثمر القروي".

كما تعمل الوزارة على إيجاد تمويلات مع المؤسسات التمويلية الدولية والمانحين الدوليين، كما هو الحال مع الاتحاد الأوربي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا، السيد الوزير، على جميع هاذ الإيضاحات اللي كنعتبروها جد مهمة.

لكن، السيد الوزير، ما خاصناش ننساو بأنه هاذ الشركات الصغرى والمتوسطة خصنا نديرو يمكن إعادة النظر في بعض الأمور لأنه من بعد 6 السنين ديال الجفاف يمكن الأولويات كتتغير، لأن كاينة أمور جد مهمة اليوم، لأن اليوم هاذ الجفاف يمكن خلق مشاكل ما كناش معولين عليها في البرمجة اللي درتو، السيد الوزير، لأنه اليوم كنشوفو بأنه كاينة مجموعة من الشركات اليوم الصغرى جدا والمتوسطة اللي في حالة إفلاس، وهاذ الإفلاس كيجي، السيد الوزير، من هاذ الجفاف ومن القروض اللي ثقيلة بزاف اللي كانو واخذينها الشركات، واليوم صعيب عليهم أنه يسددوها.

لذا كنطلبو، السيد الوزير، تشوفو واحد الطريقة جديدة باش تعاودو تعاونو هاذ الشركات باش تخرج من هاذ الأزمة اللي هوما فيها اليوم، خاصة وأنه كما تتعرفو بأنه هاذ الشركات الصغرى والمتوسطة هي اللي كتعتمد عليها البادية وهي الدعامة القوية والأساسية للأمن الاجتماعي، لأن هي تتخلي الناس يبقاو في البادية ويبقى الأمن الاجتماعي.

كما لا يخفى عليكم بأنه الاختفاء التدريجي ديال هاذ الفلاحين مع هاذ الأزمة ديال قلة الأمطار غادي تدير لنا مشكل كبير في الأمن الغذائي ديال البلاد ديالنا، لأنه الشركات الكبرى دائما ما كتشتغل على واحد الصناعة غذائية للتصدير، بخلاف هاذ الشركات الصغرى والمتوسطة اللي كتشتغل على الأمن الغذائي المحلي.

لهذا، خص الأولويات ديال الوزارة تبدل وتتجه لهاذ الشركات هاذو وتشوف بأنه تهدد اليوم الأمن الغذائي واحنا كنعرفو الإشكالية منين جات، السيد الوزير، الإشكالية ديال الأمطار، وتنطلبو من الله سبحانه وتعالى يرحمنا باش نخرجو من هاذ الإشكال.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا.

السيد المستشار المحترم،

انا متفق معك، وخصنا نراجعو ونخدمو جميع، أنا غير إيلا اسمحتو، غادي نعطيكم بعض الأرقام، منذ شروع التنزيل ديال الاستراتيجية:

بالنسبة للشباب استفاد حوالي واحد تقريبا 10.000 شاب وشابة من أنشطة الدعم والمواكبة، همت في الإجمال واحد 3856 مشروعا اللي تنجزها مجموعة ديال البرامج، منها 2098 في إطار برنامج كراء وتمليك أراضي الجموع، 1141 في مجال الخدمات الفلاحية، 260 إطار في إطار الفلاحة التضامنية و337 مع شركاء مؤسساتيين آخرين.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "وضعية قطاع اللحوم الحمراء".

أحيل الكلمة على أحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن وضعية قطاع اللحوم الحمراء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا لك، السيدة المستشارة، على وضع هذا السؤال.

بالفعل، وضعية سوق اللحوم الحمراء هي وضعية مرتبطة بحالة القطيع الوطني، وبالفعل بسبب توالي سنوات الجفاف وغلاء أسعار الأعلاف، سجلنا واحد التراجع مقلق في عدد الماشية على الصعيد الوطني.

وأمام هذا الوضع، نشتغل على محورين أساسيين، الأول هو ضمان استمرار تزويد الأسواق الوطنية بصفة عادية، ثانيا والمسار اللي مهم واللي تنشتغلو عليه بجدية، هو إعادة هيكلة القطيع الوطني.

وتماشيا مع التوجهات، اتخذت الحكومة عدة إجراءات، منها تعليق رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على استيراد العجول والأغنام، وكذا منع ذبح إناث الأبقار الموجهة للتوالد من أجل المحافظة على القطيع.

هذه إجراءات مكنت من تخفيف الضغط على القطيع الوطني من أبقار وأغنام وماعز، حيث تم استيراد أكثر من 120.000 رأس من الأبقار وحوالي 800.000 رأس من الأغنام خلال سنة 2024، وقد ساهمت هذه الإجراءات في الحد من تراجع عدد القطيع وضمان تزويد السوق الوطنية.

ومن جهة ثانية، ومن أجل إعادة هيكلة القطيع الوطني، تنعملو على مواصلة دعم الأعلاف كالشعير والأعلاف المركبة لفائدة مربي الماشية، للمساهمة في خفض كلفة الإنتاج، كما نعمل على الحفاظ على صحة القطيع من خلال حملات التلقيح وحماية القطيع الوطني من الأمراض، حيث تم في سنة 2024 تلقيح ما يناهز 19 مليون رأس من الأغنام والماعز و1 مليون و400 ألف رأس من الأبقار، بالإضافة إلى حملات تذكيرية.

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات، اتخذت الحكومة قرارا بفتح استيراد اللحوم الطرية والمجمدة عبر تعليق الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة، لضمان تزويد السوق في ظروف جيدة.

وأود أن أطمئن المواطنين على أن اللحوم الحمراء المستوردة يتم تحضيرها بمجازر معتمدة خاضعة للتفتيش الصحي البيطري ومصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية، تيسهر على التطبيق الصارم لدفتر التحملات.

ولكن، كذلك نبغي نأكد على أن دايرين مجهود كبير من أجل إعادة هيكلة القطيع الوطني، بحال اللي قلت، واحنا خدامين باش الأصناف الوطنية بحال الصردي، بني كيل، الدمان تمحضيت، وغيرها ترجع للوضعية ديالها أحسن من السابق، إن شاء الله، وحتى قطيع الأبقار يرجع للمستوى ديالو، نظرا للأهمية ديالو لا بالنسبة للحوم ولا بالنسبة للحليب.

وأنا أعطيت التعليمات ديالي في الوزارة باش تعطى الأهمية الكبيرة لمجال تربية المواشي والكسيبة وحتى هي تدخل بطريقة مهمة في مشاريع الفلاحة التضامنية، باش الفلاحين الكسابة يتمكنو من تطوير الكسيبة ديالهم، لأننا عارفين الأهمية ديالها في المنظومة الفلاحية الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب، تفضلي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد الوزير، على الأجوبة ديالكم.

وبالتالي لابد أن أؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، على أن الوضعية ديال اللحوم الحمراء هي حقيقة وضعية كتعرف ارتفاعات صاروخية، ارتفاعات صاروخية من ناحية الأسعار، حقيقة هي وضعية لا تواكب القدرة الشرائية ديال كافة المواطنات والمواطنين.

اليوم، كنشوفو على أن الأسعار هي تتراوح ما بين 110 حتى 120 درهم للكيلو، وهاذ الأسعار حقيقة هي تؤرق جيوب ديال المغاربة.

صحيح، الأسباب راه ذكرتوها وهي معروفة وموضوعية، كنتكلمو، السيد الوزير، على الجفاف، قلة المنتوج الوطني وقلة رؤوس الأغنام والأبقار، وكذلك الارتفاع ديال الأعلاف. ولابد كذلك، في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن نشيد بالإجراءات كلها اللي دارتها الحكومة واللي تتجلى أساسا في تعليق الرسوم وكذلك رسوم الاستيراد وكذلك الضريبة على القيمة المضافة الخاصة باستيراد الأغنام والأبقار وكذلك دعم الأعلاف.

السيد الوزير،

اللي بغيت نقول احنا داخل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نظن بل نكاد نجزم على أنه، صحيح، كل هاذ الإجراءات اللي دارتها الحكومة ستساعد - لا محالة - في استقرار الأسعار، ولكن السيد الوزير، الأسعار غتبقى مرتفعة بالنسبة للطبقة الهشة والطبقة المتوسطة.

وبالتالي، السيد الوزير، المطلوب منكم اليوم، هو أنكم ماشي تعتمدو فقط على الاستيراد، ولكن توضعو خطة واستراتيجية موجهة أولا، للكسابة وكذلك للفلاحة، باش نحافظو أولا على المنتوج الوطني اللي متواجد، وكذلك لتطوير المنتوج الوطني، وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية ديال كافة المواطنات والمواطنين، وكذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيدة المستشارة، أنا متفق معكم.

احنا خدامين على هاذ المسار ديال إعادة القطيع الوطني، وخاصة الفلاحة والكسابة الصغار ديالنا.

إن شاء الله يكون الخير فهاذ السنة المقبلة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

السؤال الموالي موضوعه "تحفيز الشباب على الاستثمار في القطاع الفلاحي".

أحيل الكلمة على أحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

من أجل تحفيز الشباب على الاستثمار في القطاع الفلاحي، حيث دعا جلالة الملك في الخطاب الملكي السامي، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية لسنة 2018، لـ"تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل وخاصة لفائدة الشباب القروي"، انتهى منطوق صاحب الجلالة.

اعتبارا لأهمية توفير فرص الشغل والتشغيل الذاتي للشباب بالعالم القروي، خاصة مع الارتفاع المسجل في نسبة البطالة وعدد مناصب الشغل المفقودة بالعالم القروي، وتشجيعا للشباب على الاستقرار في البادية، وهي المعضلة التي لا يمكن في نظرنا، في الاتحاد المغربي للشغل، حلها بإجراءات ترقيعية، بل بسياسة عمومية شاملة، من خلال:

- الرفع من جودة التعليم التقني الفلاحي ومن عدد مقاعده ومن إنشاء مؤسسات جديدة للتكوين الفلاحي التقني والعالي بمختلف جهات المملكة؛

- توجيه الشباب لممارسة بعض الأنشطة الحرفية وتوفير تكوين مهني يراعي حاجياتهم؛

- وتمويل ودعم المشاريع الصغرى المرتبطة بالنشاط الفلاحي؛

- تمكين الشباب حاملي المشاريع الفلاحية خاصة النساء من الولوج إلى التمويل البنكي بفوائد منخفضة وضمانات ميسرة؛

- وأيضا الاستفادة من أراضي الجماعات السلالية، وفق المقتضيات

القانونية المنظمة لعملية تمليكها؛

- حث الشباب القروي وتشجيعهم على الاستفادة من الإمكانيات التي يمنحها البرنامج الوطني "فرصة"؛

- تنظيم دورات تكوينية موضوعاتية لفائدة الفلاحين الشباب وأبناء الفلاحين؛

- إعداد كبسولات للإرشاد، خاصة بالاستثمار في المجال الفلاحي من طرف المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية؛

- مصاحبة الفلاحين الشباب وحاملي المشاريع الفلاحية من طرف L'ONSSA[2]) في مجال الصحة البيطرية ومكافحة الآفات النباتية؛

- تطوير نسيج اقتصادي تضامني كفيل بتجميع الفلاحين الشباب في مجموعة ذات نفع اقتصادي فلاحي؛

- دعم تأسيس الشباب للتعاونيات الفلاحية عبر المرافقة القانونية وتبسيط المساطر الإدارية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيدة المستشارة،

أولا، فيما يتعلق بمواكبة الشباب المقاول أو حاملي المشاريع، وضعنا رهن إشارة الشباب الراغب في الاستثمار في القطاع الفلاحي مراكز خاصة للاستقبال والتوجيه والمواكبة في كل جهات المملكة.

كما وضعنا فروعا لهذه المراكز في مراكز الاستشارة الفلاحية، لتعزيز سياسة القرب من الشباب، وتلعب هذه المراكز أدوارا مهمة في تشجيع وجلب الشباب للاستثمار في الميدان الفلاحي، عبر مواكبة وتأطير الشباب حاملي أفكار المشاريع لبلورة خطة عمل مشاريعهم.

كذلك، تنقومو بمواكبة المقاولات الشبابية في تكوين ملفات طلب الدعم المالي والتمويل البنكي.

كما تم إطلاق منصة رقمية: (http://www.chababagri.ada.gov.ma)، لتيسير ولوج الشباب حاملي أفكار المشاريع إلى المعلومات والاستفادة من مختلف الخدمات المرتبطة بالمواكبة والتأطير عن بعد.

فيما يخص التمويل، يمكن للشباب الاستفادة من المساعدات المالية الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، حيث تم وضع نظام تحفيزي خاص بالشباب للمقاولين في إطار تثمين أراضي الجماعات السلالية، كيهم هاذ التحفيز:

- الدعم عن الاستثمار واللي تيتراوح ما بين 2000 حتى لـ 7000 درهم للهكتار؛

- الدعم على الكراء اللي تيوصل حتى لـ 70% من مبلغ السومة الكرائية، إضافة إلى إقرار دعم إضافي بنسب تتراوح ما بين 10 حتى لـ 60% فيما يخص مختلف عمليات ومكونات الاستثمارات الفلاحية؛

- كما يمكن للشباب الاستفادة من تمويلات في إطار الفلاحة التضامنية أو التمويلات البنكية أو طلبات المشاريع (les appels à projets).

فيما يخص التكوين، نعمل باستمرار على تحسين عرض التكوين والتأهيل لملاءمته مع متطلبات المهن، عبر:

- تعزيز منظومة التعليم الفلاحي والتكوين المهني من خلال خلق 5 مؤسسات جديدة للتكوين التقني والتأهيل المهني الفلاحي؛

- كذا إنشاء حاضنات على مستوى أقطاب التكوين المهني الفلاحي؛

- ملاءمة برامج التكوين مع متطلبات سوق الشغل؛

- التكوين المستمر لفائدة المستثمرين الشباب.

ولابد ما نأكد على أن الوزارة كتعمل مع مختلف الشركاء على تجاوز بعض الإكراهات اللي تتواجه خلق المقاولات والتنمية ديالها من قبل التمويل والعقار.

ومن أجل هذا، يوفر القرض الفلاحي تمويلات مناسبة لهاذ النوع من المشاريع، بالإضافة إلى إمكانية الولوج إلى العقار، عبر تعبئة مليون هكتار من الأراضي السلالية ووضع تحفيزات خاصة لهذا النوع من المشاريع، وكل الإعانات الممنوحة من طرف صندوق التنمية الفلاحية، كما تشجع الحكومة إحداث مقاولات في مجال مهن الخدمات الفلاحية وتحويل المنتجات الفلاحية اللي أصبحت أكثر جاذبية عند فئات الشباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة، في إطار التعقيب على رد السيد الوزير.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا، السيد الوزير على الجواب ديالكم.

[2] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des Produits **A**limentaires.

ونؤكد في الاتحاد المغربي للشغل على أن تحقيق تنمية قروية حقيقية والحد من هجرة ساكنة البوادي لا يمكن تصوره دون المرور عبر تأهيل الاقتصاد القروي وتوفير فرص الشغل القار لفائدة الشباب، نساء ورجالا.

فرصا قد تتأتى عبر التشغيل الذاتي من خلال ما سبق ذكره أو عبر العمل لدى الغير، وهو ما يفرض رفع التمييز القانوني في الحد الأدنى للأجور وساعات العمل بين القطاع الفلاحي وغيرهم من القطاعات المشغلة لليد العاملة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الموالي موضوعه "الإجراءات المتخذة لإنجاح الموسم الفلاحي الحالي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم على الإجراءات المتخذة لإنجاح الموسم الفلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيدة المستشارة.

تكملة لما جاء في الجواب السابق حول الموضوع، وموازاة مع مواصلة الجهود لتطوير القطاع الفلاحي، في إطار تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر"، قامت الوزارة باتخاذ سلسلة من الإجراءات والترتيبات لضمان حسن سير الموسم الفلاحي الحالي وتعزيز دعم السلاسل الفلاحية، في ظل ظروف مناخية جد معقدة تتميز بالصعوبة، والتي تأتي بعد توالي 6 سنوات من الجفاف الحاد وظرفية دولية معقدة، اتسمت على الخصوص بارتفاع تكاليف المدخلات، أثرت بشكل واضح على كل مكونات القطاع الفلاحي.

كتواصل الحكومة العمل من أجل توفير الظروف المواتية والآليات الكفيلة للتخفيف من أعباء الفلاحين والمواكبة ديالهم، وكذلك تموين الأسواق الوطنية بكل المنتوجات بصفة مستمرة ومتواصلة.

وفي إطار الجهود المبذولة، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير وكتهم هاذ التدابير على الخصوص:

- توفير عوامل الإنتاج من بذور وأسمدة؛

- تنمية سلاسل الإنتاج؛

- إدارة مياه الري؛

- التأمين الفلاحي؛

- التمويل؛

- مواكبة الفلاحين، ونخص بالذكر الدعم غير المسبوق لأثمنة عوامل الإنتاج من بذور وأسمدة لخفض كلفة الإنتاج؛

- حماية الثروة الحيوانية ودعم سلاسل الإنتاج الحيواني عبر دعم الأعلاف؛

- تدبير مياه السقي المتاحة بعقلانية، مع إعطاء الأولوية للزراعات الأساسية؛

- مواصلة دعم السلاسل الحيوانية لاسترجاع التوازن ديالها؛

- مواصلة تنزيل البرامج والمشاريع الاستراتيجية للجيل الأخضر لتشجيع الاستثمار، عندنا 19 عقد برنامج لتنمية سلاسل الإنتاج، وإرساء تحفيزات جديدة في إطار صندوق التنمية الفلاحية والفلاحة التضامنية.

كما لا بد من الإشارة أيضا بأنه يتم تنزيل برامج للتخفيف من حدة الظروف التي يعرفها الفلاحون وخفض تكلفة الإنتاج عبر:

- دعم المدخلات الفلاحية؛

- دعم الأعلاف ومياه توريد الماشية؛

- الحماية الصحية للقطيع بالمجان وسقي الأشجار في مشاريع الفلاحة التضامنية.

ومن جهة أخرى، ستتم مواصلة برنامج التخفيف من آثار نقص التساقطات المطرية للحفاظ على الماشية، من خلال:

- توزيع 5.2 مليون ألف قنطار من الشعير المدعم؛

- 2 مليون ديال القنطار من الأعلاف المركبة؛

- توريد الماشية من خلال تهيئة وتجهيز نقط مائية؛

- اقتناء الصهاريج والشاحنات الصهريجية وتحمل تكاليف التشغيل ديالها والصيانة ديالها.

وسيتم كذلك تنفيذ برنامجين هيكليين للحبوب يتواصل وفقا لعقد البرنامج الموقع مع الفيدرالية البيمهنية، وكيتعلق الأمر بالبرنامج الوطني لتشجيع البذر المباشر - بحال اللي قلت قبيلا - اللي كيهدف إلى الوصول إلى مليون هكتار في أفق 2030، أي برنامج مليون هكتار للبذر المباشر.

أما الثاني فكيهم تشجيع الري التكميلي للحبوب بهدف الوصول إلى مليون هكتار حتى هو إن شاء في 2030.

وتروم هاذ الإجراءات بالأساس قصد المساهمة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة للتعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيد الوزير،

اعطيتينا مجموعة من الإجراءات والتدابير اللي هي في مجملها مزيانة بزاف، ولكن للأسف الشديد تتبقى آثار هاذ الإجراءات ضعيفة على جيوب المواطنين ودون تأثير كبير على قدرتهم الشرائية، خاصة على أوضاع أكثر من مليون عاملة وعامل في قطاع الزراعة، الذين يشكلون إلى جانب الفلاحين الصغار الركيزة الأساسية لإنجاح أي موسم فلاحي.

لا يمكن الحديث عن نجاح أي موسم فلاحي دون التطرق إلى الواقع الصعب الذي تعيشه هذه الفئة، وما وقع مؤخرا بمنطقة اشتوكة آيت باها يعكس معاناة عميقة وصارخة وما خفي كان أعظم السيد الوزير.

هاذ الفئة تمثل نموذجا غريبا، قطاع فلاحي تيربح، تيحقق أرباحا كبيرة وتيجلب العملة الصعبة للبلاد، ولكن في المقابل نجد عاملات وعمال فقراء ومستغلين ويعيشون في ظروف صعبة.

هاذ الفئة نهارها تيبدا مع 2 ولا 3 ديال الصباح، ينقلون في شاحنات تفتقر لأبسط شروط السلامة وكأنهم بضائع، والنتيجة حوادث كارثية أودت بحياة الكثيرين.

إضافة إلى ذلك، يستمر التمييز القانوني ضدهم، ساعات العمل تصل إلى 48 ساعة في الأسبوع مقابل 44 ساعة لقطاعات أخرى، الحد الأدنى للأجور (SMAG[3]) أقل بكثير من (SMIG[4]) بحيث لا يتعدى 80 درهم للرجل و75 درهم للمرأة، والفرق تيصل لـ 40% السيد الوزير، وأكثر بكثير بالنسبة للنساء.

ورغم التزام الحكومة بتحقيق المساواة في الأجور وساعات العمل بحلول 2028، فإننا لم نر حتى الآن أي مرسوم يوضح مراحل تنفيذ هاذ الالتزام.

إلى جانب ذلك، يعاني هؤلاء العاملات والعمال من استغلال سماسرة اليد العاملة الذين يتاجرون في معاناتهم، الطرد الجماعي بسبب الانتماء النقابي ووضع أسمائهم في لوائح سوداء لمنعهم من العمل.

السيد الوزير،

النجاح الحقيقي للموسم الفلاحي يبدأ من:

- حماية الكرامة؛

- تحسين ظروف النقل لضمان سلامتهم وحمايتهم من الحوادث؛

- إنهاء التمييز القانوني في الأجور وساعات العمل؛

- إصدار مرسوم يحدد مراحل تحقيق المساواة الموعودة؛

- حماية الحق النقابي ووضع حد للطرد التعسفي؛

- التصدي لسماسرة اليد العاملة وإجبار المشغلين على التصريح بجميع العمال بكامل أجورهم وأيام عملهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نرى أن نجاح الموسم لا يمكن أن يبنى على معاناة واستغلال العاملين والعاملات الزراعيين، بل يجب أن يبنى على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

نواصل التعاطي مع الأسئلة المرتبطة بقطاع الفلاحة، حتى نتيح الفرصة في محطة لاحقة للسيدة الوزيرة للإجابة بشكل متصل على الأسئلة المرتبطة بقطاع الصيد البحري.

السؤال الموالي موضوعه "التوازن بين الفلاحات المعيشية والموجهة للتصدير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس.

ما سمعتينيش أشنو قلت؟

قلت، بأننا غادي نواصلو التعاطي مع الأسئلة اللي عندها علاقة

[3] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

[4] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

بقطاع الفلاحة، باش نتيحو الفرصة للسيدة الوزيرة باش تجاوب بشكل متصل على الأسئلة المرتبطة بقطاع الصيد البحري، وتصنتو شوية للرئاسة مرة مرة.

شكرا.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

لقد جاء في جواب الوزارة سابقا على أسئلة السادة المستشارين أن هناك إجراءات لدعم سلاسل الإنتاج الفلاحي، حيث تم التذكير أن هناك دعم غير مسبوق للأسعار، خصوصا فيما يخص العوامل ديال إنتاج البذور والأسمدة والأعلاف، وهاذ الشي جا طبعا لخفض كلفة الإنتاج، بحيث تم دعم سلاسل الإنتاج النباتي بغلاف مالي ديال 4 المليار ديال الدرهم وفيه أولا الأسمدة الآزوتية، بالإضافة إلى منح مساعدات للتحاليل المخبرية.

أما فيما يخص الحبوب، تم توزيع 672.000 قنطار مدعمة بالثلث ديال الأثمنة، كذلك إعانة بذور الطماطم المستديرة والبطاطس والبصل، الإعانة تراوحت ما بين 50% حتى لـ 70% من سعر الاقتناء ديال البذور ديال هاذ الخضروات، واللي كانت أساسا من أجل خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي خفض الأثمنة عن المستهلك.

لكن، السيد الوزير، رغم كل المجهودات التي تم بذلها في هذا الباب، فإنه في مجموعة من المناسبات الأثمنة ديال الحبوب وهاذ الخضروات التي تعتبر أساسية، والتي تم دعم إنتاجها دون الحديث عن الفواكه الأثمنة ديالها اللي تتبقى مرتفعة.

وبالمقابل، تنلقاو أن الصادرات ديال المغرب حسب بعض المعطيات الصادرة عن بعض المنصات الإلكترونية المتخصصة في رصد أخبار الفواكه والخضروات على مستوى الأسواق بالعالم، أنه بخصوص النمو النسبي لصادرات الخضر والفواكه، فإن المغرب يعرف نموا في صادراته من المنتجات الزراعية بمعدل 8% سنويا.

وبالتالي، ما هي استراتيجية الوزارة للحفاظ على التوازن في الإنتاج بين الفلاحات المعيشية والفلاحات الموجهة للتصدير من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن المغربي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

إن تحقيق التوازن بين الفلاحة المعيشية والموجهة التصدير أمر ضروري لضمان السيادة الغذائية ديال بلادنا، مع تعزيز التنمية الاقتصادية، لاسيما في العالم القروي.

ولهذا الغرض تعمل الوزارة على:

- مواصلة إنجاز مشاريع الفلاحة التضامنية، وفق رؤية جديدة تقوم على التنويع والتكثيف المستدام لأنظمة الإنتاج القائمة؛

- كذلك مواصلة تشجيع الاستثمارات، عبر عقود البرامج المبرمة مع المهنيين لتنمية مختلف سلاسل الإنتاج، وخاصة في المناطق المعيشية؛

- وكذا مشاريع التهيئة الهيدرو فلاحية في مدارات السقي الكبير أو السقي الصغير والمتوسط، لفائدة الفلاحين الصغار أساسا، والزراعات الموجهة للسوق المحلية كالحبوب والزراعات السكرية والأعلاف والزيتون والخضر بكل أنواعها؛

- إضافة لمشاريع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية والواحات، واللي تتسافد منها الفلاحة الصغيرة أو المعيشية؛

- وأخيرا، برامج تنمية الإنتاج الحيواني عبر تحسين السلالات والتأطير والحملات الوطنية للحماية من الأمراض.

كما تشجع الوزارة خلق وتنمية ومواكبة التعاونيات الفلاحية والتعاونيات الخدماتية لتنظيم الفلاحين وتحسين القدرة ديالهم على ولوج الأسواق والاستفادة من التمويلات وتسويق المنتجات.

وفي إطار هاذ التوازن، تلعب الزراعات التصديرية دورا مهما في خلق قيمة مضافة عالية وكتثمن الموارد المائية، وخلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة، مع ضمان تزويد الأسواق من المنتوجات الفلاحية طيلة السنة.

واسمحوا لي باش نأكد لكم اليوم بأن:

أولا، الوزارة دائما كانت ولازالت تسعى إلى تحقيق توازن أفضل بين الفلاحة المعيشية والتضامنية والفلاحة الموجهة للتصدير؛

ثانيا، هاذوك الكليشيات ديال التصدير ديال الماء وتحققو الاكتفاء الذاتي من القمح، بأننا تنشجعو الزراعة التصديرية، هاذي مغالطات.

أنا غير باش نعطيكم الأرقام، أرقام المساحات الموجهة للتصدير، المساحات الموجهة للتصدير ما تتعداش 1% من المساحة القابلة للزرع في بلادنا.

ثانيا، تنصدرو هاذ المساحة هاذي تتستهلك 500 مليون متر مكعب، وتنستوردو احنا الحاجيات ديالنا للأمن الغذائي ولا السيادة الغذائية 9 مليار متر مكعب، اللي ما كيناش عندنا في البلاد، أنا قبيلة قلت بأن كندورو على 700، 900 مليون، 1.2 مليار، 2 دالمليار، باش نحققو واحد السيادة غذائية فالبلاد، راه لابد ما تنجيبو الماء من برا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

لا يمكن أن ننكر أن الزراعة في المغرب تشكل العمود الفقري للاقتصاد بسبب مساهمتها الكبيرة في النمو وارتباط مختلف القطاعات بها، خاصة الصناعات الغذائية، التي يتم تصدير جزء كبير منها، حيث أن خلال السنة الماطرة تصل نسبة نمو الاقتصاد إلى 5% و6%، والعكس خلال السنة غير الممطرة تكون بين 1.5% و2.5%، بالإضافة إلى أن الزراعة تشكل مصدرا ماليا لـ 13 مليون فرد، ضمنهم 3.5 ملايين عامل، مما يشكل 40% من اليد العاملة في المغرب.

ولذا، فاليوم يجب العمل من أجل ان تكون الزراعة غير مرتبطة بالأمطار، كما يجب ربط القطاع الفلاحي في بلادنا بالبحث العلمي، خاصة في الشق المتعلق باستعمال أصناف نباتية محسنة جينيا، مقاومة للجفاف، والعمل على تقوية التعليم والتدريب بالنسبة للمزارعين والعاملين في هذا القطاع، من أجل توظيف الطرق العلمية في الإنتاج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إيلا كان شي تعقيب في حدود 10 ثوان السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا.

أنا غير بغيت نأكد بأن التثمين هو إشكالية في بلادنا، لأن تنثمنو أقل من 20% من المنتوجات الزراعية ديالنا، احنا تنشتغلو على هاذ الشق هذا، باش إن شاء الله من هنا إلى 2030 نثمنو على الأقل 80% على 100% ماشي 20 على 80.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال مرتبط بقضايا الفلاحة، موضوعه "الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في مجال الاستثمار الفلاحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل الشراكة بين القطاع العام والخاص إحدى المفاتيح الأساسية في مجال الاستثمار الفلاحي.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، على التدابير المتخذة لتقوية هذه الشراكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد المستشار المحترم،

تهدف عملية الشراكة حول الأراضي التابعة للملك الخاص للدولة إلى:

- جذب الاستثمار الوطني والأجنبي لفائدة القطاع الفلاحي؛

- الحفاظ على اليد العاملة المرتبطة بالعقارات؛

- خلق فرصا جديدة للشغل بالعالم القروي؛

- إضافة إلى استغلال أحسن للرصيد العقاري الفلاحي المتوفر وكذلك خلق قيمة مضافة.

وبهاذ السياق، أسفرت عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص عن تعبئة حوالي 122.000 هكتار من الأراضي الفلاحية اللي موزعة على 1690 مشروع، من بينها 720 مشروع بمساحة تقل عن 20 هكتارات.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات الإجمالية حوالي 15.4 مليار درهم، ومكنت هذه العملية من إقامة مشاريع فلاحية مستدامة تتساهم بشكل واسع في تطوير القطاع الفلاحي عبر:

- تجهيز حوالي 45.000 هكتار بنظام الري الموضعي؛

- غرس 46.000 هكتار من الأشجار المثمرة؛

- إرساء 132 وحدة حديثة لتثمين المنتوجات الفلاحية.

أما على الصعيد الاجتماعي، مكنت هاذ المشاريع من خلق 45.000 منصب شغل منها 860 مهندس، 1900 تقني، 8500 عامل و33.700 عامل مؤقت.

وبخصوص الملتمسات المقدمة من طرف مجموعة من مكتري الأراضي الفلاحية في ملك الدولة الخاص في إطار الشراكة الفلاحية والمتعلقة بكراء هاذ الأراضي، ونظرا لسنوات الجفاف، تعمل الحكومة على تيسير أداء المتأخرات لدى المصالح المختصة من خلال إعادة جدولة هذه الديون والإعفاء من الذعائر.

كما تعمل اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة حول الأراضي الفلاحية في ملك الدولة على دراسة طلبات المعنيين بالأمر مع تقديم التسهيلات اللازمة من الناحية التقنية لإنجاز برامجهم الاستثمارية أو مراجعتها، أخذا بعين الاعتبار إشكالية شح الموارد المائية.

والجدير بالذكر إلا أن هذه الطلبات تبقى محدودة بالنسبة لنا بالنظر إلى عدد المشاريع الفلاحية في إطار عملية الشراكة.

كما أن الاستثمار الفلاحي على أراضي الدولة في إطار شراكة لازال يحضى بأهمية كبيرة لدى المستثمرين، والدليل على ذلك هو الإقبال الكثيف في طلبات العروض التي أطلقتها وكالة التنمية الفلاحية حديثا، كما هو الحال بالنسبة لطلب العروض الأخير التي تلقت بموجبه الوكالة 765 عرضا، منها عدد مهم من طرف بعض المستثمرين الذين طرحوا إشكالية ديون الأكرية.

وتتقوم الوكالة حاليا وكالة تنمية البحرية بمواكبة الشركاء الذين يواجهون بعض الإكراهات التقنية قصد ملاءمة المشاريع ديالهم الاستثمارية والمساعدة على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، في إطار تشجيع وضعية القطاع الفلاحي ببلادنا، نؤكد أن وضعية القطاع الفلاحي، الفلاحين والصغار والمتوسطين ومربي الماشية، تعرف هشاشة غير مسبوقة، جراء تولي سنوات الجفاف وارتفاع أسعار المحروقات والأعلاف والبذور والأسمدة ومحدودية آثار المخططات القطاعية وبرامج الدعم بإشكالياتها ذات الصلة بالاستهداف والتوزيع.

السيد الوزير،

قناعتنا راسخة في الفريق الحركي، أن المدخل الأساسي لتطوير المنظومة الفلاحية بتحدياتها الكبرى وبإكراهاتها البنيوية هي تقوية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الاستثمار الفلاحي.

هذه الشراكة نتطلع، السيد الوزير، أن تكون مبنية على حل إشكاليات العقار وتنظيم وهيكلة سلاسل الإنتاج وتطوير منظومة الدعم وإعمال مخططات فلاحية جهوية بعد محدودية نتائج "مخطط المغرب الأخضر" و"مخطط الجيل الأخضر"، اللذين يحتاجان إلى تقييم موضوعي.

تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار الفلاحي تتطلب كذلك تبسيط مساطر الكراء الطويل الأمد للأراضي الفلاحية المملوكة للدولة لفائدة المستثمرين الذين يلتزمون بإنجاز مشاريع فلاحية تتضمن الأراضي.

السيد الوزير،

في الكلام ديالكم قلتو واحد الكلام مهم وهو أن هاذ الشراكة تهدف إلى جلب الاستثمار والأجانب، احنا هاذ الشي ما لمسناهش في جهة بني ملال - تادلة - أن الوكالة غادية في اتجاه معاكس، المستثمرين الأجانب اللي جاو لعندنا لتادلة في هاذ الظرف الحالي جاو كراو أراضي بمعطيات أنها مسقية بمياه السد، اليوم السد ما بقاش، الناس عجزو على إنجاز المشروع وفشلو، بغاو يبيعو العقار ديالهم لأحد المستثمرين المغاربة واخذاو وعود من عند الوكالة، لكن الوكالة تتخدم بطريقتها الخاصة، سحبو لهم الرخصة، وهاذ السؤال راه طرحتو عليك، السيد الوزير، في اللجنة.

تنطلب منك تفتح تحقيق في هاذ الباب وتشوف هاذ الملف اللي هو ملف موضوعة عليه واحد علامة الاستفهام.

ونتمناو أيضا راه كاينة واحد الصفقة أخرى في الداخلة ما تبقى من الصفقة الأولى اللي شابتها واحد المجموعة من الشبوهات ديال 5000 هكتار راه غادي تدوز في الشهر المقبل، نتمناو أنها تدوز في ظروف شفافة ومعقولة.

السيد الوزير،

وكالة التنمية الفلاحية ملي كيكون الإنسان غادي لها وكأنه غادي للحبس، راه خص الأبواب ديال المسؤولين تما يكونو مفتوحين أمام المستثمرين، راه خص الوكالة تحل الباب وتفك المشاكل، المدير ديال الوكالة مرارا وتكرارا طلبنا مقابلة معه لحل مشاكل الاستثمار في المنطقة ما كيستجبش، غير معقول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا للسيد الوزير على المساهمة القيمة في هاته الجلسة.

نمر بعد الترحيب بالسيدة الوزيرة إلى سؤالين يهمان قطاع الصيد البحري، الأول موضوعه "انخفاض المخزون وانقراض بعض الأصناف السمكية".

الكلمة للسيد الرئيس عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها من أجل مواجهة الانخفاض في المخزون السمكي وانقراض بعض الأصناف السمكية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة زكية الدريوش، كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، في البداية ولابد ما نشير أن المخزون السمكي هوما موارد بيولوجية وكتأثر بالمناخ وأيضا بالتغيرات ديال البيئة، ولهذا التدبير ديال هاذ الموارد هي مسألة استراتيجية، وخص تكون عندنا 2 ديال الحوايج:

أولا، خص يكون عندنا واحد الرؤية واضحة، ويكون عندنا مخططات تهيئة، وهاذ المخططات تكون متجددة وكتطور مع الظروف المناخية، وأيضا خصنا انخراط الشركاء ديالنا، لذلك أشنو عملنا؟

عملنا أولا الدعم ديال البحث العلمي، البحث العلمي مهم، علاش؟ باش تكون عندنا رؤية واضحة بخصوص دينامية المخزونات ويواكب هاذ التغيرات باش نضمنو الاستدامة.

ثانيا، وضعنا مخططات التهيئة، واليوم عندنا 30 مخطط ديال التهيئة ديال المصايد، غناخذ وهي في تطور مستمر، وكتعتمد على مراقبة مجالية للحد من حركة السفن والحد من الصيد المفرط.

كمثال، عندنا المخطط ديال السمك السطحي، اللي فيه 6 ديال المناطق، وعندنا أيضا المخطط ديال الأخطبوط اللي فيه 3 ديال المناطق.

هاذ الشي باش نحدو الحركية ديال البواخر، وأيضا كنعتامدو على السياسات ديال المحميات، هاذ المحميات اللي كتحافظ على المناطق الهشة والحماية ديال بعض الأسماك، وعملنا أيضا على غمر الشعاب الاصطناعية باش تكون عندنا أماكن الولادة ديال السمك، وقمنا بها على ساحل مارتيل، أكادير والناظور، وأيضا قوينا المراقبة، إلى كان عندنا مخططات خص تكون عندنا واحد المراقبة صارمة.

وخصني نأكد بأن الثروة السمكية اللي عندنا 80% هي مكونة بالسمك السطحي، وهاذ السمك السطحي كيتعرف باش؟ كيكون عليه واحد تأثير كبير ديال المناخ، اليوم مثلا السردين كيعيش فالحرارة ديال 18 درجة واليوم حرارة الماء وصلت لـ 21 حتى لـ 22، إذا السردين كيمشي يقرب للأماكن اللي كيكون فيها الماء بارد.

اليوم، هاذ السمك السطحي عندنا اليوم السردين وعندنا (Maquereau) وعندنا الشرن، والآن عندنا لانشوبة، ولكن الحمد لله السردين هرب مشا كيقلب على الأماكن الباردة، واليوم اخذات البلاصة ديالو اخذاها (Maquereau)، إذن نقدرو نقولو اليوم بأن كاين واحد التوازن وهاذ التوازن اليوم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للرد على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

شكرا على هاذ الجواب الغني بالمعطيات والأرقام، التي توضح بجلاء أهمية هذا القطاع الحيوي ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية،

وأغتنمها فرصة لتهنئة السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والغابات، وأهنئكم، السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري، على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها من أجل تولي مسؤولية هذا القطاع الحيوي.

لا شك أن قطاع الصيد البحري في المغرب يعتبر أحد القطاعات الاستراتيجية التي تسهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم بـ 2.3% من الناتج الداخلي الخام.

ومن أجل تطوير هذا القطاع تم إطلاق مخطط "أليوتيس 2009" الذي حقق نجاحا مهما وكبيرا، وعلى سبيل المثال لا الحصر زيادة الإنتاج وتحقيق نتائج جيدة في مجال الصادرات.

وبمقابل هذه النجاحات، فإن هناك العديد من التحديات التي لا تزال تؤثر على استدامة القطاع نذكر من أبرزها:

- الضغط الزائد لقوارب وبواخر الصيد على بعض مناطق الصيد؛

- الصيد غير القانوني؛

- عدم الصرامة في تطبيق قوانين حماية المخزون السمكي خلال فترات الراحة البيولوجية؛

- غياب نظام تقسيم المناطق (Zonning) لضمان استغلال الموارد البحرية بشكل مستدام.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن النجاح الذي حققه مخطط "أليوتيس" يجب أن يستغل كقاعدة لإطلاق المرحلة الثانية من المخطط، تركز على استدامة القطاع بشكل أكبر، هذه الاستراتيجية يجب أن تكون قائمة على:

- ✓ تحليل دقيق للإنجازات السابقة ومعالجة الثغرات الحالية؛
- ✓ تحسين التنسيق بين المؤسسات المعنية وتعزيز الرقابة على الأنشطة البحرية باستخدام تقنيات مبتكرة؛
- ✓ تعديل بعض القوانين المتجاوزة على مستوى قطاع الصيد البحري، خاصة فيما يتعلق بفترات الراحة البيولوجية.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نقترح اتخاذ الخطوات التالية:

- ✓ تنظيم قرى الصيد البحري التي تضم قوارب صيد قديمة ومتهالكة، مما يضطرها إلى الصيد في السواحل القريبة، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير مناطق تكاثر الأسماك وخاصة الأخطبوط؛
- ✓ تحسين وتكوين البحارة المشتغلين بالقطاع بأهمية الحفاظ على الثروة السمكية الوطنية، وخصوصا بقرى الصيد البحري؛
- ✓ تكثيف البحث العلمي لتطوير تقنيات جديدة تساعد في مواجهة آثار التغيرات المناخية على الموارد البحرية.

وفي الأخير، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤكد التزامنا الكامل بدعم كافة المبادرات الرامية إلى حماية الثروة السمكية وتعزيز التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي مرتبط بقضايا الصيد البحري، موضوعه "ضمان استدامة الثروة السمكية ببلادنا".

أحيل الكلمة على السيد المستشار، عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن ضمان استدامة الثروة السمكية نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

خلال شهر شتنبر 2009، صاحب الجلالة نصره الله، أعطى الانطلاقة لاستراتيجية "أليوتيس"، هاذ الاستراتيجية ديال "أليوتيس"، عندها المحور الأول واللي مهم هي الاستدامة، هاذ الاستدامة اللي كتضمن لنا باش تكون عندنا ثروة مستغلة بشكل عقلاني.

وفي هاذ الإطار، قمنا بعدد من التدابير، وغادي نلخصهم في 5 ديال النقط:

النقطة الأولى، هي الدعم ديال البحث العلمي، دعمنا البحث العلمي، الدعم ديالو داز من 2009 لـ 400 مليون ديال الدرهم، اليوم فتنا 1.6 مليار ديال الدرهم، لاش؟ كاين هناك اقتناء بواخر حديثة، باش نطورو هاذ البحث العلمي، هاذ البحث العلمي ضمنا باش نحطو مخططات التهيئة، بحال اللي قلت قبيلة، عندنا 30 ديال المخططات ديال التهيئة باش كندبرو هاذ المصايد بصفة عقلانية، وكذلك اعتمدنا

على السياسة ديال المحميات، باش نحميو المناطق الهشة، الدعم ديالو 50 مليون ديال الدرهم.

رابعا، المراقبة، كان عندنا مخططات ما عندناش مراقبة بحال إيلا ما درنا والو، المراقبة مهمة، اليوم أي باخرة كتصطاد في المياه المغربية ولا هي مراقبة بالأقمار الاصطناعية، وعبر الباخرة عندنا واحد الآلة اللي كنسميوها (VMS[5])، من بعد الباخرة ملي كتوصل للموانئ، ملي كتفرغ الحمولة ديالها، كاين واحد التتبع ديال المسار، إذن هاذ الشي باش نقول لكم بأن المراقبة صارمة، والدعم ديال هاذ المراقبة تقريبا 160 مليون ديال الدرهم؛

وأيضا النقطة الخامسة، هي تعزيز التنمية ديال تربية الأحياء المائية باش يكون واحد التخفيف ديال الضغط ديال الصيد ديال الأسماك.

هاذ الإجراءات شكون اللي كيستافد منها مباشرة؟ كيستافدو منها البحارة أولا، والعاملات في القطاع ديال صناعة الصيد، والمناصب هي تقريبا 260 ألف منصب شغل، وهاذي مهمة (au moins) نحافظو على هاذ المناصب، وأيضا عندنا واحد التأثير مالي فالمعاملات، القطاع اليوم كيجيب 31 مليار ديال الدرهم فسنة 2023.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

يعد قطاع الثروة السمكية بالمغرب ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يشكل أهم مصادر الدخل القومي ويدعم الأمن الغذائي ويوفر فرص الشغل لآلاف المواطنين.

رغم كل ما جاء في جوابكم، فإن الصيد البحري لازال يتخبط بعدة مشاكل والتي تضر بأهداف استراتيجية "أليوتيس"، خاصة في شقها المتعلق باستدامة الموارد البحرية والمحافظة عليها.

حيث عرفت هذه السنوات الأخيرة، ارتفاعا غير مسبوق في إنتاج دقيق وزيت السمك، الذي تجاوز 220 ألف طن سنة 2022، وهو رقم قياسي في تاريخ المغرب، قبل أن يتراجع قليلا إلى 178.000 طن سنة 2023، هذا يعني أن أكثر من 700.000 طن من الأسماك المصطادة يتم توجيهها مباشرة إلى معامل إنتاج دقيق وزيت السمك، رغم أن معامل التصدير ذات القيمة المضافة تعاني من نقص حاد في تزويدها بهذه المواد الأولية، مما نتج عنه ضياع آلاف فرص الشغل.

[5] **V**essel **M**onitoring **S**ystem.

كما عرفت تراجعا في الإنتاج، حيث سجلت فقط 146.000 طن سنة 2023 وهي أضعف إنتاج خلال 6 سنوات الأخيرة.

السيدة الوزيرة،

لقد تم تنبيه مسؤولي القطاع أكثر من مرة إلى خطورة استنزاف الثروات البحرية عن طريق الصيد العشوائي غير المنظم وغير المصرح به، حيث أن جل إنتاج مراكب الصيد (RSW[6]) يذهب مباشرة إلى معامل دقيق السمك في تحدي سافر لكل القوانين الجاري بها العمل.

أضف إلى ذلك، عدم احترام الراحة البيولوجية، عدم احترام مناطق الصيد والمحميات البحرية، استعمال معدات الصيد الممنوعة، صيد الأسماك دون الحجم القانوني، بالإضافة إلى الأعطاب التي تعرفها منظومة المراقبة بالقطاع، حيث لازالت عدة قوانين بدون نصوص تطبيقية وقلة الموارد البشرية بالمصالح الخارجية، كل هذا ساهم بقريب أو من بعيد في الاستغلال المفرط للثروات البحرية.

إن القطاع يواجه اليوم تحديات جسيمة تهدد استدامتها على المدى المتوسط والبعيد، مما يستدعي تدخلا عاجلا واستراتيجيات فعالة لضمان استمرارية هذه الثروة الحيوية، لذا لابد من تعزيز آليات المراقبة والحكامة عبر تطوير أنظمة مراقبة رقمية لرصد أنشطة الصيد غير القانوني ومراجعة وتفعيل القوانين ذات الصلة مع تغليظ العقوبات للمخالفين.

السيدة الوزيرة،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن مسؤوليتنا تستوجب إثارة الانتباه إلى هذه الإشكالات ودفع الحكومة إلى تبني سياسات حازمة توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة البحرية للحفاظ على الثروة السمكية، وهو واجب وطني وأخلاقي لضمان حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الموارد الثمينة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بهذا نكون قد استوفينا مجمل الأسئلة المرتبطة بقطاع الفلاحة والصيد البحري.

شكرا السيدة الوزيرة والسيد الوزير على المساهمة القيمة في فعاليات هذه الجلسة.

ونمر إلى المحور الثالث والأخير في هذه الجلسة، بعد تجديد الترحاب بالسيدة الوزيرة.

4 ديال الأسئلة مرتبطة بقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ونبدأ بالسؤال الأول موضوعه "السياسة الحكومية المعتمدة للنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة".

[6] **R**efrigerated **S**ea **W**ater.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن التدابير التي ستتخذها وزارتكم من أجل النهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، لكم الكلمة.

السيدة نعيمة ابن يحيى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن بالنسبة للسياسة الحكومية المعتمدة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، طبعا هي واحد السياسة اللي كيقوم بها القطاع بالتنسيق بين مختلف القطاعات، وهاذ المجال كيهم عدد من القطاعات منها مثلا ما يتعلق بالصحة تقوم به قطاع الصحة، بالنسبة للتربية الوطنية كنقومو بمجهودات مشتركة، ولكن لابد ما نقول عدد من المسائل التي تقوم بها الوزارة حاليا.

أولا، أول نقطة هي إذكاء الوعي والتوعية بالمسألة ديال وضعية الإعاقة، لأن تنلاحظو بأننا خصنا ندفعو الأسر على أنهم يصرحو بأفراد الأسرة اللي هوما عندهم إعاقة، لأن كاين واحد هاذ المسألة كتعتبر مسكوت عنها، خصنا نوعيو المجتمع بأنه باش يمكن يستافدو من الخدمات اللي تتقدمها الدولة يجب أن يصرحو بحالات الإعاقة عند الأسر.

كذلك، تتقوم الوزارة بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، هاذ السنة مثلا قامت الوزارة بتمدرس 27.500 طفل في وضعية إعاقة بميزانية تقدر بـ396 مليون درهم، كذلك استفادة 19.000 شخص من المعينات التقنية والطبية، ومواكبة حوالي 1000 حامل مشروع بميزانية تقدر بـ53 مليون درهم ونصف، وكذلك دعم القدرة الشرائية عبر عدد من المبادرات.

هاذ السياسة العمومية المندمجة كتهدف كذلك إلى تنسيق الإطار التشريعي والتنظيمي، دمج بعد الإعاقة في مخططات التنموية على المستوى الترابي والوطني، وهنا لابد ما نذكر بأنه المسألة ديال الولوجيات، هي فعلا كتهم جميع القطاعات، وكيقوم فيها بعض الجماعات الترابية بمجهود مهم، ولكن تيخص نزيدو نفعلو هاذ المسألة ديال الولوجيات، لأنها كتقرب الخدمات من الأشخاص في وضعية إعاقة.

الآن عندنا واحد المشروع مهم اللي هو بطاقة الإعاقة واللي هو مشروع منتظر منذ مدة طويلة، حيث العمل فيه منذ سنوات طويلة، لكن بعد المصادقة على المرسوم المتعلق بمنح البطاقة، الآن كاين واحد المشروع ديال معايير التقييم والمعلومات اللي متضمنة فهاذ البطاقة، واللي غتمكننا أننا نشرعو في المفاوضات من أجل شراكات حتى يستفيد الشخص في وضعية إعاقة من مختلف الخدمات بشروط تفضيلية.

بالإضافة إلى هذا كيمكن لنا نقولو بأن اليوم العالمي للأشخاص في وضعية إعاقة انطلقت من طرف الوزارة اللقاءات التشاورية لإعداد مخطط العمل الوطني الثاني ديال 25-26 بتشارك طبعا مع الجمعيات العاملة في المجال، وفي هاذ الصدد لابد ما نحييو الجمعيات لأن بفضلها كتمكن الحكومة أنها تنفذ عدد من المشاريع في هذا الصدد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزيرة، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

بداية، أهنئكم السيدة الوزيرة المحترمة على الثقة المولوية التي حظيتم بها بعد تعيينكم على رأس هذا القطاع الاجتماعي البالغ الأهمية، وهي مناسبة كذلك لأتفاعل مع ما تفضلتم به من توضيحات جوابا على سؤال فريقنا، مما يعكس تمثلكم لحجم الرهانات المعقودة على هذا القطاع الذي يلتقي مع مجموعة من السياسات العمومية والبرامج القطاعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

قطعت بلادنا أشواطا متقدمة على درب تمتيع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بكافة حقوقهم من الفرص دستوريا، وأخص بذلك أحكام الفصل 34 و38 من الدستور، فضلا على أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، لاسيما الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والبروتوكول الاختياري المرفق لهما اللذان صادقت عليهما بلادنا.

لقد شكل قانون الإطار للإعاقات تحصينا للمكتسبات في هذا

المجال وقوتها متقدمة لضمان حقوق وحريات الأشخاص في وضعية إعاقة وتيسير مشاركتهم في جميع مناحي الحياة، وتأهيلهم واندماجهم اجتماعيا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

على مستوى الواقع، انخرطت بلادنا في ورش الحماية الاجتماعية كورش استراتيجي يهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للأشخاص في وضعية هشة، وهو ما مكن بلادنا من تبوء مكانة معتبرة في مؤشرات التنمية على المستويين الوطني والدولي، وهي مناسبة لتجديد التأكيد في فريق الأصالة والمعاصرة على أن تحظى فئة الأشخاص في وضعية إعاقة بالأولوية في كل البرامج والسياسات العمومية.

إن تحقيق هذه الأهداف يعد مسؤولية وطنية تقع على عاتق الدولة والمجتمع والمواطن، وتفاعلا مع هذا الموضوع، أسرد مجموعة من الاقتراحات التي تبدو لنا في فريق الأصالة والمعاصرة بالغة الأهمية، منها على الخصوص:

- ✓ المزيد من تيسير تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، لاسيما بالعالم القروي ووضع حد لمختلف العراقيل التي تواجهها أسر الأطفال؛
- ✓ تفعيل الكوطا المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة على مستوى الوظيفة العمومية؛
- ✓ تعزيز دور الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ودعمهم؛
- ✓ توفير مساعدي الرعاية الاجتماعية؛
- ✓ تعزيز الولوجيات، تفعيلا لبرنامج "المدن الولوجة" الذي تم تسطيره؛
- ✓ الإسراع بإخراج بطاقة المعاق وتعميمها في أقرب الأوقات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ختاما، نجدد تأكيدنا وعزمنا في فريق الأصالة والمعاصرة الإسهام بكل المبادرات والاقتراحات، تعزيزا لكل المكتسبات التي راكمتها بلادنا للنهوض بوضعية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "دعم مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف".

أحيل الكلمة لطرح السؤال لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بداية، لابد أن نهنئ السيدة الوزيرة على الثقة المولوية التي حظيت بها على رأس هذا القطاع، ونتمنى لها التوفيق والنجاح، مسلحة بتكوينها وخبرتها التي راكمتها في مختلف المسؤوليات التي تقلدتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعد مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف من الآليات الأساسية لتفعيل القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، حيث توفر فضاءات آمنة لتقديم الدعم النفسي، التوجيه القانوني وخدمات الإيواء المؤقت، ومع ذلك تواجه هذه المراكز تحديات عديدة تعيق دورها في تحقيق الأهداف المنشودة.

لذلك، نسائلكم السيدة الوزيرة: ما هي المجهودات لتطوير هذه المراكز؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

تفضلوا.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فالحقيقة سؤالكم فيه شقين، شق متعلق بتنزيل القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء اللي دخل حيز التنفيذ في 2018، وشق متعلق بمراكز الاستماع.

بالنسبة لتنزيل القانون 103.13:

- تم تنصيب الآليات الجهوية والمحلية، بحيث تم تنصيب لجنة وطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف اللي عندها صلاحيات هامة مسندة لها بموجب هذا القانون؛

- وكذلك تنفيذا للمرسوم التطبيقي تم إحداث الخلايا المؤسساتية المركزية واللا ممركزة للتكفل بالنساء ضحايا العنف؛

- تم كذلك إطلاق مسار تفعيل الخلية المركزية والخلايا اللاممركزة للتكفل بالنساء ضحايا العنف التابعة للوزارة، انسجاما مع مضامين

نفس القانون؛

- وإطلاق منظومة رقمية لتسهيل ولوج النساء والفتيات ضحايا العنف إلى خدمات التكفل.

فهاذ الصدد لابد من نأكد بأن الوزارة غادي تطلق مسار مراجعة القانون 103.13 لأنه كان بعض المقترحات اللي يمكن تغنيه وتجعلو أكثر فعالية، علما بأنه يشكل نقطة إيجابية فالترسانة القانونية الوطنية.

بخصوص مراكز الاستماع:

أولا لابد ما ننوهو بمراكز الاستماع، لأن مراكز الاستماع كيرجع لها الفضل، أولا موضوع العنف ضد النساء أصبح موضوعا غير مسكوت عنه بفضل أول مركز فالتسعينات، وبالتالي فهي كتقوم بواحد الدور كبير.

سنة 2024/2023 تم تخصيص 18 مليون درهم من أجل دعم 79 مركزا للاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف موزعا على مختلف جهات المملكة.

وكذلك الوزارة كتتبنى مقاربة خاصة بالدعم كتعمل واحد الدعم ممتد على 3 سنوات باش يمكن من الاستدامة والاستمرارية ديال الخدمات الموجهة لهذه المراكز.

هاذ المجهودات المبذولة لابد ما نقولو بأن هناك عدد من التحديات اللي احنا الهدف ديالنا الحالي في الاستراتيجية الحالية ماشي أننا نرفعو من عدد المراكز، بالعكس خصنا نخفضو منها، إذا خفضنا منها تنتأكدو بأن الأسرة أصبحت تقوم بدورها، وبالتالي العنف تقلص، يعني بالنسبة لنا ماشي إنجاز أننا نرفعو من العدد بقدر ما خصنا نقصو منها باش يمكن يعني الأسرة تلعب الدور ديالها ويكون العنف أقل.

وكتلاحظو بأن الشعار اللي رفعناه هاذ السنة هو الأسرة اللي خالية من العنف كتبني مجتمع متماسك ومجتمع يعني ما فيهش العنف.

غادي نستمرو كذلك مع العمل مع مكونات المجتمع المدني، اللي عندها واحد الأهمية كبيرة فمجال الوقاية وتتقوم بدور كبير، لأن عندها، بحال اللي قلت فالبداية، عندها واحد التجربة طويلة فالمجال، وهي اللي عاونات الحكومات المتعاقبة باش تحقق هاذ النتائج فمجال محاربة العنف ضد النساء بشكل عام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابك الموقر، ونحن نثق فيكم، السيدة الوزيرة، وخصوصا أنكم عندكم خبرة كبيرة في هذا المجال.

كاين بعض الملاحظات، السيدة الوزيرة، بغيت نقراها عليك:

أولا، هاذ المراكز اللي مديورين، هاذوك الناس اللي كاينين فيهم خصهم التكوين، وخصوصا أنه خصنا الناس ديال الصحة النفسية، لا يعقل أن المرأة معنفة وما يجيش تلقى ذيك اللي كيحتضنها فهاذ المركز، وكذلك خصنا ناس مختصين فالقانون، ويكونو مؤهلين باش يوجهو هاذ النساء باش إيلا بغاو يديرو شي مساطر فالقضاء أو لا بغاو يديرو شكايات.

وثانيا، خصنا هاذ المرأة المعنفة اللي مثلا كتخرج تيجري عليها راجلها فالليل أولا تتخرج فالليل، فين تتمشي؟ بدون مأوى.

لهذا، السيدة الوزيرة، خص يكون عندك واحد شراكة، تدار شراكة بين المؤسسات الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية، وكذلك مع القضاء ومع الصحة، وبالتالي إمكانية، السيدة الوزيرة، راه ذوك المتطوعين ما يمكنش يبقاو خدامين، يعني الإمكانيات عندهم ضعيفة، وكذلك هاذ الناس اللي يديرو معهم شراكة ديال الصحة النفسية أو لا فالقانون راه ما غاديش يخدمو فابور.

وهاذ الشي كله إيلا ما كانش التحسيس، كما قلت السيدة الوزيرة، باش نخفضو من هاذ المراكز، راه ما درنا والو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال ما قبل الأخير، موضوعه "وضعية الأشخاص المسنين بالمغرب".

والكلمة لأحد المستشارين من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، نهنئكم السيدة الوزيرة المحترمة على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها على رأس قطاع غني بالخدمات الاجتماعية لجميع فئات المجتمع.

أما فيما يخص السؤال فهو كالآتي: عن وضعية الأشخاص المسنين بالمغرب نسائلكم السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

بالفعل، المغرب مطالب، حكومة ومجتمعا، بالقيام بعدد من المجهودات، لأن تتعرفو بأن البنية ديال المجتمع المغربي تغيرت وأصبح عندنا المسنين موجودين بكثرة، مع ما يعنيه ذلك من متاعب صحية واجتماعية، إلى آخره.

ولكن لابد ما نقولو بأن كانت مجهودات، مجهودات مهمة أولا في إطار ورش الحماية الاجتماعية، بحيث نصت على الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة، وتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لفائدة الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معاش.

كذلك، الإجراء الأخير اللي تم الإعلان عنه، وهو الإعفاء الكلي لمعاشات المتقاعدين من الضريبة على الدخل بالنسبة لجميع صناديق التقاعد، على دفعتين 2026/2025، تنعتبرو بأن هذا غادي يكون عندو واحد الوقع مهم على المسنين.

فيما يخص الوزارة، في إطار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية والبرنامج الحكومي، تتعمل الوزارة على وضع منظومة لحماية ودعم الأشخاص المسنين، عن طريق عدد من التدابير منها:

- توسيع قاعدة النوادي النهارية لدعم التكفل بالمسنين، علاش تنقولو النوادي النهارية؟ باش ما نشجعوش التخلي عن المسنين في المؤسسات، يعني بغينا المسنين يبقاو فالأسر، بناء على التقاليد ديال المغاربة وعلى التضامن ما بين الأجيال، لذلك، كنحاولو أننا نخففو العبء على الأسر بالنوادي النهارية، باش يمكن لهم يبقاو المسنين فالإطار الأسري؛

- تم تخصيص مبلغ مالي قدره 21 مليون درهم من أجل دعم إحداث فضاء الأسرة، هاذ فضاءات الأسرة كذلك، هي فيها يعني دورة الحياة كلها منذ روض الأطفال إلى الأشخاص المسنين، هو واحد المشروع مهم اللي كيشمل خدمات لفائدة الأسرة، وبالتالي يستفيد منه شريحة الأشخاص المسنين؛

- كذلك، تم دعم بمبلغ 16 مليون درهم، تسيير 59 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، وهنا لابد ما نجي مع التدخل ديال السيد المستشار المحترم، بالفعل راه كاين مصاريف كبيرة، هذا غير جزء من المصاريف، أن هناك متطوعين اللي كنغتنمو الفرصة باش نحييوهم اللي كيعاونو بالخبرة ديالهم وكيعاونو بالوقت ديالهم، وبالمال ديالهم، باش كيمكن لهاذ المؤسسات اللي كتعاون فيها الوزارة كتتمشى؛

- كذلك، في إطار تفعيل المرسوم المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، غادي نحاولو نوجهو التكوين لفائدة مواكبة الأشخاص المسنين، يعني في إطار اجتماعي شامل؛

- كذلك، تأطير وتتبع المؤسسات وإعادة تأهيل وتنمية الموارد البشرية.

- وطبعا لابد غادي إن شاء الله، في المرحلة المقبلة غادي نحاولو نزيدو نعززو الالتقائية ما بين القطاعات، لأن هاذ المجال كتشتغل فيه عدة قطاعات وكذلك شراكة مع مكونات المجتمع المدني والتكوين بشكل عام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

كما تعلمون السيدة الوزيرة، فإن موضوع النهوض بأوضاع المسنين، أصبح يفرض نفسه بحدة ببلادنا في السنوات الأخيرة، وذلك بفعل التحولات السوسيو ديموغرافية للمجتمع، التي تتميز بتسارع في شيخوخة السكان، وهو ما أكدته عدة تقارير رسمية، من بينها ما أعلنت عنه المندوبية السامية في مذكرتها الإخبارية بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين، التي أكدت أن عدد البالغين 60 سنة فأكثر وصل سنة 2021 إلى ما يقرب 4.3 مليون نسمة، وسيصل هذا العدد إلى 6 ملايين نسمة في أفق 2030.

نثمن مجهودات وزارتكم الكبيرة، التي تقوم بها في مجال النهوض بأوضاع هذه الشريحة المهمة من المجتمع، في إطار دعم ركائز الدولة الاجتماعية عن طريق خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة وعبر منظومة حماية ودعم الأشخاص المسنين في وضعية هشاشة، وأيضا ما تقوم به في إطار تعزيز التضامن بين الأجيال وتشجيع الشيخوخة النشيطة.

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وفي ظل هذه التطورات السوسيو ديموغرافية التي تعرفها بلادنا، وفي ظل التحديات التي

تطرحها الشيخوخة، ندعو إلى وضع استراتيجية وطنية جديدة للنهوض بحقوق المسنين، تنطلق من رصد الأولويات ومن تشخيص وطني يأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية في هذا المجال والتجارب الدولية والممارسات الفضلى في مجال حماية الأشخاص المسنين، وذلك عبر:

أولا: وضع منظومة متكاملة، هدفها النهوض بأوضاع هذه الفئة والاهتمام بها وحمايتها من كل أشكال الفقر والإهمال والاستغلال بجميع أشكاله؛

ثانيا: ابتكار بدائل عن تكفل مؤسسات الرعاية للأشخاص المسنين بالحرص أولا، على إبقاء الشخص المسن في كنف أسرته في حدود الإمكان، ليصبح اللجوء إلى مؤسسة للرعاية الاجتماعية آخر الحلول الممكنة؛

ثالثا: المزيد من الاهتمام بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وخاصة التي تأوي فئات المسنين والنهوض بها والاهتمام بوضعية العاملين بها لما تقدمه من خدمات اجتماعية ولما تقوم به في مجال محاربة الفقر والهشاشة التي تعاني منها فئة المسنين؛

رابعا وأخيرا: العمل على تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية لملاءمتها مع مقتضيات القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية واستكمال إصدار نصوصه التنظيمية، بالإضافة إلى تأهيل وتكوين المساعدين الاجتماعيين العاملين بهذه المؤسسات ومساعدي الأسر.

وشكرا لكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الأخير في جلسة اليوم موضوعه "التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات".

أحيل الكلمة على أحد السيدات أو السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيدة الوزيرة،

أشنو هي الإجراءات والتدابير المتخذة من وزارتكم لضمان التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات بالمغرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة..

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة للتمكين الاقتصادي، أولا الوزارة أطلقت برنامج التمكين الاقتصادي للنساء الذي يهدف إلى مواكبة النساء عن قرب لبلورة مشاريع من أجل تمكينهن اقتصاديا ومساعدتهن لتجاوز وضعية التهميش والإقصاء.

وهاذ البرنامج ديال التمكين الاقتصادي عندنا داخل فإطار واحد البرنامج ديال التمكين الشامل والذي يشمل التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي والتمكين الاقتصادي.

إذن تم تفعيل هاذ البرنامج عن طريق توقيع اتفاقية شراكة على المستوى الترابي مع الولايات والمجالس الجهوية والمجالس الإقليمية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كذلك، تم إطلاق منصات رقمية لتكوين النساء والتي تجسد رؤية جديدة للتمكين، ترتكز على المعرفة، وتهدف إلى تعزيز قدرات ومؤهلات النساء المستفيدات، ترتكز على التكوين حسب الطلب، بحيث هاذ المنصة الرقمية تسجلو فيها نساء واختارو المجالات اللي خصهم يتكونو فيها باش يمكن لهم تكون عندهم استمرارية اقتصادية.

إرساء حاضنات اجتماعية مرجعية لمواكبة النساء، هاذ البرنامج كيهدف أولا إلى تقوية فرص عمل النساء وتطوير المقاولة وثقافة المقاولة لدى النساء، ومواكبة النساء وتقوية الكفاءات ديالهم في المجال الاقتصادي.

ولابد ما نقولو بأنه هاذ التمكين الاقتصادي، بالإضافة إلى ما يتعلق بتمكين النساء اقتصاديا، تستفدن من خلال هذا البرنامج من عدد من الخدمات منها ما هو قبلي وما هو بعدي، بتعاون مع جمعيات حاضنة موجودة بكل أقاليم وعمالات المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

التمكين الاقتصادي كيفما كنعرفو جميعا بأن حق إنساني، حظي برعاية سامية لصاحب الجلالة نصره الله، وإحدى الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية لتنزيل الحقوق والعمل، العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة في أفق 2030.

التعقيب ديالنا كينصب حول الثلاث محاور:

- المحور الأول: هو المكتسبات؛

- المحور الثاني: هو التحديات؛

- والثالث: هو الاقتراحات.

النموذج التنموي الجديد من بين المكتسبات اللي كيهدف باش يرفع من نسبة النساء النشيطات في أفق 2045 إلى نسبة 35%.

التدابير المتخذة من البرنامج الحكومي كتهدف كذلك للرفع من هاذ النسبة إلى 30% في أفق 2030.

لكن التحديات، السيدة الوزيرة، كيفما تنعرفوها جميعا، النساء المغربيات كتمر بواحد الهشاشة اللي أكثر بكثير من الرجل، لأن معظم النساء يعني المسنات أو المطلقات أو الأرامل أو يعني معروفين كيعيشو على الإعانات العائلية، كيعيشو كذلك على التسول، كيعيشو كذلك على..

إذن احنا حاليا غير بوحديتنا أشنو ممكن نفكرو، يعني الحلول الممكنة لتفادي هاذ الظاهرة المشينة ديال تسول النساء، بعض الأحيان تنصيبو النساء ومعهم طفلات صغيرات، مقبلين على النسخة ديال كأس العالم 2030، أشنو هي الإجراءات المزمع اتخاذها لتفادي هذه الظاهرة المشينة؟ كيفما قلت احنا دابا حاليا بوحديتنا، 2030 ما غاديش نبقاو بوحديتنا، غيكون معنا البراني.

إيلا رجعنا كنحللو هاذ الظاهرة كنصيبو المقاربة القانونية ليست بالحل الوحيد، بل خصنا مقاربات أخرى لتفادي ولا محو، إزالة، أولا إزالة ما هو تقليداني، ما هو موروث تاريخي، لأن كنستحضر واحد الباحث فرنسي اللي كيتسمى ميشيل كروزيي، كيقول فالكتاب ديالو: "المجتمع ما كيتغيرش بالمرسوم"، (on ne peut pas changer la société par décret).

لهذا، كنطالبو السيدة الوزيرة المحترمة باش تقومو بواحد الإجراءات فعالة من أجل التمكين الاقتصادي للفتاة المغربية وللمرأة المغربية باش نتفاداو ذاك النسب الهزيلة ديال الاندماج ديالها فالاقتصاد وفالولوج إلى فرص الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ شاكر.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التعقيب على تعقيب السيد المستشار.

تفضلوا.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

طبعا، متفقة معكم بأن هاذ المسألة ديال التمكين الاقتصادي للنساء هي مسألة أساسية وغادي نزيد أنها كتأثر، كيكون عندها أثر إيجابي حتى على بعض الظواهر.

مثلا، غنعطيكم مثال ديال نسب العنف ضد النساء ملي كتكون عند المرأة اقتصادية مالية ما كتبقاش تقبل العنف، سواء من طرف الزوج ولا فالشارع، إلى آخره، كيكون عندها إمكانية باش تكون مستقلة.

طبعا، التمكين الاقتصادي ما يمكن لوش يكون إيلا ما كانش واحد المجموعة ديال الآليات اللي كتواكب التمكين الاقتصادي، منها التمكين التربوي، ومنها كذلك إعادة توجيه بعض الشعب بحال اللي قلتو، لأن كنشوفو هي اللي تكلمت عليها قبيلا بالنسبة للتنسيق ما بين مختلف القطاعات، دابا احنا كنحاولو نعاودو إعادة توجيه التكوينات لدى بعض القطاعات باش يمكن لها تمكن النساء من الولوج إلى التمكين الاقتصادي بشكل عام.

الوزارة دعمت هاذ العام الجمعيات العاملة بمبلغ فهاذ المجال بمبلغ 10 مليون ديال الدرهم، منها 5 دالمليون درهم كلها للتمكين الاقتصادي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وباسم كافة أعضاء المجلس نشكركم على المساهمة القيمة في فعاليات هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا نقط جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية لهذا اليوم.

رفعت الجلسة.